

شِجَاعُ الْأَجْرَ وَقِيَةٌ

سَلِيف

خَالِدْ بْنْ عَبْرَةَ الدَّنْ لِلْبَرْزَرِي
(ت ٥٩٠ هـ)

مُعَاوِيَة
دَخَانِيَةُ الْبَيْهَقَان

الطبعة الأولى

مِنْ دُرُجَاتِ الرَّاسِكُون
جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ

لِلْمُؤْمِنِينَ

مَكْتَبَةُ لِسَارِلِ الْعَرَبِ



رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

شَهْرُ الْجَوَافِيَّةِ

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق



الكويت - مدينة سعد العبد الله
الدائري السادس - ق ٣ - ٢٨ م
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333 / (+965) 51155398



الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407 / (+965) 22540536

الموزعون المعتمدون

أروقة للدراسات والنشر
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

دار التدميرية للنشر والتوزيع
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

مكتبة أهل الأثر
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

شِعْرُ الْجَرْوَيَّةِ

تألیف

خَالِدُ بْنُ عَبْرَلَهِ بْنِ لَبِيْكَرِ اللَّاذِقِي

١٩٥٩ م

تَحْقِيقُ

د. حَایفَهُ الْبَهَّانُ

دارُ الظَّاهِرَةِ للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بلسان عربي مبين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأئمّة والتابعين.

أما بعد، فلا يخفى ما للغة العربية من منزلة رفيعة ومكانة سامية، وإن من أهم علوم العربية علم النحو، وخير متون المبتدئين المصنفة فيه وأشهرها متن المقدمة الآجرورية، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ)، الذي يعد سلماً أولياً لمن أراد الارتقاء في هذا الفن.

وللآجرورية شروح كثيرة يصعب حصرها، ومن أشهر تلك الشروح وأحسنها شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، وقد عقدت العزم منذ زمن على تحقيقه، فحينما حفقت متن الآجرورية اعتمدت عدداً من الشروح للمقابلة إضافة لنسخ المتن الخطية، وكان من بين تلك الشروح شرح الشيخ خالد الأزهري، فأعجبني كثيراً في مواضع عديدة رجعت فيها إليه، وصار الشرح المفضل عندي على ما سواه من الشروح، فأحببت أن أحقيقه -رغم أنه قد طبع من قبل، وما زال يطبع- لاتعمق في دراسة مباحثه ومسائله.

وقد قسمت هذا العمل قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أما قسم الدراسة فترجمت فيه ابتداء للشيخ خالد الأزهري، متناولاً بعض المباحث الشخصية والعلمية المتعلقة به، كاسميه وكنيته ولقبه ونسبته، وموالده ونشأته وطلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، وتاريخ وفاته.

ثم قمت بدراسة الشرح من حيث: تسميته وإثبات نسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه وسببه، وموضوعه ومنهج مؤلفه فيه، ومزاياه وبعض المؤاذنات عليه، مع ذكر ثناء العلماء على الكتاب وعنایتهم به، وأهم طبعاته القديمة والحديثة. وانتقلت بعدها إلى بيان منهج التحقيق، والتعریف بنسخ الكتاب الخطية المعتمدة في التحقيق، وختمت هذا القسم باستلال متن الأجرامية من الشرح، وإيراده مفردا.

وأما القسم الثاني، فقد قمت فيه بتحقيق الشرح معتمداً على سبع نسخ خطية منتقاة، متبعاً خطوات التحقيق العلمي ما أمكن، وعلقت على الشرح تعليقات نافعة مستفيضاً من قرابة عشرين حاشية عليه، إضافة إلى عدد من المصادر والمراجع الأخرى، ناسباً كل فائدة إلى صاحبها، حرصاً على أن يجد الدارس والمدرس بغيته المنشودة.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل قبولاً حسناً، وأن ينفع به، ويبارك فيه، ويجعله ذخيرة لي في الآخرة.

د. حايف النبهان

hayef74@yahoo.com



قسم الدراسة

المبحث الأول

ترجمة الشيخ خالد الأزهري^(١)

لقبه وكنيته واسميه ونسبته:

هو الشيخ العلامة النحوي زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، الجرجي المصري الشافعي الأزهري الوقاد.
كنيته: أبو الوليد^(٢)، وقيل أبو الفضل^(٣).

(١) من مصادر ترجمته وأخباره: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (١٧١/٣)
- (١٧٢)، والقبس الحاوي لغور ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (١٦٣/١)
- (٢٦٤)، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إيس (٤٢٥/٣)، ومتعة الأذهان من التمتع
بالإقران لأحمد الحصكفي الحلبي (٣٤٤/١)، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن
القاضي المكناسي (٢٦٠/١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي
(٣٩-٣٨/١٠)، والكتاب السائرة بأعيان المائة العاشرة لمحمد الغزي (١٩٠/١)، وهدية
العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٣٤٣-٣٤٤/١)، وروضات الجنات في أحوال العلماء
والسدادات للخوانساري (٢٦٦-٢٦٧/٣)، والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/٥٣)،
وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٩٧-٩٩/٦)، والأعلام للزركلي (٢٩٧/٢)، ومعجم
المؤلفين لعمر كحالة (٩٦-٩٧/٤)، ومعجم المطبوعات العربية والمصرية ليوسف إليان
سركيس (٨١١-٨١٢/١)، والشيخ خالد الأزهري للدكتور الشيخ محمد الفحام، بحث
منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣٢-١٨/٢٤)، وتاريخ النحو وأشهر النحاة
لمحمد الطنطاوي (ص ٢٢٣)، والمدارس النحوية لشوقي ضيف (ص ٣٥٩-٣٦٠)، إضافة
للمقدمة التي وضعها محققو كتابه وأصحاب الدراسات حوله.

(٢) قال الدكتور الفحام: «كنيته ككل من سمي خالداً: أبو الوليد».

(٣) ذكره الخوانساري في روضات الجنات (٣/٢٦٦)، ولم يتبيّن لي مستنده في ذلك.

والأزهري: نسبة إلى الجامع الأزهر الشريف^(١)، وقيل نسبة إلى الإمام أبي منصور الأزهري^(٢).

والجرجي: نسبة إلى جرجا^(٣) في صعيد مصر، ويقال له أيضاً الجرجاوي.
والوقاد: لقب أطلق عليه لاشتغاله بالوقاده كما قيل، فقد ذكر أنه كان يشتغل بإيقاد المصابيح في الجامع الأزهر.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ خالد تقربياً سنة (٨٣٨هـ) في جرجا في صعيد مصر، وانتقل للقاهرة في صغره مع أبيه، وطلب العلم صغيراً، فحفظ القرآن، وقرأ بعض المتنون وال اختصرات ككتاب العمدة، و متن الغاية والتقريب المشهور بمختصر أبي شجاع في الفقه الشافعي^(٤).

(١) قال الشنوا尼: «نسب إلى الأزهر؛ لأنَّه كان مستقراً فيه». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤١).

(٢) قال الخوانساري: «وكان نسبة ينتهي إلى الإمام أبي منصور الأزهري اللغوي المشهور». روضات الجنات (٢٦٦/٣)، وعلق الدكتور الفحام بقوله: «ومن هذا نعلم أنه ليس منسوباً إلى الأزهر كما اشتهر عند الناس». مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢٥/٣٢)، والصواب ما ذكره العالمة الشنواني من أنه منسوب إلى الجامع الأزهر، وأما الخوانساري فاكتفى بالقول إن نسبة يرجع إلى أبي منصور الأزهري ولم يصرح بأن ذلك سبب تلك النسبة، كما أنه لم يوثق تلك المعلومة لا سيما أنَّ الخوانساري من المتأخرین (ت ١٣١٣هـ)، ويضاف لذلك أنَّ عدداً من شيوخ الشيخ خالد وطلابه وأقرانه يشاركونه في النسبة نفسها لانتسابهم جميعاً إلى الجامع الأزهر، فيبعد أن يشاركونهم في النسبة مع اختلاف السبب من غير أن يشتهرون بذلك بينهم، وهذا القول الراجح هو الذي نص عليه الشنواني وغيره، وهم أهل مصر وأقرب إلى عصره، فقوتهم مقدم على غيرهم.

(٣) الذي في الضوء اللامع للسحاوي (١٧١/٣): «جرجة»، وانظر لب اللباب للسيوطى (ص ٦٢) والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/٥٣).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسحاوي (١٧٢/٣).

ثم انتقل إلى الجامع الأزهر، واجتهد هنالك في طلب العلم، فأخذ عن علمائه وفاق أقرانه، وارتقي حتى صار إماماً في العربية خاصةً مع مشاركةً جيدةً نافعةً في بعض العلوم والفنون الأخرى.

وقد ذكر الحافظ ابن العماد الحنبلي أن الشيخ خالداً طلب العلم كثيراً، فقال: «قيل كان عمره ستة وثلاثين سنة، فسقطت منه يوماً فتيله على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل، فترك الوقادة، وأكب على طلب العلم، وبرع وأشغل الناس»^(١).

وتوقف الشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي في قبول هذه الحادثة لأربعة أسباب^(٢):

(١) تلمند الشيخ خالد على الشيخ داود المالكي المتوفى سنة (٨٦٣هـ) قبل ذهابه للأزهر.

(٢) قراءة الشيخ خالد على الشيخ يعيش المغربي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) في الجامع الأزهر.

(٣) انتهاء الشيخ خالد من شرحه على الجزرية سنة (٨٦٧هـ).

(٤) ذكر العلامة السخاوي المعاصر للشيخ خالد أنه طلب العلم صغيراً.

فالقول إنه بدأ طلب العلم في سن السادسة والثلاثين مردود لا شك، وإن صحت باقية رواية ابن العماد فهي تدل على توقف في طلب العلم حصل له

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠ / ٣٨ - ٣٩).

(٢) مقدمة رسالة اختيارات أبي بكر الشنوانى وأراؤه النحوية فى كتابه: «الدرر البهية على شرح الأزهرية» للشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي (ص ٢١).

في فترة زمنية يسيرة بداية مقدمه للأزهر، ولعل سبب هذا التوقف - على فرض ثبوته - زهده وتنسكه بدليل عمله وقادا في الأزهر، وقد أظهر الشيخ خالد في مقدمة كتابه علاقة خاصة له مع بعض صلحاء الأزهر.

شيوخه:

تلمذ الشيخ خالد الأزهري على عدد من الشيوخ والعلماء، وقد ذكر الحافظ السحاوي منهم بضعة عشر^(١) شيخاً، فقال في ترجمته للشيخ خالد: «وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه، وداود المالكي، والسنوري وعنده أخذ ابن الحاجب الأصلي^(٢) والعضد.

ولازم الأمين الأقصري في العضد وحاشيته^(٣)، والتقي الحصني في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية.

وكذا أخذ قليلاً عن الشمني، وداوم تقاسيم^(٤) العبادي سنين، وكذا المقسي، بل والمُناوي.

(١) المذكورون في النقل اللاحق ستة عشر شيخاً بحسب الظاهر أو سبعة عشر بحسب الشك، ومدار الشك حول الزين المارداني الذي لم أعرفه ولم أجده له ترجمة أو ذكرًا بينا في موضع آخر في الضوء اللامع، وأخشى أن تكون الواو ساقطة بين الزين والمارداني، ويكون المراد الزين ذكرياً الأنباري والبدر المارداني.

(٢) تصحفت في الضوء اللامع إلى: «المصري»، والتصويب من مختصره القبس الحاوي، والأصلي مقابل الفرعي، والمراد مختصر ابن الحاجب الأصولي، وشرحه لعبد الدين.

(٣) لعله يقصد حاشية الفتازاني الحنفي على شرح العضد الشافعي على مختصر ابن الحاجب المالكي في أصول الفقه.

(٤) في الضوء اللامع: «تقسيم»، والمثبت من مختصره (١/٢٦٤).

وقرأ على الجوجري، وإبراهيم العجلوني، والزين الأبناسي.

وأخذ الفرائض والحساب على السيد علي تلميذ ابن الماجدي، واليسير عن الشهاب السجيني، والزين المارداني، وسمع مني يسيراً^(١).

ويضاف لهم شيخان ذكرهما الشيخ خالد، الأول الشيخ عبد الدائم الحديدي الذي أخذ عنه المقدمة الجزرية في التجويد^(٢)، والثاني الشيخ عباس الأزهري الذي أشار عليه بشرح الآجرمية^(٣).

وفيها يلي قائمة بأسماء هؤلاء المشايخ، مرتبين حسب حروف الهجاء:

(١) إبراهيم بن أحمد بن حسن بن أحمد برهان الدين العجلوني (ت ٨٨٥هـ)^(٤).

(٢) أحمد بن عبيد الله بن محمد الشهاب السجيني ثم القاهري الأزهري الشافعي الفرضي (ت ٨٨٥هـ)^(٥).

(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن تقى الدين القاهري الشعبي (ت ٨٧٢هـ)^(٦).

(٤) أبو بكر بن محمد بن شاذى التقى الحصيني الشافعى نزيل القاهرة (ت ٨٨١هـ)^(٧).

(١) الضوء اللامع للسخاوي (١٧١-١٧٢/٣).

(٢) الحواشى الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري (ص ٢٠).

(٣) شرح الآجرمية للشيخ خالد الأزهري (ص ٦٦).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١١-١٢/١).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١/٣٧٦-٣٧٧).

(٦) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٢/٧٤١-٧٧٨).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١١/٧٦-٧٧).

(٥) داود بن سليمان بن حسن أبو الجود القاهري المالكي البرهاني
(ت ٨٦٣ هـ)^(١).

(٦) عباس الأزهري^(٢).

(٧) عبد الدائم بن علي زين الدين أبو محمد الحديدي الأزهري الشافعى
(ت ٨٧٠ هـ)^(٣).

(٨) عبد الرحيم بن إبراهيم بن حاج الأبناسي القاهري الشافعى
(ت ٨٩١ هـ)^(٤).

(٩) عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان الفخر المقسي الشافعى (ت ٨٧٩ هـ)^(٥).

(١٠) السيد علي الأزهري الفرضي تلميذ ابن المجدى^(٦).

(١١) علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنھوري القاهري الأزهري المالكي
الضرير (ت ٨٩٠ هـ)^(٧).

(١٢) عمر بن حسين بن حسن العبادى الأزهري الشافعى (ت ٨٨٥ هـ)^(٨).

(١٣) محمد بن سليمان بن سعيد محيى الدين الرومي الكافيجي الحنفي
(ت ٨٧٩ هـ)^(٩).

(١) الضوء اللامع (٢١١ / ٣).

(٢) ذكره الشيخ خالد في مقدمة شرح الأجرامية.

(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤ / ٤٢).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤ / ١٦٤-١٦٦).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥ / ١٣١-١٣٣).

(٦) ذكره السخاوي في عدة مواطن من كتابه الضوء اللامع، ولم أظفر بترجمته فيه.

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥ / ٢٤٩-٢٥١).

(٨) ترجمته في الضوء اللامع (٦ / ٨١-٨٣).

(٩) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٧ / ٢٥٩-٢٦١).

- (١٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين أبو الخير السّخاوي (ت ٩٠٢ هـ)^(١).
- (١٥) محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري الشافعى (ت ٨٨٩ هـ)^(٢).
- (١٦) يحيى بن محمد بن إبراهيم أبو زكريا الأمين الأقصرياني القاهري الحنفي (ت ٨٨٠ هـ)^(٣).
- (١٧) يحيى بن محمد بن محمد أبو زكريا المُناوى (ت ٨٧١ هـ)^(٤).
- (١٨) يعيش المغربي المالكي (ت ٨٦٤ هـ)^(٥).

ولا شك أن قائمة شيوخ الشيخ خالد تزيد على ذلك، إذ لم تذكر المصادر أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم في صغره قبل انتقاله للقاهرة، ولا جميع شيوخه في القاهرة، ولا الشيوخ الذين أخذ عنهم في رحلاته للحج ونحوها.

تلاميذه:

استفاد من الشيخ خالد عدد من طلبة العلم داخل مصر وممن قدم عليه من خارجها، وأخذ العلم عنه كثير من التلاميذ، ومن هؤلاء:

- (١) أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين أبو العباس القسطلاني الشافعى (ت ٩٢٣ هـ)، صاحب المصنفات المشهورة،قرأ على الشيخ خالد الأزهري

(١) ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع (٨/٣٢-٢).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٨/١٢٣-١٢٦).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/٢٤٠-٢٤٣).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/٢٥٥-٢٥٧).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/٢٨٧).

بعضًا من أَوْلَى الْقُرْآنِ بِالْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ^(١).

(٢) أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ شَهَابُ الدِّينِ الْمَصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ الْمُعْرُوفُ بِابْنِ الشَّلَبِيِّ
(ت ٩٤٧ هـ)، أَخْذَ عَنِ الشِّيخِ خَالِدٍ فِي النَّحْوِ^(٢).

(٣) أَبُوبَكْرٌ بْنُ رَجَبٍ بْنُ رَمْضَانَ الزِّينِ الْقَاهِريِّ الشَّافِعِيِّ السَّاسِيِّ (ت ٨٩٧ هـ)،
أَخْذَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَنِ الشِّيخِ خَالِدٍ^(٣).

(٤) خَضْرُ الْمَالِكِيِّ: قَالَ الشِّيخُ الْغَزِيُّ فِي تَرْجِمَةِ نُورِ الدِّينِ عَلَيِّ بْنِ عَلِيِّ السَّنْفِيِّ:
«وَأَخْذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنِ الشِّيخِ نُورِ الدِّينِ الْلَّقَانِيِّ، وَعَنِ الشِّيخِ عَطِيَّةِ الْضَّرِيرِ، وَالشِّيخِ
خَضْرُ الْمَالِكِيِّ، وَالثَّلَاثَةُ أَخْذُوهَا عَنِ الشِّيخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ شَارِحِ التَّوْضِيْحِ»^(٤).

(٥) عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الدَّمْشِقِيِّ نَزِيلُ الْبَاسِطِيَّةُ مِنَ الْقَاهِرَةِ
الشَّافِعِيُّ، وَيُعْرَفُ بِالْمَؤْذِنِ^(٥).

(٦) عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّزَاقِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ فَخِيرَةِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ:
«اَشْتَغَلَ فِي النَّحْوِ عَنْدَ الزِّينِ خَالِدِ الْوَقَادِ»^(٦).

(٧) عَطِيَّةُ الْضَّرِيرِ، اَنْظُرْ الْكَلَامَ حَوْلَهُ عَنْدَ ذِكْرِ خَضْرِ الْمَالِكِيِّ.

(٨) عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْقَاهِرِيِّ، وَيُعْرَفُ بِالْجَارِحِيِّ قَالَ

(١) تَرْجِمَتَهُ فِي الضَّوْءِ الْلَّامِعِ (٢/١٠٣-١٠٤)، وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ بِأَعْيَانِ الْمَائِةِ الْعَاشرَةِ
لِنَجْمِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الْغَزِيِّ (١/١٢٨-١٢٩).

(٢) انْظُرْ تَرْجِمَتَهُ فِي الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةِ لِلْغَزِيِّ (٢/١١٦).

(٣) انْظُرْ تَرْجِمَتَهُ فِي الضَّوْءِ الْلَّامِعِ (١١/٣١-٣٢).

(٤) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ (٣/١٧٣).

(٥) تَرْجِمَتَهُ فِي الضَّوْءِ الْلَّامِعِ (٤/٢٦٢-٢٦٣).

(٦) الضَّوْءُ الْلَّامِعُ (٤/٣١٣) وَانْظُرْ تَرْجِمَتَهُ فِي الصَّفَحَةِ نَفْسِهَا.

السخاوي: «قرأ التوضيح وغيره على خالد الوقاد»^(١).

(٩) علي بن محمد بن علي بن محمد نور الدين القاهري الأزهري الشافعي^(٢).

(١٠) علي بن ياسين بن محمد الداراني الأصل الطرابلسي المولد الحنفي نزيل القاهرة، ذكر السخاوي أنه لازم الشيخ خالدا الوقاد في المغني والتلخيص وغير ذلك^(٣).

(١١) عمر بن سلامة بن عمر بن أحمد السكندي الشافعي، قال السخاوي: «قدم من بلده فلازم الاشتغال عند عبد الحق و خالد الوقاد و نحوهما»^(٤).

(١٢) محمد بن أحمد بن عبد الله بن رمضان الشمس القاهري الشافعي، ويعرف بالمخصي (ت ٨٩٦هـ) قال السخاوي: «ومن شيوخه في العربية خالد الوقاد»^(٥).

(١٣) محمد بن علي شمس الدين الحلبي المعروف بابن هلال النحوي الشافعي (ت ٩٣٣هـ)، قال الغزي: «ارتحل إلى القاهرة، ولزم الشيخ خالد الأزهري في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ خالد، فقدم صاحب الترجمة حلب، ودرَّس بجامعها»^(٦).

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٢٥٦/٥) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٢٥٦-٢٥٧).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٣٢٥-٣٢٦/٥).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (٤٩-٥٠/٦)، قوله: «وغير ذلك» قد يكون معطوفاً على «المغني»، وقد يكون عائداً على ما قبل الجملة.

(٤) الضوء اللامع (٩٠/٦) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٥) الضوء اللامع (٣٢٥/٦) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٣٢٤-٣٢٥/٦).

(٦) الكواكب السائرة للغزي (٦٨/١) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٦٨-٦٩/١)، ويوجد في مركز جمعة الماجد مخطوط رقمه (٢٦٢٥١٨) تضمن إجازة الشيخ خالد الأزهري لتلميذه محمد بن علي بن هلال الحلبي، ويقع في ورقة واحدة. انظر (ص ٢٤).

(١٤) محمد بن يوسف بن محمد الأسيوطى الأصل القاهري الشافعى، قال السخاوي: «أخذ في النحو عن خالد الواقاد»^(١).

(١٥) نور الدين اللقانى، انظر الكلام حوله عند ذكر خضر المالكى.

مؤلفاته:

أثرى العلامة الشيخ خالد الأزهري المكتبة الإسلامية والعربية بعدد من المؤلفات النفيسة القيمة.

وعكست موضوعات تلك المؤلفات معرفته الموسوعية وشخصيته في فن العربية، وبه تعلم دقة كلام الحافظ السخاوي حينما قال عنه: «برع في العربية، وشارك في غيرها»، لذا جاء أغلبها في علم النحو.

وهذه المؤلفات مفيدة نافعة استفاد منها العلماء والتلاميذ، وانشغلوا بها، قال ابن العماد: «وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها»^(٢)، وذكر الغزي نحواً من هذا، فقال: «وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها».

وقد قسمتها قسمين: مؤلفات نحوية وغير نحوية.

أولاً: المؤلفات نحوية:

(١) **شرح الآجرورية في علم العربية**، فرغ منه بعد عصر الجمعة في الأول من شهر رجب سنة (٨٨٧هـ)، وسيأتي الحديث عنه في مبحث مستقل.

(٢) **إعراب الآجرورية**، وهو إعراب لألفاظ متن الآجرورية في علم العربية^(٣).

(١) الضوء اللامع (٢١٦/٧) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٢) شذرات الذهب لابن العماد (٣٩/١٠).

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمى، باسم: «بشرى طلاب العربية =

- (٣) **الأزهرية في علم العربية**، وهو متن نحوي مستواه فوق كتاب الأجرامية ودون متن قطر الندى لابن هشام، فيصلح أن يكون واسطة بينهما^(١).
- (٤) **شرح الأزهرية في علم العربية**، وهو شرح المتن السابق، فرغ منه أواخر سنة ٩٠٢هـ أو أوائل التي بعدها^(٢).
- (٥) **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، وهو شرح على كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، فرغ من تسويفه في الثالث من شهر شوال سنة ٨٩٨هـ^(٣).
- (٦) **شرح العوامل المائة**، وهو شرح على متن العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني^(٤).
- (٧) **إعراب الكافية**، وهو إعراب لمتن كافية ابن الحاجب في النحو^(٥).
- (٨) **تمرين الطلاب في صناعة الأعراب**، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو
-
- = **بإعراب الأجرامية**، في دار ابن حزم سنة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦م).
- (١) طبع قدیماً في المكتبة المحمودية التجارية، وحققه حديثاً الدكتور محمد بن عبد الرحمن السیهین في مكتبة کنوز أشبیلیا بالرياض.
- (٢) طبع قدیماً طبعات مفردة، وأخرى على هامش حاشیتی العطار والأمیر على الشرح المذکور.
- (٣) حققه أحمد عبد العزيز عبد الله في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٩م، وكان يطبع قدیماً في هامش كتاب تمرين الطلاب للشيخ خالد الأزهري، وله عدة طبعات حديثة منها طبعة بتحقيق أبي بلال الحضرمي في دار الآثار باليمن.
- (٤) حققه الدكتور محمود عيد محمد وهبة في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٤م، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور البدراوي زهران، في دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٣م).
- (٥) يوجد منه نسختان خطيتان في المكتبة المركزية بجامعة الكويت برقم (١٠٣٨) و (١٠٧٧) ونسخة أخرى في دمشق.

فرغ منه في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة (٨٨٦هـ)^(١)، قال الخوانساري: «هو على أيدي المبتدئين بمثابة در متشور...، وأفصح به عن وجوه إعراب الألفية المالكية أيضاً بحسن ما يكون، مع فوائد جمة أخرى له في الضمن»^(٢).

(٩) التصريح بمضمون التوضيح، وهو شرح على كتاب التوضيح لابن هشام المسمى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فرغ منه يوم عرفة سنة (٨٩٦هـ)^(٣)، وهو أعلى مؤلفات الأزهري قدرها، قال ابن العماد: «وصنف شرحا حافلا على التوضيح ما صنف مثله»^(٤).

(١٠) موصل النبيل إلى نحو التسهيل، وهو شرح على كتاب التسهيل لابن مالك، فرغ من الجزء الأول منه في العشرين من شهر شعبان سنة (٨٩٢هـ)^(٥).

(١١) الألفاظ النحوية في علم العربية، جمع فيه مجموعة أبيات ظاهراً في العربية فاسد قبيح وباطنها جيد صحيح، ومنهجه أنه يسوق البيت أولاً ثم يذكر الإشكال الحاصل فيه ويجيب عنه^(٦).

(١) طبع قدیماً وحديثاً منها طبعة بتحقيق عبد الله بن عبد القادر المعلمی في دار ابن حزم في لبنان.

(٢) روضات الجنات للخوانساري (٢٦٧هـ/٣).

(٣) طبع في دار الطباعة العامرة بإسطنبول سنة (١٢٨٤هـ) ومطبعة بولاق بالقاهرة سنة

(٤) وإيران سنة (١٣١٦هـ)، وحققه الدكتور عبد الفتاح بحيري سنة (١٤٢٣هـ).

(٥) شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٣٩).

(٦) حققته الدكتورة ثريا عبد السميع إسماعيل في رسالتها لنيل درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة (١٤٢٠هـ) بإشراف الدكتور عبد الفتاح بحيري، كما حققه الدكتوران خيري عبد الراضي عبد اللطيف ومحمد حسين المحرصاوي في رسالتיהם للدكتوراة سنة (١٩٩٦م) من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(٧) طبع في القاهرة بتصحيح محمد المنياوي سنة (١٢٨١هـ) وحققه الدكتوران حيدر عباد

وحسن عبد المجيد الشاعر في بحث نشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية في

جامعة الكوفة، العدد (١٣)، سنة (٢٠١٣م).

وذكر إسماعيل باشا البغدادي^(١) من مؤلفاته كتاب «القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي» في النحو، ولا تصح هذه النسبة؛ إذ لم يذكر جميع من ترجم له من المتقدمين هذا الكتاب ضمن مصنفاته، كما أن حاجي خليفة نسب الكتاب لمؤلف أسماء عبد الله الأزهري^(٢).

ثانياً: المؤلفات غير النحوية^(٣):

(١) الحواشি الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزئية^(٤)، وهو شرح على منظومة شمس القراء ابن الجوزي في علم التجويد، فرغ منه سنة (٨٦٧هـ).

(٢) تفسير آية: ﴿فَلَا أُقِسِّمُ بِمَوْقِعِ الْجُوْمُر﴾^(٥).

(٣) تقييد في الحمد والشكر^(٦).

(٤) شرح قصيدة البردة^(٧)، فرغ منه في شهر رجب سنة (٩٠٣هـ)، وسماه

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٣٤٤/١).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٣٧٢/٢).

(٣) لعل الله ييسر لاحقاً التأكيد من صحة الكتب المخطوطية المنسوبة له.

(٤) حققه الحسيني عباس حلمي ضمن رسالته للماجستير حول الدراسة الصوتية لشروح الجزئية في كلية الآداب بجامعة المنوفية للعام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٢)، وقد طبع قدماً وحديثاً فمن طبعاته القديمة طبعة القاهرة في مطبعة شرف سنة (١٣٠٤هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة بتحقيق محمد بربرات وتقديم الشيخ محبي الدين الكردي سنة (١٤٢٢هـ).

(٥) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بالمكتبة الآصفية بالهند برقم (٥٣٢/١٣٠). تاريخ الأدب العربي (٩٩/٦).

(٦) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بمكتبة الرباط برقم (٢/٥٤٤). تاريخ الأدب العربي (٩٩/٦).

(٧) طبع في القاهرة في مطبعة جمعية المعارف سنة (١٢٨٦هـ)، وحققه محمد علي حسن في مكتبة الأندلس ببغداد سنة (١٩٦٦م).

بعض المصنفين: «الزبدة في شرح البردة»^(١)، ويرى حاجي خليفة أن للشيخ خالد شرحين على قصيدة البردة، وأن الأزهري شرحها أولاً شرحاً مفصلاً سماه: الزبدة في قصيدة البردة، أوله: بعد حمد الله مستحق التحميد، ثم قام باختصار هذا الشرح^(٢).

(٥) الشمار اليوانع على جمع الجوامع، وهو شرح لكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، فرغ من تصنيفه سنة تسعمائة^(٣).

وذكر بروكلمان والدكتور الفحام له كتاباً باسم: «بلغ الأمل في فن الرجل»^(٤)، لكن بروكلمان بعد أن ذكر مكان وجوده مخطوطاً أردف قائلاً: «قد يكون هذا المخطوط لابن حجة الحموي»^(٥).

وفاته:

من علامات حسن خاتمة الشيخ خالد الأزهري أنه توفي بعد أدائه لمناسك الحج، فأثناء رجوعه لدياره في شهر الله المحرم، سنة ٩٠٥ هـ

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٤٤ / ١).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢ / ١٣٣٢ - ١٣٣٣)، ومما قد يضعف ما ذهب إليه أن الشرح المتداول للشيخ خالد مخطوطاً ومطبوعاً المبدوء بـ«بعد حمد الله مستحق التحميد»، شرح مختصراً فرغ منه في رجب سنة ٩٠٣ هـ قبل وفاته بسنة ونصف تقريباً.

(٣) طبع بتحقيق محمد بن العربي الهمالي اليعقوبي ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام ١٤٢٧ هـ.

(٤) ذكر بروكلمان والدكتور الشيخ محمد الفحام أنه مخطوط بالمكتبة الحميدية في إسطنبول. مجلة مجمع اللغة العربية (٣٢ / ٢٤).

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦ / ٩٩).

فاضت روحه إلى باريها خارج القاهرة ببركة الحاج، ونقل بعدها إلى تربة الدوادار يشبك ودفن بها^(١).

دراسات مفردة حول الأزهري:

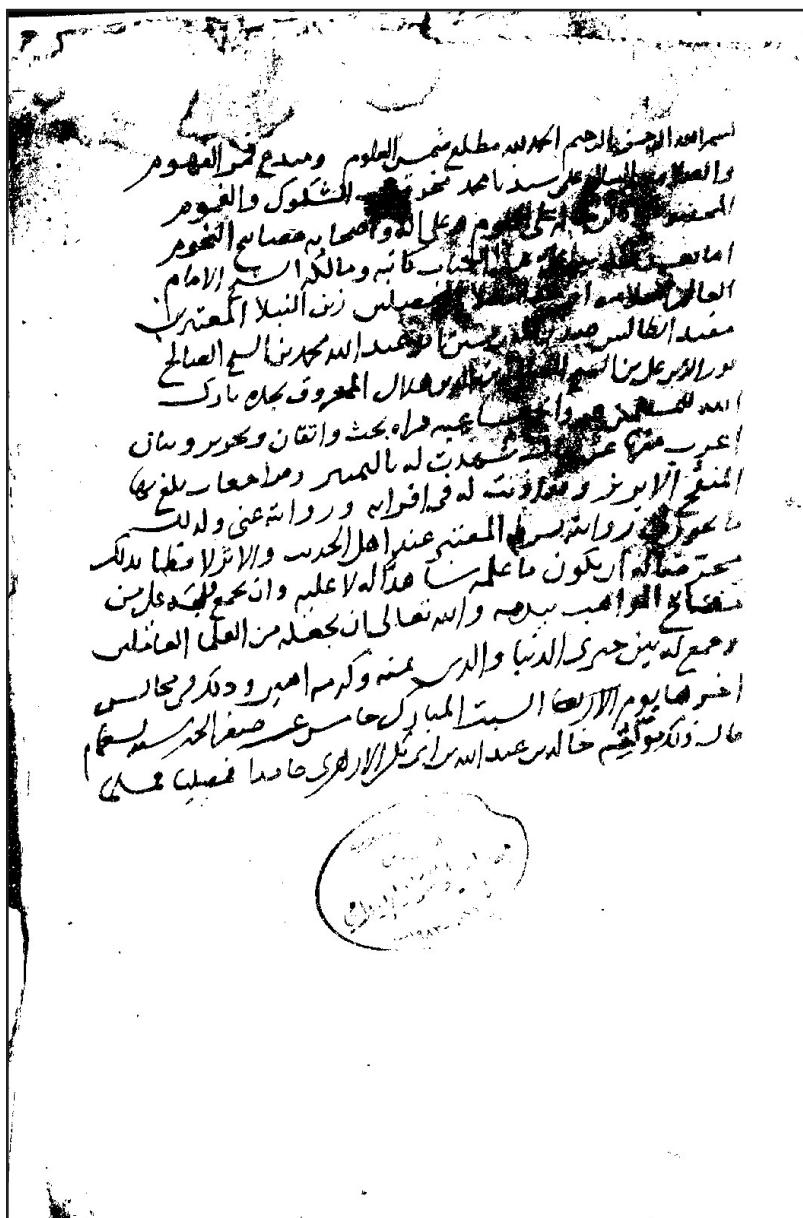
من الدراسات المفردة حول الشيخ خالد الأزهري:

- (١) الشيخ خالد الأزهري، للدكتور الشيخ محمد الفحام^(٢).
- (٢) الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، لأمانى عبد الرحيم حلواني^(٣).
- (٣) الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، للدكتور راشد أحمد جراري^(٤).

وهنالك رسائل علمية أخرى تناولت جوانب جانبية كدراسة اختياراته في بعض كتبه، أو اعتراضاته على النحوين، أو ترجيحاته بين أقوالهم، أو الموازنة بين آرائه وأراء غيره من العلماء، ونحو ذلك.



-
- (١) القبس الحاوي لغرس ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (٢٦٤ / ١).
 - (٢) بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (٣٢)، في سبع صفحات، من (ص ١٨) إلى (ص ٢٤).
 - (٣) رسالة ماجستير قدمت لقسم اللغة العربية بكلية التربية (بنات) بمكة المكرمة، في العام الدراسي (١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ).
 - (٤) رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة.



صورة إجازة الشيخ خالد الأزهري بخطه لתלמידه محمد بن علي بن هلال الحلبي

المبحث الثاني

التعريف بالشرح

تسمية الكتاب:

للشيخ خالد في تسمية كتبه طريقتان:

الأولى: أن يسميه تسمية مسجوعة كصنيع غالب أهل عصره، وغالباً ما ينص على هذه التسمية في مقدمة تلك الكتب.

الثانية: ألا ينص على تسمية الكتاب في مقدمته ولا في غيره اكتفاء بأنه سرح كتاب كذا.

وشرح الآجرورية من النوع الثاني، ولا يعرف له اسم مسجوع خاص به، ولو وجد لأفصح عنه مؤلفه أو أحد المترجمين له أو أصحاب الحواشى على شرحه أو النسخ لكتابه، فلما عدم ذلك تبين أنه من النوع الثاني، ولذا فإنني أكتفي بتسميتها: **شرح الآجرورية في علم العربية.**

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

نسبة الكتاب للشيخ ثابتة، لا شك في ذلك ولا ريب لأسباب عدة منها:

(١) تصريح المؤلف باسمه في مقدمة الكتاب.

(٢) ذكر عدد ممن ترجم للشيخ خالد أن له شرحاً على الآجرورية.

(٣) إجماع النساخ على نسبة الكتاب للشيخ خالد.

(٤) إجماع أصحاب حواشى الشرح على تلك النسبة.

ولهذا كله صارت نسبة الكتاب للشيخ خالد مجمعاً عليها.

تاريخ تأليف الكتاب:

نص الشيخ خالد كما في بعض نسخ الكتاب على تاريخ الانتهاء من الكتاب، وأنه انتهى منه بعد عصر الجمعة، في أول أيام شهر رجب سنة سبع وثمانين وثمانمائة.

وكان الشيخ خالد يبلغ من العمر حينئذ خمسين سنة تقريباً، وهذا يدل أنه قد ألف هذا الشرح وهو في قمة نضجه العلمي وعطائه.

سبب تأليف الكتاب:

صرح الشيخ خالد في مقدمة كتابه بالسبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب، وأنه ألفه تلبية لرغبة أحد شيوخه في الجامع الأزهر، وهو الشيخ عباس الأزهري.

موضوع الكتاب وبيان بعض المؤلفات السابقة في نفس الموضوع:

الكتاب شرح على متن الأجرمية في علم العربية لمحمد بن محمد ابن داود الصنهاجى الشهير بابن آجروم، وهو أشهر المتون النحوية المؤلفة للمبتدئين.

ولم يكن هذا الشرح هو الشرح الأول لهذا المتن بل الشارح مسبق

بعدة شروح، ومن تلك الشروح السابقة^(١):

- (١) الدرة النحوية في شرح الجرمومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الشريف الحسني التلمساني (ت ٧٧١ هـ)^(٢).
- (٢) شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)^(٣).
- (٣) الشرح الكبير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي بن منصور البجائي (ت ٨٣٧ هـ)^(٤).
- (٤) الشرح الصغير للبجائي (ت ٨٣٧ هـ)^(٥).
- (٥) عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة، للراعي النميري أبي عبد الله محمد بن

(١) لم أقصد الاستقصاء هنا، والأسبقية متيقنة في بعض هذه الشروح ومظونة في شروح أخرى الضابط في اختيارها أسبقية وفاة مؤلفيها، ولمعرفة المزيد حول شروح الآجرمية يرجع إلى: الدليل إلى شروح الآجرمية لمحمد تبركان، والددر السنوية في دراسة المقدمة الآجرمية لمحمد علوش، وجامع الشروح والحواشي لمحمد الحبشي (٤٩-١٦/١).

(٢) حققت أربع مرات في أربع رسائل ماجستير مختلفة، فحققه عبد الرحمن الطلحى في جامعة أم القرى سنة (١٩٩٤م)، ومحمد عطيه أبو بكر عبود في الجامعة الأسمورية بليبيا سنة (٢٠٠٩م)، وسليم خيراني في جامعة ابن يوسف بن خدة بالجزائر سنة (٢٠١٠م)، وعبد القادر ياشى في جامعة وهران بالجزائر سنة (٢٠١٠م).

(٣) مطبوع قديماً وحديثاً، فمن طبعاته القديمة طبعة المطبعة العامرة العثمانية سنة (١٣٠٩هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة دار البشائر سنة (٢٠٠٣م) بتحقيق عماد الزين.

(٤) حققه سعاد آمنة بوعناني في رسالتها للماجستير المقدمة إلى جامعة وهران بالجزائر سنة (١٩٩٨م).

(٥) حققه الدكتور عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي باسم تعليقة سنوية على حل ألفاظ الآجرمية، وحققه أيضاً الدكتور مختار بوعناني.

محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي (ت ٨٥٣ هـ)^(١)، وهو أوسع من الشرح اللاحق.

(٦) المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجروميه، لشمس الدين الراعي (ت ٨٥٣ هـ)^(٢).

(٧) الدرة المضية [في شرح الجروميه]، لمحمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري، المعروف بالقرافي (ت ٨٦٧ هـ)^(٣).

(٨) شرح شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد بن يوسف الحلاوي (ت ٨٨٣ هـ)^(٤).

(٩) شرح إبراهيم بن إبراهيم بن محمد برهان الدين النووي الدمشقي الشافعي (ت ٨٨٥ هـ تقريرياً)^(٥).

(١٠) الشرح المطول لأحمد بن علي بن زكريا شهاب الدين الجعديدي البدراني الشافعي (ت ٨٨٨ هـ).

(١) حققه صالح محمد ضو الشريف في رسالته للماجستير المقدمة لكلية الآداب بجامعة الفاتح بطرابلس ليبيا سنة (٢٠٠٤ م).

(٢) طبع في دار النوادر بيروت بتحقيق أحمد محمد جاد، الطبعة الأولى (١٤٣٣ هـ) الموافق (٢٠١٢ م).

(٣) قال بدر الدين القرافي: «وكتب شرحا على الجروميه لطيفا مختصرا، سماه الدرة المضية». توشيح الديباج وحلية الابتهاج (ص ١٦٨).

(٤) حققه الدكتور محمد حسن عثمان حسن في رسالته للماجستير في جامعة الأزهر سنة (١٩٨٧ م)، وحققه أيضا عناية الله بن فقير الله البلوشي في رسالته للماجستير المقدمة لكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٩٩٥ م).

(٥) الضوء اللامع للسخاوي (٨/١).

- (١١) الشرح المختصر للجُدِيدِي (ت ٨٨٨هـ)^(١).
- (١٢) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنّهوري الأزهري الفسرين المالكي (ت ٨٩٠هـ)^(٢).
- (١٣) الشرح الصغير للسنّهوري (ت ٨٩٠هـ)^(٣).
- (١٤) شرح أبي الحسن على بن محمد بن علي القَلَصَادِي المالكي (ت ٩١هـ)^(٤).
- (١٥) شرح أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد زين الدين السَّخَاوِي (ت ٩٣هـ) وهو شقيق الحافظ شمس الدين السخاوي^(٥).
- (١٦) الدر المنظوم في شرح قواعد ابن آجر و، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنُّوسي الحسني التلمساني (ت ٩٥هـ)^(٦).
- (١٧) المأمورية (في شرح الجروميه)، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري الحسني الرُّمَيْثِي الحنفي (ت ٩٥هـ)^(٧).
-
- (١) قال السخاوي: «عمل على الجروميه شرحا مطولا ومختصر الم يكمل». الضوء الامع (٢١٧/١).
- (٢) حققه الدكتور محمد خليل عبد العزيز شرف في دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ الموافق (٢٠٠٦م).
- (٣) قال السخاوي: «عمل شرحين للجروميه في العربية، كتباه عنه». الضوء الامع (٥/٢٥٠).
- (٤) توشيح الدبياج وحلية الابتهاج لبدر الدين القرافي (ص ١١٧).
- (٥) قال السخاوي: «كتب شرحا على الجروميه». الضوء الامع للسخاوي (١١/٤٥).
- (٦) قال تلميذه الملالي: «رأيته بخطه مكملا». مقدمة رسائل الإمام محمد بن يوسف السنوسي للدكتور عبد الكريم قبول (ص ٢٦).
- (٧) قال السخاوي: «له شرح على الجروميه سماه المأمورية». الضوء الامع للسخاوي (٩/٢٢٣).

- (١٨) شرح أحمد بن يوسف على البرلسي المعروف بالأقطيع (ت ٩٠١ هـ).^(١)
- (١٩) شرح داود بن علي بن محمد القلتاوي المالكي الأزهري (ت ٩٠٢ هـ).^(٢)
- (٢٠) شرح شمس الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم الأننصاري الخليلي الشافعي (ت ٩٠٢ هـ).^(٣)

منهج المؤلف في كتابه:

يمكن تلخيص منهج الأزهري في كتابه في الآتي :

- (١) قدم لكتابه بمقدمة ضمنها عدداً من الإشارات البلاغية، وذكر فيها سبب تأليف الكتاب وبعض منهجه فيه.
- (٢) مزج شرحة بالمتن مزجاً، بحيث لا يتميز المتن من الشرح إلا بجعله بين أقواس أو كتابته بلون مغاير، ونحو ذلك.
- (٣) في بعض المواطن أدى امتراج الشرح بالمتن إلى تغيير أو آخر بعض كلمات المتن؛ إما للتغيير الإعراب، أو لدفع التقاء الساكنين.
- (٤) جاء شرحة متوسطاً، وهو أقرب إلى القصر منه إلى الطول.
- (٥) عباراته في مواضع عديدة تشبه عبارات المتون لا الشروح.
- (٦) يرجع بعض مسائل الآجرورية والتعريفات التي ارتضاها صاحب المتن إلى أصولها.

-
- (١) الضوء اللامع للسخاوي (٢٤٨ / ٢).
 - (٢) قال بدر الدين القرافي نقاً عن الداودي: «شرح ألفية النحو والجرورية». توسيع الديباج وحلية الابتهاج (ص ٨٢).
 - (٣) قال ابن العماد: «له تصانيف منها شرح الجرورية». شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠ / ٢٢).

- (٧) يتضمن في العبارة أحياناً، وينوّع ألفاظه تسهيلاً للمبتدئ.
- (٨) يمثل للمسائل التي يذكرها ويعرّب الأمثلة أو الشاهد منها عند الحاجة.
- (٩) ربما ضبط بعض الكلمات المشكلة بالحروف.
- (١٠) يعزّز بعض الأقوال إلى أصحابها من علماء النحو المتقدّمين كسيبوه، والمتّأخرین كابن مالك.
- (١١) قد يتطرق لبعض التعليقات النحوية.
- (١٢) يشير إلى الخلاف في المسائل العلمية إن وجد.
- (١٣) يذكر الراجح عنده في بعض المسائل الخلافية.
- (١٤) قد يجعل ما بسطه في خلاصه يسيرة في الآخر، فيقول مثلاً: وحاصل ما تقدم، ثم يذكر الباب ملخصاً.
- (١٥) راعى حال المبتدئين وأحال على المطولات في أكثر من موضع.
- (١٦) لم يحل على أي كتاب آخر من مصنفاته النحوية.
- (١٧) لا يشير إلى اختلاف نسخ المتن.
- (١٨) الاستدلال والتمثيل بالأيات القرآنية كثير، والأحاديث النبوية والأثار قليل، وبالشواهد الشعرية متوسط.
- (١٩) لا ينسب الشواهد الشعرية إلى أصحابها، وقد يقتصر على صدر البيت أو عجزه.
- (٢٠) ختم كتابه بخاتمة ذكر فيها سنة الانتهاء من الكتاب.

مزايا الشرح والمؤاخذات عليه:

لشرح الشيخ خالد على الآجرورية مزايا عديدة منها:

- (١) مكانة مؤلفه العلمية.
 - (٢) مقدمة الكتاب المتضمنة لبعض الصور البلاغية الجميلة.
 - (٣) مراعاته لحال المبتدئين في الشرح وعرض المسائل.
 - (٤) حجمه الوسط.
 - (٥) المزج بين المتن والشرح مزجاً بدليعاً لا يتبيّن به المتن غالباً إلا بتميّزه.
 - (٦) الاهتمام بالتعريفات والتقييمات.
 - (٧) الاهتمام بضرب الأمثلة.
 - (٨) عزو بعض المسائل للمدارس النحوية، والنقل عن العلماء السابقين.
 - (٩) وجود تطبيقات إعرابية في ثنايا الشرح.
 - (١٠) عدم محاولة الاستدراك على الماتن وتتابع عثرات المتن، وتأويلُ بعض العبارات الموهومة بما يتوافق مع السائد الراجع عند العلماء.
- ومع هذا كله لم يخل الكتاب من بعض الملاحظات، ومنها:
- (١) استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات المنطقية التي قد لا تكون مألوفة لدى المبتدئين، وتداخل بعض هذه المصطلحات.
 - (٢) عدم الاهتمام بالتعريفات اللغوية.

- (٣) التباین في عدد الأمثلة المذکورة، ففي بعض الأبواب اكتفى بأمثلة صاحب الآجرورية، وفي باب النعت مثلاً تجاوز عدد الأمثلة سبعين مثلاً.
- (٤) عدم الاهتمام بفرق نسخ المتن لا سيما في بعض المواطن التي تضمنت زيادات على ما اعتمد.

وهذا كله لا يؤثر في مكانة الكتاب ولا صاحبه، فشرح الآجرورية للشيخ خالد يظل تاج شروح الآجرورية.

الثناء على الكتاب:

أثنى الناس على الكتاب ثناء حسنة، ومن ذلك:

- (١) قال ابن العماد وهو يعدد بعض مصنفات الأزهري: «وشرح على الجرورية نافعا»^(١).
- (٢) قال الدجاني: «كان شرح العالم العلامة والبحر البحر الفهامة الشيخ خالد الأزهري ذي الفضائل السنية للمقدمة الموسومة بالآجرورية، شرحا قد حوى مع لطافته نفائس الدرر ومحاسن الغرر، وأضحت رياض علم يانعة الشمار، وطار صيب نفعه كالأمطار في الأقطار، وانتفعت أئمة بعلمه، مع ما تراه من لطيف حجمه قد جلى عرائس هذا الفن للمبتدئ على منصة البيان وقيد شوارده بأوضح البيان»^(٢).
- (٣) وقال إدوارد فنديك: «هو من أحسن الشروح»^(٣).

(١) شذرات الذهب في أخبار الذهب لابن العماد (١٠ / ٣٩).

(٢) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد للآجرورية (ق ٢٠).

(٣) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص ٤٣٠).

عنية العلماء بالكتاب:

لشرح الأزهري على الأجرمية مكانة عالية عند العلماء، وقد تنوّع وسائل الاهتمام بهذا الشرح، فقرأه ما لا يحصى من الطلبة ودرسه عدد كبير من العلماء، واستفاد منه من جاء بعده من الشراح.

ومن مظاهر اهتمام العلماء بهذا الشرح واحتفائهم به وضع عدد من الحواشـي عليهـ، فتـميز هـذا الشرـح بـعد كـبـير منـ الحـواشـي فـاقتـ فيـ كـثـرـتهاـ شـروحـ بعضـ المـتوـنـ المشـهـورـةـ، وـمـنـ تـلـكـ الحـواشـيـ:

(١) الفوائد الشـنـوانـيةـ عـلـىـ شـرـحـ الأـجـرـمـيـةـ، لـشـهـابـ الدـيـنـ أـبـيـ بـكـرـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ الشـنـوانـيـ (تـ ١٩١ـ هـ)^(١).

(٢) تعليق الدرة الشـنـوانـيةـ عـلـىـ شـرـحـ الأـجـرـمـيـةـ فيـ عـلـمـ الـعـرـبـيـةـ، لـأـبـيـ بـكـرـ الشـنـوانـيـ، وـهـوـ مـخـتـصـرـ الـأـوـلـ (٢).

(٣) الدرر الفرائد على شرح الأجرمية للشيخ خالد، لأحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشـلـبيـ (تـ ١٠٢١ـ هـ)^(٣).

(١) حققه الدكتور ضياء الدين فهمي محمد في رسالته للدكتوراه المقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق سنة ٢٠٠٦ م.

(٢) حقق في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من كلية دار العلوم بالقاهرة، وذكر الأستاذ محمد تبركان في كتابه «الإعراب عن متن ابن آجروم في قواعد الإعراب» مختصراً له اسمه: «اللؤلؤة السننية تلخيص تعليق الدرة الشـنـوانـيةـ عـلـىـ شـرـحـ الأـجـرـمـيـةـ»، وأحال على فهرس الأزهري (٤١٦/١) نحو ٤١٨٢.

(٣) نسبة الحاشية في فهرس دار الكتب (ص ١٠٨) لأحمد بن محمد الشـلـبيـ المتوفـيـ سـنةـ نـيـفـ وـعـشـرـينـ وـأـلـفـ، وـأـمـاـ فيـ النـسـخـةـ الـأـزـهـرـيـةـ فقدـ نـسـبـهـ النـاسـخـ فيـ صـفـحةـ العـنـوانـ لـأـحـمـدـ بـنـ يـونـسـ الـحـنـفـيـ الشـلـبيـ، وجـاءـ فيـ المـقـدـمةـ عـلـىـ لـسـانـ اـبـنـ صـاحـبـ الـحـاشـيـةـ أـنـهـ تـعـلـيقـاتـ جـمـعـهـاـ مـاـ كـتـبـهـ أـبـوهـ عـلـىـ نـسـخـتـهـ مـنـ شـرـحـ الأـجـرـمـيـةـ، وـقـدـ وـصـفـهـ بـالـمـرـحـومـ، وجـاءـ فيـ =

(٤) حاشية محمد علي بن محمد بن عَلَان البكري الصديقي الشافعي المكي (ت ١٠٥٧هـ)^(١).

(٥) فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية لعلي بن عبد القادر النبوي الحنفي المصري الأزهري (ت ١٠٦٠هـ أو بعدها بقليل)^(٢).

(٦) حاشية الشيخ يوسف الفيسي المالكي (ت ١٠٦١هـ)^(٣).

(٧) حاشية شهاب الدين أحمد بن سلامة القليوببي الشافعي (ت ١٠٦٩هـ)^(٤).

(٨) الفوائد الأُجْهُورِيَّة على شرح المقدمة الآجرومية، لعبد البر بن عبد الله بن محمد بن علي الأُجْهُوري الشافعي البرهاني (ت ١٠٧٠هـ)^(٥).

= آخرها أن جامعها هو محمد بن علي ابن الشيخ الشلبي وأنه جردها سنة (١٠١٧هـ)، فليحرر هل الكتاب لأحمد الحفيد أم أحمد الجد تلميذ الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٤٧هـ) وهو ظاهر ما في النسخة الأزهيرية، والhashiya منسوبة للحفيد في كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٧/٢) وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٥٣/١) ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٧٨/٢)، ومنسوبة للجد في الأعلام للزركلي (٢٧٦/١) وذكر الزركلي أن له حفيداً جمع فتاواه اسمه علي بن محمد توفي سنة (١٠١٠هـ) وأن حاشية الآجرومية جردها ولده محمد سنة (١٠١٧هـ).

(١) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة برقم (١٦٧) علوم عربية.

(٢) حققه الدكتور محمد إبراهيم علي حاجي في رسالة علمية مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) حققها الأستاذ محمد لقدي في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من جامعة الجزائر.

(٤) نسخه الخطية كثيرة، وهي حاشية قيمة ينبغي الاهتمام بها.

(٥) من نسخه الخطية نسخة مكتبة مسجد السيدة زينب في القاهرة، برقم (١٧٣٥)، ونسخة في جامعة برنستون برقم (٣٥٩٨) قسم يهودا.

(٩) حاشية الشيخ محمد الملقب بمحاسن النحوى، وهي حاشية موجزة نفيسة، وممن نقل عنها وعزّ إليها الوفائي والمداعги^(١).

(١٠) الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والأجر ومية، لأبي حامد عبد المعطى الضرير المالكى الأزهري الوفائى (توفي بعد ١٠٧٩ هـ)، وهي من جمع تلميذه عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السكندرى الشهير بالدرى الوفائى الأزهري^(٢).

(١١) هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الآجر ومية، لإبراهيم بن محمد السُّوهائى المالكى (ت ١٠٨٠ هـ)^(٣).

(١٢) الفوائد المضية القرشية على شرح الشيخ خالد للأجر ومية، ليوسف بن محمد بن يوسف القرشى المحلى الشافعى (أتمها سنة ١٠٩٧ هـ)^(٤).

(١٣) حواشى على شرح الآجر ومية لمحمد الخلواتى (القرن الحادى عشر)^(٥).

(١٤) حاشية عبد الرحمن بن محمد العارى الأريحاوى (ت ١١٢٨ هـ)^(٦).

(١) له نسخة خطية في مكتبة مسجد السيدة زينب في القاهرة، برقم (٢٩٤١).

(٢) حققت في ثلاثة رسائل علمية (ماجستير) في كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة جامعة الملك سعود، برقم (٥١٩) وبأثنائها نقص، وجاء في آخر النسخة أن مؤلفه فرغ منه سنة (١٠٢٤ هـ) فليحرر مع تاريخ الوفاة.

(٤) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر برقم (٧٤ مجاميع) من ورقة (٢٠٩) إلى (٢٧٦).

(٥) فهرس المخطوطات العربية قسم يهودا التابع لمجموعة جاريت في مكتبة جامعة برنستون (ص ٣٠٩) والمخطوط برقم (٣٥٩٩).

(٦) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشى (١/٢٣) وذكر نقاً عن بروكلمان (٤١٦/٧) أن نسخة خطية منه توجد في ميونيخ.

- (١٥) حاشية الجوهرى، لعبد الله بن عبد الغفور المعروف بالجوهرى (ت ١١٣٧هـ)^(١).
- (١٦) حاشية الشيخ محمد بن سليم بن أحمد بن مزروع الشنوانى الشافعى الأزهرى، من علماء القرن الثانى عشر الهجرى (فرغ من تأليفها سنة ١١٣٠هـ)^(٢).
- (١٧) حاشية المَدَبِّغِي حسن بن علي بن أحمد الشافعى الأزهرى المنطاوى (ت ١١٧٠هـ)^(٣).
- (١٨) حاشية محمود بن عبد العزيز التونسي (ت ١٢٠٢هـ)^(٤).
- (١٩) حاشية أبي النجا، لمحمد بن مجاهد الطُّتْمَائِي (فرغ منها سنة ١٢٢٣هـ)^(٥).
- (٢٠) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الأجرامية لحسين سليم الدجاني الشافعى (ت ١٢٧٤هـ)^(٦).
-
- (١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٩٩/٣)، ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً.
- (٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية (٤/١٦٥) وفيه أن النسخة بأولها نقص في ورقة.
- (٣) حقق قسماً من الحاشية من أولها إلى باب الأفعال الأستاذ قاسم مخلف عبيد العلواني في رسالة علمية (ماجستير) في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.
- (٤) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (١/٢٣) وذكر أنه مخطوط بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم (٥٤٣٠).
- (٥) طبعت مراراً، وللشيخ محمد الإنباوي تقرير مطبوع على هذه الحاشية كما قام بشرح شواهد هذه الحاشية الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي في كتاب أسماه: «كشف الدجى عن شواهد أبي النجا».
- (٦) أتمها سنة (١٢٣٤هـ) وله اثنان وثلاثون سنة، وتوجد منها عدة نسخ خطية أزهرية، ونسخة أخرى في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٣٤٧٠).

(٢١) حاشية سليم الطبي، وهي حاشية مختصرة عن حاشية الدجاني مع إضافة ما تيسر من الفوائد^(١).

(٢٢) حاشية الشيخ محمد عبد الحي الشيبيني الشافعي (أتمها سنة ١٢٣٨ هـ)^(٢).

(٢٣) حاشية محمد الإبراشي (فرغ منها سنة ١٢٤٦ هـ)^(٣).

(٢٤) حاشية الحلواني، وهو علي بن علي بن حسن الحلواني (أتمها ستة ١٢٥٥ هـ)^(٤).

(٢٥) الحواشي السننية في شرح ألفاظ الآجر ومية، لبكر بن الشيخ محمد الرّحْبَنِي البغدادي^(٥).

(٢٦) تقرير اليافي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجر ومية، لمحمد بن منصور اليافي الحنفي (القرن الثالث عشر)^(٦).

(٢٧) العقد الجوهرى من فتح الحي القيوم فى حل شرح الأزهري على مقدمة

(١) توجد منه نسخة خطية بخط محمد فارس بن الحاج علي الشهير بعزم الشافعي، وتاريخ نسخها سنة ١٢٧٤ هـ.

(٢) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة برقم (٣٢٢).

(٣) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (١٧٢) ورقة، برقم (٩٨٢٧٠ / ١٠٨٤).

(٤) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٢٧٥) ورقة، برقم (٨٥١٩ / ١٠٤٤).

(٥) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الجشى في جامع الشروح والحواشي (٢٥ / ١) ضمن حواشي شرح الأزهري وذكر أنه مخطوط بمكتبة الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد برقم ١٠١٢ هـ) وظاهر الاسم أنها حواش على المتن لا الشرح، فليحرر.

(٦) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية (٢ / ٨٨).

ابن آجروم، لأحمد بن محمد بن حمدون السُّلَمِي الْمِرْدَاسِي المعروف بابن الحاج (ت ١٣١٦ هـ)^(١).

(٢٨) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، للشيخ عبد الحميد بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي (ت ١٣١٥ هـ أو بعدها)^(٢).

(٢٩) فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، للشيخ عبد الرحيم ابن عبد الرحمن بن محمد السيوطي الجرجاوي المالكي (ت ١٣٤٢ هـ)^(٣).

(٣٠) حاشية نور الدين النجاري الشافعي على موضع من شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرمية^(٤).

(٣١) حاشية على ديباجة شرح الآجرمية في أصول علم العربية لخالد الأزهري، من تأليف يوسف بن برkat البلاططي الاسكندرى (ت بعد ١١٣١ هـ)، وهي حاشية على مقدمة شرح الأزهري^(٥).

وقد شرح شواهد الشرح الشيخ عثمان المصري الأزهري الشهير بالشامي في كتابه: شرح شواهد المبانى على شرح الآجرمية للشيخ خالد^(٦).

(١) مطبوع مراراً، كما حققه الدكتور غازي علي حواس لنيل درجة الدكتوراة من جامعة الموصل.

(٢) طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣ هـ).

(٣) طبعت سنة (١٣١٨ هـ) بالمطبعة العامرة الأدبية بالقاهرة.

(٤) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٣٢) ورقة، برقم (٢٣٧٢ / ٢٨٧٠٠).

(٥) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة الحرم النبوى في أربع أوراق، برقم (٢٣٩١).

(٦) مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٣ م).

طبعاته:

من صور الاعتناء بشرح الشيخ خالد على الآجر ومية كثرة طبعاته، وكان هذا الشرح من أوائل الكتب التي طبعت مع بدايات ظهور المطبع في الوطن العربي، فطبع طبعات مفردة قديمة وحديثة، وربما وجد في هامش بعض الطبعات كتاب أو كتاب أخرى، كما طبع الشرح في هوامش حواشي الكتاب المطبوعة.

فمن أمثلة طبعات الشرح الموجودة على هوامش حواشي الكتاب:

(١) طبعة بها ملخص حاشية أبي النجا، منها طبعة المكتبة الأزهرية سنة (١٢٧٩هـ)، والمطبعة العامرة سنة (١٢٩٨هـ)، وقد توالى طبع الشرح في هامش تلك الحاشية مرات كثيرة.

(٢) طبعة بها ملخص حاشية ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج، المسمى العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجر ورم، في مطبعة التقدم العلمية في القاهرة سنة (١٣٢٤هـ).

(٣) طبعة بها ملخص حاشية عبد الحميد الشافعى الشرقاوى، المسمى تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣هـ).

(٤) طبعة بها ملخص حاشية السيوطي الجرجاوي، المسمى فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، في المطبعة العامرة الأدبية سنة (١٣١٨هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح الذي وضع في هوامشها كتب أخرى:

طبعه بولاق سنة (١٢٧٤ هـ) وبها مسند رسالتان للشيخ زيني دحلان، الأولى رسالة في جاء زيد، والثانية رسالة في المبنيات.

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة القديمة:

(١) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ عبد الرحمن الصفتى في سنة (١٢٥١ هـ).

(٢) طبعة دار الطباعة بتصحيح الشيخ محمد محمد قطة العدوى سنة (١٢٧٤ هـ).

(٣) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار سنة (١٢٩٠ هـ)، وهي الطبعة المعتمدة في التحقيق.

(٤) طبعة المطبعة المحمودية سنة (١٣١٥ هـ).

(٥) طبعة مطبعة التقدم العلمية سنة (١٣٢٥ هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة الحديثة المحققة:

(١) طبعة بتحقيق أحمد بن إبراهيم عبد المولى المغيني، وتقديم الأستاذ الدكتور أحمد آل سبالك، في المكتبة الإسلامية بالقاهرة، سنة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م).

(٢) طبعة بتحقيق أبي عبد الله كريم بن إبراهيم بن أحمد، في مكتبة النور الإسلامية، في أرض الصومال، سنة (١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).

(٣) طبعة باعتناء وتحقيق نزار حمادي، في دار الإمام ابن عرفة بتونس، سنة (١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).

- (٤) طبعة بتحقيق أبي داود عبد المنعم بن عبد الحميد، وتقديم الدكتور خالد حسان، في دار سبيل المؤمنين بالقاهرة، (١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م).
- (٥) طبعة بتحقيق الدكتور زكرياء توناني، في دار ابن حزم بيروت، سنة (١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م)^(١).
- (٦) طبعة بتحقيق عادل عبد المنعم، في دار الطلائع بالقاهرة، سنة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م).

ومن طبعات المستشرقين:

ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية أن شرح الشيخ خالد على الآجر ومية طبع في أمستردام في هولندا سنة (١٧٥٦ م)، طبعة Schnabel^(٢).

ومن الرسائل الجامعية:

تحقيق الباحث أحمد جيلالي لكتاب في رسالته المقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد اللغة والأدب العربي بجامعة تلمسان في الجزائر سنة (١٤١٦ هـ) الموافق (١٩٩٥ م)^(٣).



(١) استفادت من هذه الطبعة وطبعه الأستاذ نزار حمادي في بعض المواطن.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٢/ ٧٥).

(٣) مقدمة تحقيق شرح المقدمة الآجر ومية للدكتور زكرياء توناني (ص ١٧).

المبحث الثالث

بيان منهج التحقيق والتعريف بنسخه الخطية

منهج التحقيق:

انتهت في تحقيق الكتاب المنهج التالي:

- (١) لم أتخذ نسخة خطية أصلًا بل اعتمدت طريقة النص المختار، مع عنابة خاصة بالنسختين (أ) و(ب).
- (٢) الأسس في اعتماد فروق النسخ هي النسخ الخطية والنسخة المطبوعة.
- (٣) ربما استعنت بالحواشى في بعض مواطن المقابلة للترجمة أو لزيادةفائدة.
- (٤) لا أذكر جميع فروق النسخ لا سيما مع التفرد والشذوذ.
- (٥) إذا احتملت الكلمة أكثر من وجه إعرابي اقتصرت على وجه واحد.
- (٦) جميع التعليقات تقريباً نقولات موثقة المصادر.
- (٧) اقتصرت في التعليقات على حواشى الكتاب، ولا أبدأ غيرها إلا عند الضرورة، كالتعريف بالأعلام وإعراب الشواهد الشعرية وتوثيق النصوص التي يذكرها الأزهري.
- (٨) إذا أحالت على مصدررين في نهاية تعليق فالغالب أن التعليق ملتفق بينهما.
- (٩) إذا صدر التعليق بـ«قال» فلا أتصرف فيه إلا ببيان واضح.

- (١٠) إذا لم يصدر التعليق بـ«قال» فالغالب أيضاً أنه نقل محضر، ولا أتصرف فيه زيادة ونقصاناً واستبدالاً إلا قليلاً إذا دعت الضرورة لذلك، ولم ألتزم حينها التنبية على التصرف.
- (١١) قد أستفيد من نسخ خطية أخرى لبعض الحواشى إذا شككت في سلامتها العبارة، ولا أنبه على ذلك.
- (١٢) أكتفي بالنقل غالباً عن الحاشية الأقدم ما لم يكن في حاشية المتأخر سهولة أو زيادة فائدة.
- (١٣) للدلالة على الممحظى أستخدم التذكير والتأنيث كيفما اتفق، فأقول مثلاً: «لا يوجد» وأعني: اللفظ أو المذكور أو قوله ونحوها، أو: «لا توجد» وأعني: الكلمة أو الجملة أو العبارة ونحوها.
- (١٤) قمت بتشكيل الشرح كاملاً في صلب الكتاب، وكذا غالب ما نسب له في الحاشية.
- (١٥) أبقيت المتن مكتوباً بالحمرة، وما عداه كُتب بالسوداد.
- (١٦) خرجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مع إعراب ما يتضمنه المقام.
- (١٧) نسبت الشواهد النحوية لقائلها إن عرفاً، مع بيان إعرابها.
- (١٨) عرفت بالأعلام تعريفاً موجزاً يتضمن غالباً: الاسم والكنية والسبة، وسنة الوفاة، ومرجعين من مراجع الترجمة للاستزادة.
- (١٩) استخلصت متن الآجر ومية من الشرح وجعلته في مقدمة الكتاب.
- (٢٠) لا أشير إلى الخلاف الحاصل بين النسخ في عدد بعض الكلمات والألفاظ من المتن أو من الشرح، وأعتمد الراجح الذي دل عليه الدليل كثرة وقوتها.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على سبع نسخ خطية ومطبوعة واحدة على النحو التالي:

النسخة الأولى: وإليها الإشارة بالحرف (أ)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٣٣) ورقة، وناسخها منصور بن أحمد جمعة الشباسي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٠٩٠ هـ)، وقد ذكر الناسخ أنه كتب الشرح من نسخة صحيحة قوبلت على نسخة مؤلفها.

النسخة الثانية: وإليها الإشارة بالحرف (ب)، مصدرها مكتبة بورصا في تركيا، وتقع في (٥٦) ورقة، وناسخها عبد الطيف الجويني الشافعي، وذكر الناسخ في آخرها أنها مقابلة حسب الطاقة على خط مؤلفه حرفا حرفا^(١).

النسخة الثالثة: وإليها الإشارة بالحرف (ز)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٤٠) ورقة، وناسخها أحمد بن خلف بن شاهين بن أحمد بن خلف الطهويي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٢٧٠ هـ).

النسخة الرابعة: وإليها الإشارة بالحرف (س)، مصدرها مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتقع في (٢٧) ورقة، وناسخها عمر بن عبد الحليم الملهود، وتاريخ نسخها سنة (١٠٧٩ هـ).

النسخة الخامسة: وإليها الإشارة بالحرف (ع)، مصدرها مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وتقع في (٤٥) ورقة، وتاريخ نسخها سنة (١١٥٨ هـ).

(١) لم أستطع قراءة تاريخ نسخها كاملاً، ومرفق في النماذج المصورة نص الناسخ في ذلك، ووُجِدَ في أولها أنها دخلت في ملك أحد هم بالشراء الشرعي سنة (١٠٣٩ هـ).

النسخة السادسة: وإليها الإشارة بالحرف (ك)، مصدرها إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، وتقع في (٣٠) ورقة، وناسخها محمد صالح بن عبد الله بن جوهر، وتاريخ نسخها سنة (١١٢٩ هـ).

النسخة السابعة: وإليها الإشارة بالحرف (ي)، مصدرها دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتقع في (٩٤) ورقة، وناسخها الشيخ نصر الهاوريني، وتاريخ نسخها (١٢٣٠ هـ)، وعلى هوامشها تقييدات وحواشن كثيرة بخط ناسخها، بعضها فوائد منه، والأخرى تضمنت نقولاً عن بعض الشروح والحواشي.

واعتمدت كذلك على **الطبعة البو لاقية** لسنة (١٢٩٠ هـ) بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار، وتقع في (٤٨) صفحة.



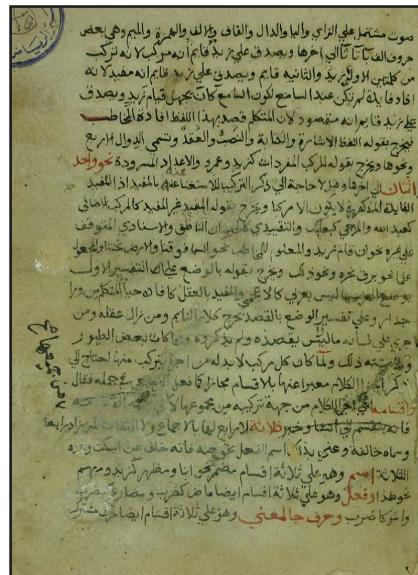


النسخة (ب)

النسخة (أ)

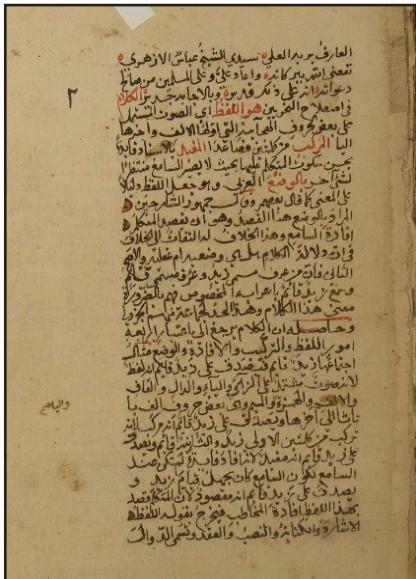


النسخة (ز)

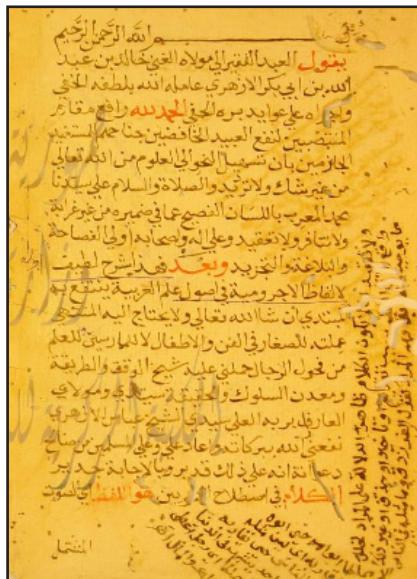


النسخة (س)

شرح الأجر ومية للشيخ خالد الأزهري



النسخة (ك)



النسخة (ع)



النسخة المطبوعة



النسخة (ي)

المبحث الرابع

متن الآجرورية

الكلام: هو اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وأقسامه ثلاثة: اسم، فعل، وحرف جاء لمعنى.

فالاسم يُعرف بالخُصُوصِيَّةِ، والثَّوْبِيَّةِ، ودخول الألف واللام، وحُروفِ
الخُصُوصِيَّةِ، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَالْلَّامُ،
وَحُروفُ الْقَسْمِ، وهي: الْوَاءُ، وَالْبَاءُ، وَالْتَّاءُ.

وال فعل يُعرف بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسُوفَ، وَتَاءِ التَّائِنِيَّةِ السَّاكِنَةِ.

والحرف ما لا يُصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل.

باب الإعراب

الإعراب: هو تَغْيِيرُ أَوْ اخْرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظًا
أو تقديرًا.

وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

فللأسماءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمٌ فِيهَا.

وللأفعالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضٌ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَao، وَالْأَلْفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْإِسْمِ الْمُفَرِّدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَao فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَسْتِيَّةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَسْتِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلْفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْإِسْمِ الْمُفَرِّدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي: التَّسْتِيَّةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفِعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّشْتِيهِ وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفِعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعَرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعَرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعَرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أُنْوَاعٌ: الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنَصَّبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجَزَّمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْأَخِيرُ يُجَزَّمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٌ: التَّسْنِيَّةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَقْعَلَانِ وَتَقْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّسْنِيَّةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَao، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ. وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَao، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ. وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْنُونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجَزَّمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبْدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُونٌ أَبْدًا.

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوْلَهِ إِحْدَى الزَّوَائِيدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبْدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَّاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذْنٌ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوابُ بِالْفَاءِ وَالْوَao، وَأَوْ.

وَالْجَوَازُ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَمْ، وَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ،
وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيْ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ،
وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةُ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ،
وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبْرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ،
وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءُ النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالْتَّوْكِيدُ، وَالْبَدْلُ.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الرَّزِيدَانِ، وَيَقُومُ الرَّزِيدَانِ،
وَقَامَ الرَّزِيدُونَ، وَيَقُومُ الرَّزِيدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ.

وَالْمُضْمِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا،
وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبَنَّ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا: ضُمَّ أَوْلُهُ، وَكُسِّرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضُمَّ أَوْلُهُ، وَفُتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضَرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرَمَ عَمْرُو، وَيُكْرَمُ عَمْرُو.
وَالْمُضْمِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا،
وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِيُّ عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأِ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقْدَمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمِرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ،
وَأَنْتَنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفَرَّدٌ، وَغَيْرُ مُفَرَّدٍ.

فَالْمُفَرَّدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَغَيْرُ الْمُفَرَّدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءُ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ،
وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَاتَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبٌ.

بَابُ الْعَوَالِمِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ: كَانَ وَأَخْوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخْوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخْوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخْوَاتُهَا فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ،
وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَ، وَمَا فَتَىَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبَحْ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدُ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرُو شَاحِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَانَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًّ.

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمْنِيِّ،
وَلَعَلَّ لِلتَّرْجِيِّ، وَالتَّوْقِعِ.

وَأَمَّا ظَنَنتُ وَأَخْوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولًا
لَهَا.

وَهِيَ: ظَنَنتُ، وَحِسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ،
وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ.

تَقُولُ: ظَنَنتُ زَيْدًا مُنْطَلِقاً، وَخَلْتُ عَمْرًا شَاحِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابُعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدُ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ: الْإِسْمُ الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةً، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْغَلَامُ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.

وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ، وَالْفَرَسِ.

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةً.

وَهِيَ: الْوَاءُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأُو، وَأَمُّ، وَإِمَّا، وَبَلُّ، وَلَكِنْ، وَهَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرِو.

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ تَابُعُ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِالْفَاظِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ.

وَتَوَابُعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتُعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.

تَقْوِيل: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ الْبَدْلٍ

إِذَا أَبْدَلَ اسْمًا مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلًا مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدْلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ؛ وَبَدْلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ،
وَبَدْلُ الْإِشْتِيمَالِ، وَبَدْلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخْوَكَ، وَأَكْلَتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ،
وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرْدَتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلَطْتَ، فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ،
وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُسْتَشْنَى، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ
مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ
لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالْتَّوْكِيدُ، وَالْبَدْلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْمَفْعُولُ بِهِ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا،
وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقْدَمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قُسْمَانِ: مُتَصِّلُ، وَمُنْفَصِلُ.

فَالْمُتَصِّلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكَ،
وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ،
وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمَا،
وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

بَابُ الْمَضَدِّ

الْمَضَدُّ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرَبًا.

وَهُوَ قُسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظُ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَاتَلَهُ قَاتِلًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ
وُقُوفًا.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرٍ فِي.

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةَ، وَبُكْرَةَ، وَسَحَرًا، وَغَدَاءَ، وَعَתَمَةَ، وَصَبَاحًا،
وَمَسَاءَ، وَأَبْدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظْرُفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرٍ فِي.

نَحْوُ: أَمَامٌ، وَخَلْفٌ، وَقُدَّامٌ، وَرَاءٌ، وَفَوْقٌ، وَتَحْتٌ، وَعِنْدٌ، وَمَعٌ، وَإِزَاءٌ،
وَحِذَاءٌ، وَتِلْقَاءٌ، وَهُنَا، وَشَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا ابْنَاهُمْ مِنَ الْهَيَّاَتِ.

نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبَتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيَتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ
صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا ابْنَاهُمْ مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّدَ بَكْرٌ شَحْمَماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا،
وَاسْتَرِيَتُ عِشْرِينَ عَلَاماً، وَمَلَكْتُ تِسْعَينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ
مِنْكَ وَجْهًا.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً.

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

وَحْرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةُ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءُ،
وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشا.

فَالْمُسْتَشْنَى بِالْأَيْنَصْبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجَبًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًا جَازَ فِيهِ: الْبَدْلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِشَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مَنْفِيًّا كَانَ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى وَسُوَى وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُهُ وَنَصْبُهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرِو، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ.

باب لا

اعْلَمُ أَنَّ «لَا» تَنْصَبُ النَّكَرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتِ النَّكَرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا.

نَحْوُ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ تَكَرَّرْتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ.

بَابُ الْمُنَادِي

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُبَيَّنَا إِلَيْهِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدٌ، وَيَا رَجُلٌ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الِإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكُرُ بِيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرِو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الِإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكُرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ

وَكَذِيلَكَ التَّوَاعُ، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى،
وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسْمِ، وَهِيَ: الْوَاءُ وَالْبَاءُ
وَالثَّاءُ، وَبِوَاءِ رُبَّ، وَبِمُدْ، وَمُنْدُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلَكَ: غُلَامُ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقْدَرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقْدَرُ بِمِنْ، نَحْوُ:
ثُوبُ خَزْ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَزْهَرِيُّ،
عَامَلَهُ اللَّهُ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ^(٢)، وَأَجْرَاهُ عَلَى عَوَادِ بِرِّهِ الْخَفِيِّ^(٣) :
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعُ مَقَامِ الْمُتَصَبِّينَ لِنَفْعِ الْعَيْدِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ
لِلْمُسْتَفِيدِ، الْجَازِيمِينَ بِأَنَّ تَسْهِيلَ النَّحْوِ^(٤) إِلَى الْعُلُومِ مِنَ اللَّهِ^(٥) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ
وَلَا تَرْدِيدٍ^(٦).

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الْمُعْرِبُ بِاللُّسَانِ الْفَصِيحِ
عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ^(٧) مِنْ غَيْرِ غَرَابَةٍ وَلَا تَنَافِرٍ وَلَا تَعْقِيدٍ^(٨)، وَعَلَى آلِهِ

(١) في «ب» زيادة بعد البسمة: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ»، وفي «ز» و«ك»: «وَبِهِ ثَقِيٌّ».

(٢) الخفي فسره الشنوازي (ق ٤٠) بالظاهر، وفسره النبتي (ق ٣٣) بالمستتر، قال ابن الحاج: «وهو من أسماء الأضداد، يستعمل في الظهور وفي الخفاء». العقد الجوهري (ص ٦).

(٣) عند السوهائي (ق ٨٠): «الْوَفِيُّ»، قال: «ورأيت في بعض النسخ بدل الْوَفِيُّ: الْخَفِيُّ»، وبره الحفي: أي خيره الكثير الواسع. تعليق الدرة الشنوازية للشنوازي (ق ٤٠).

(٤) المراد بالنحو هنا القصد؛ لأن النحو يطلق على معانٍ خمسة منها: القصد، والجهة، والمقدار، والشبه، والقدر. الدرة السنية للفوائي (ق ٥٠).

(٥) في «أ» و«ع» زيادة: «تَعَالَى».

(٦) المراد بالتردد: التردد. تعليق الدرة الشنوازية (ق ٥٣).

(٧) ضميره: أي نفسه. فتح رب البرية للنبتي (ق ٦٦).

(٨) الغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسية الاستعمال، وتنافر الكلمات: كونها ثقيلة على اللسان كقوله: «وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرٍ حَرْبٌ قَبْرٌ»، والتعقيد: كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة. تعليق الدرة الشنوازية (ق ٦٦).

وأَصْحَابِه^(١) أُولَى الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ^(٢) وَالتَّجْرِيدِ^(٣).

وَبَعْدُ، فَهَذَا شَرْحُ لَطِيفٍ^(٤) لِأَلْفَاظِ الْأَجْرُومِيَّةِ، فِي أُصُولِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، يَتَّفَقُ بِهِ الْمُبْتَدِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُتَهَيِّ^(٥).

عَمِلْتُهُ لِلصَّغَارِ^(٦) فِي الْفَنِّ وَالْأَطْفَالِ، لَا لِلْمُمَارِسِينَ لِلْعِلْمِ^(٧) مِنْ فُحُولِ الرَّجَالِ^(٨).

حَمَلْنِي عَلَيْهِ شَيْخُ الْوَقْتِ وَالطَّرِيقَةِ، وَمَعْدُنُ السُّلُوكِ وَالْحَقِيقَةِ، سَيِّدِي وَمَوْلَايِ الْعَارِفُ بِرَبِّهِ الْعَلِيِّ^(٩)، سَيِّدِي الشَّيْخِ: عَبَّاسُ الْأَزْهَرِيُّ^(١٠).

(١) في «أ»: «وَاصْحَبِيهِ».

(٢) في «ي»: «أُولَى الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ».

(٣) قال الوفائي: «التجريد بالراء، أي الذين تجردوا عن النقائص والرذائل وكل قبيح، وفي بعض النسخ بالسواو، أي الذين جودوا الحروف في المقال، وهذه أولى». الدرة السنية للوفائي (ق ٦ ب).

(٤) اللطافة تطلق على معان متعددة، والمراد به هنا كونه صغير الحجم بديع الحسن سهل المأخذ. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠ ب).

(٥) قال الفيشي (ق ٣ أ): «هذا هضم منه لنفسه، وإن فقد يحتاج إليه المتلهي أيضا؛ إما بتذكر أو مراجعة أو مطالعة أو استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب الكبيرة».

(٦) جمع صغير، والمراد به المبتدئ، لا فرق بين كونه صغيرا في السن أو كبيرا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٠).

(٧) في «أ» و«ك» و«ي»: «فِي الْعِلْمِ».

(٨) المراد: الكبار في الفن وإن كانوا صغارا في السن. فتح رب البرية للنبتي (ق ٩ أ).

(٩) قال الفيشي (ق ٣ ب): «وفي بعض النسخ: بِاللَّهِ تَعَالَى».

(١٠) رجل صالح من الصلحاء المقيمين بالجامع الأزهر. حاشية ديباجة شرح الأجرمية للبلقطري (ق ٤ أ).

نَفَعَنِي اللَّهُ بِرَكَاتِهِ^(١)، وَأَعَادَ عَلَيَّ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ^(٢)، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ هُوَ:

الْفَظُّ, أي: الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الْهِجَائِيَّةِ^(٣), الَّتِي أَوْلُهَا الْأَلْفُ, وَآخِرُهَا الْيَاءُ.

الْمُرَكَّبُ^(٤): مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا.

الْمُفِيدُ بِالْإِسْنَادِ^(٥) فَائِدَةً^(٦) يَحْسُنُ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا, بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُتَسْتَرًا لِشَيْءٍ^(٧) آخَرَ.

بِالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ, وَهُوَ: جَعْلُ الْلَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى^(٨), كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ^(٩).

(١) في «ز»: «بِرَكَتِهِ».

(٢) في «أ» و«ي»: «إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ», وفي «س»: «إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

(٣) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة ليبيان الحروف التي ركبت منها، بذكر أسماء تلك الحروف. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١١ ب).

(٤) في «أ» و«ع» و«ي» زيادة: «مَا تَرَكَبَ», وفي «ز»: «وَهُوَ مَا تَرَكَبَ», وفي المطبوع (ص ٣): «وَهُوَ الَّذِي تَرَكَبَ».

(٥) بالإسناد: باؤه إما للسببية وإما للآلية. حاشية ابن الحاج (ص ١١)، والإسناد: ضم الكلمة إلى أخرى على وجه يفيد. حاشية القليوبي (ق ٩٦).

(٦) في «ي»: «فَائِدَةٌ تَامَّةٌ», قال الوفائي: «وقوله: تَامَّةٌ, صفة لفائدة». الدرة السنية (ق ١١)، وقال الإبراشي (ق ٧٦): «قيد الشارح ذلك بقوله: تامة».

(٧) في «ي»: «إِلَى شَيْءٍ».

(٨) هذا تفسير للوضع اللغطي عربياً أو غيره، ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعين واضح لغة العرب للفظ لدلالة على المعنى، وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات. العقد الجوهرى لابن الحاج (ص ١٢).

(٩) راجع لتفسير الوضع بالعربي، لا لقوله: وهو جعل اللفظ ... إلخ. حاشية أبي النجا (ص ١٢).

وَقَالَ جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ هُنَا^(١) الْقَصْدُ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ.

وَهَذَا الْخِلَافُ لِهِ التِّفَاتُ^(٢) إِلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ دَلَالَةَ الْكَلَامِ هَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ أَمْ عَقْلَيَّةٌ^(٣)؟ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مُسَمًّى «زَيْدٍ»^(٤)، وَعَرَفَ مُسَمًّى «قَائِمٍ»، وَسَمِعَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِإِعْرَابِهِ الْمَخْصُوصِ^(٥)، فَهُمْ بِالضَّرُورَةِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ.

وَهَذَا الْحَدُّ^(٦) لِجَمَاعَةٍ مِنْهُمُ الْجُزُولِيُّ^(٧).

وَحَاصِلُهُ^(٨) يَرْجُعُ إِلَى اعْتِبَارِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: الْلَّفْظِ، وَالْتَّرْكِيبِ، وَالْإِفَادَةِ، وَالْوَضْعِ.

مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(١) «هُنَا» لِيسَتْ فِي «أُ».

(٢) أي تعلق وارتباط ومناسبة وملاءمة. حاشية الفيشي (ق ٤ أ).

(٣) أي هل هي وضعية؟ أي منسوبة إلى الوضع، فيكون المراد بالوضع هنا العربي، أو عقلية؟ أي منسوبة إلى العقل المحسن، فيكون المراد بالوضع هنا القصد. حاشية القليوي (ق ٥ ب).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٣) زيادة: «مَثَلًا».

(٥) وهو أن زيد مبتدأ مسندة إليه، وقائم خبره مسندة إلى المبتدأ. حاشية الفيشي (ق ٤ ب).

(٦) وهذا الحد: أي تعريف الكلام. حاشية المدابغني (ق ١٦).

(٧) الإمام العلامة أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَبْخَتِ الْجُزُولِيُّ، نسبة إلى جزولة وهي بطون من البربر، له مقدمة مشهورة في النحو وشرح على أصول ابن السراج في النحو، توفي سنة سبع وستمائة. إنما الرواية على أنباء النهاة للفقطي (٣٧٨-٣٨٠/٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنهاة للسيوطني (٢٣٦-٢٣٧/٢)، والتعريف الذي ذكره ابن آجر وروم مطابق لتعريف الجزوبي. انظر المقدمة الجزوالية (ص ٣).

(٨) في «ك»: «وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْكَلَامَ يَرْجُعُ».

فيَصُدُّقُ عَلَىٰ : «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ لَفْظٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْتٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى الزَّايِ وَالْيَاءِ وَالدَّالِ وَالْقَافِ وَالْأَلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ، وَهِيَ بَعْضُ حُرُوفٍ : «أَلِفٌ بَا تَا ثَا^(١)...» إِلَى آخرِهَا.

وَيَصُدُّقُ عَلَىٰ : «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُرَكَّبٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ تَرَكَبٌ^(٣) مِنْ كَلِمَتَيْنِ^(٤) : الْأُولَى زَيْدٌ، وَالثَّانِيَةُ قَائِمٌ.

وَيَصُدُّقُ عَلَىٰ : «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُفِيدٌ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ فَائِدَةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ السَّامِعِ؛ لِكَوْنِ السَّامِعِ كَانَ يَجْهَلُ قِيَامَ زَيْدٍ^(٥).

وَيَصُدُّقُ عَلَىٰ : «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مَقْصُودٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهَذَا الْلَّفْظِ إِفَادَةَ الْمُخَاطِبِ^(٦).

(١) في المطبوع (ص ٣) : حُرُوفٌ : أَلِفٌ بَ تَ ثَ .

(٢) في «ع» : أَنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ .

(٣) في «ب» : مُرَكَّبٌ .

(٤) فيه قطع النظر عن الضمير في قائم. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٣ ب).

(٥) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة، بأن يفيد المخاطب ما يجهله، وصحح أبو حيان أنها لا تشترط وتكتفي الفائدة الوضعية، بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق، ولو في ما لا يجهله أحد، وإلا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ثم من لا يجهله، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٣ ب).

(٦) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام القصد، بأن يقصد المتكلّم إفادة السامِع، وصحح أبو حيان عدمه، وهو الأوّلُجَه؛ لأنَّه لو اشترط في الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما إذا قصد به إفادة السامِع، وغير كلام إذا صدر من المتكلّم بلا قصد لنحو نوم أو غفلة، وتعدد الزمان والمخاطب لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٤ أ).

فَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْلَّفْظُ»: الْإِشَارَةُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالنُّصُبُ^(١)، وَالْعُقُودُ^(٢) - وَتُسَمَّى: الدَّوَالُ^(٣) الْأَرْبَعَ - وَنَحْوُهَا^(٤).

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُرَكَّبُ»: الْمُفْرَدَاتُ كَرَيْدٌ^(٥)، وَالْأَعْدَادُ الْمَسْرُوفَةُ^(٦)، نَحْوُ: «وَاحِدٌ، اثْنَانٍ...» إِلَى آخرِهَا.

وَقِيلَ: لَا حَاجَةٌ إِلَى ذِكْرِ التَّرْكِيبِ؛ لِلأَسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُفِيدِ؛ إِذَاً الْمُفِيدُ الْفَائِدَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرَكَّبًا.

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُفِيدُ»: غَيْرُ الْمُفِيدِ، كَالْمُرَكَّبِ الْإِضَافِيِّ^(٧) كَعَبِدِ اللهِ،

(١) النصب: جمع نسبة، وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها، كالمحراب دليلا على القبلة، والأحجار في الأرض دليلا على حدود المزارع، وغير ذلك. حاشية النبتي (ق ١٦ أ)، وقال ابن الحاج (ص ١٣): «النصب بضم النون والصاد وقد تسكن، وقد تفتح النون مع تسكين الصاد، وأما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة».

(٢) العقد: جمع عقدة، وهي هنا ما يجعل من اليد دليلا على العدد. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٦ ب).

(٣) لدلالة كل منها على المعنى، وهي بتشدد اللام، جمع دال. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٦ ب).

(٤) أي نحو الدوال الأربع مما هو ليس بلغظ، كالمعنى القائم بالنفس وما يفهم من حال الشيء. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٦ ب).

(٥) في «ز» و«س» و«ع» و«ي»: كَرَيْدٌ وَعَمِّرو.

(٦) المسروفة: أي التي تنسج وتساق متتظمة بعضها مع بعض. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٤ أ)، والمراد بالمسروفة الأعداد التي لم تتركب، احترازا عن الأعداد المركبة، نحو: هذا واحد، وهذااثنان، ونحو ذلك. حاشية الفيشي (ق ٥ ب).

(٧) هو عبارة عن كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، بجامع أن الجزء الثاني ملازم لحالة واحدة، والإعراب على الأول. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٧ أ).

وَالْمَرْجِيُّ كَبَعْلَبَكَ^(١)، وَالتَّقِيِّدِيُّ^(٢) كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَالْإِسْنَادِيُّ^(٣) الْمُتَوَقِّفِ عَلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ».

وَالْمَعْلُومُ لِلْمُخَاطِبِ، نَحْوُ: «السَّمَاءُ فَوْقَنَا» وَ«الْأَرْضُ تَحْتَنَا»^(٤)، وَالْمَجْعُولُ عَلَمًا، نَحْوُ: «بَرَقٌ نَحْرُهُ»^(٥)، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٦).

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: بِ«الْوَضْعِ» عَلَى التَّقْسِيرِ الْأَوَّلِ^(٧): مَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ كَالْأَعْجَمِيُّ، وَالْمُفِيدُ بِالْعُقْلِ، كِإِفَادَةٍ حَيَاةِ الْمُتَكَلِّمِ^(٨) مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ.

وَيَخْرُجُ عَلَى التَّقْسِيرِ الثَّانِي^(٩): كَلَامُ النَّائِمِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ، وَمَنْ حَرَى

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الجزء الأول ملازم لحالة واحدة والإعراب على الثاني، بع碌لك علم على بلدة فإنه اسمان: الأول بعل اسم لصنم، والثاني بـكـ اسم شخص، تركـباـ فصارـاـ كالكلمة الواحدة. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٧ ب).

(٢) التقيدي هو أن يكون الثاني قيدا للأول كالحيوان الناطق، وقصره على المركب من الموصوف والصفة، وبعضهم لم يصره وجوزه بالإضافة أو غيرها كقولك: «ضرب في الدار» في قوله: «ضرب في الدار زيد». تعليق الدرة الشناونية (ق ١٤ ب).

(٣) هو على المشهور كل كلمتين أستندت إحداهما إلى الأخرى على وجه يفيدفائدة، هذا هو الأصل فيه، وقد يخرج عنه لعارض، فيطلق على ما يشمل غير المفيد كما هنا. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٧ ب).

(٤) «وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا» لا توجد في «أ» و «ب».

(٥) برق: تلألا وأضاء، ونحره: موضع القلادة من الصدر وجمعه نحور، وأصله فاعل برق، ثم جعلا علما فزال الإسناد، وصار مفردا. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٨ أ).

(٦) ونحو ذلك: مما لا إسناد فيه. حاشية النبيتي (ق ١٨ أ)، وقال أبو النجا (ص ١٣): «لا طائل تحته، فالأولي حذفه».

(٧) في «س» و «ي» زيادة: «بِوَضْعِ الْعَرَبِ».

(٨) في «ب» زيادة في الحاشية: «مِنَ الْلَّفْظِ الْمَسْمُوعِ».

(٩) في «س» بدلها: «وَعَلَى تَفْسِيرِ الْوَضْعِ بِالْفَصِيدِ يَخْرُجُ».

عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ، وَمُحَاكَاهُ بَعْضِ الطُّيُورِ^(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، احْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ، مُعَبِّرًا^(٢) عَنْهَا بِالْأَقْسَامِ مَجَازًا^(٣)، كَمَا فَعَلَ^(٤) الرَّجَاجِيُّ^(٥) فِي جُمْلَتِهِ^(٦)، فَقَالَ:

وَأَقْسَامُهُ، أَيْ: أَجْزَاءُ الْكَلَامِ، مِنْ جِهَةِ تَرْكِيهِ^(٧) مِنْ مَجْمُوعِهَا، لَا مِنْ جَمِيعِهَا^(٨).

(١) في «لك»: «الطُّيُورُ الْمُعَلَّمَةُ» اهـ، أي ومحاكاة بعض الطيور لفظاً عن غيرها، سواء كان المحكي عنه آدمياً أو غيره، أو ومحاكاة المتكلم كلاماً ببعض الطيور، كفاف مثلاً لصوت الغراب، لكن على هذا إنما انتفى كونه كلاماً للعدم التركيب أو الإفاده مثلاً، لا لعدم القصد. حاشية الفيشي (ق ٦).

(٢) بكسر الباء إن جعل حالاً من فاعل احتاج، وبفتحها إن جعل حالاً من ذكر أجزاء، أي حال كون الأجزاء معبراً عنها بالأقسام المجازاً. حاشية الفيشي (ق ٦ ب).

(٣) جزء الشيء: بعضه الذي يتركب منه. حاشية الإبراشي (ق ١٧ ب)، وأما القسم فهو ما اندرج تحت الشيء وكان أخص منه، كالرسول فإنه مندرج تحت النبي وأخص منه؛ لاعتبار قيد زائد في مفهوم الرسول وهو الأمر بالتبليغ، وكلما وجد الرسول وجد النبي ولا عكس، وعليه لا يكون الاسم والفعل والحرف أقساماً للكلام؛ إذ ليس كل منها أخص من الكلام بحيث يلزم من وجود كل منها وجود الكلام، بل أقسام حقيقة للكلمة، نعم هي أجزاء الكلام. حاشية النجاري (ق ٣ ب).

(٤) في المطبوع (ص ٤): «فَعَلَهُ».

(٥) العالمة أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نسبة إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج، له مصنفات مفيدة منها كتاب الجمل في النحو، ألفه في مكة وكان إذا فرغ من باب منه طاف به أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع قارئه، توفي سنة تسعة وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة أربعين وثلاثمائة. إنماه الرواية للقطبي (٢/١٦٠-١٦١) وبعثة الوعاة للسيوطى (٢/٧٧).

(٦) قال الزجاجي: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، فعل، وحرف جاء لمعنى». الجمل في النحو (ص ١).

(٧) في «ي»: «تَرْكِيهِ».

(٨) من مجموعها أي جملتها، لا من جميعها أي كلها، والفرق بين المجموع والجميع أنه لا =

ثَلَاثَةُ لَا رَابِعَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا الْتِفَاتَ ^(١) لِمَنْ ^(٢) زَادَ رَابِعًا وَسَمَّاهُ خَالِفَةً،
وَعَنِي بِذَلِكَ اسْمَ الْفِعْلِ، تَحْوُ : «صَهْ» ؛ فَإِنَّهُ ^(٣) حَلَفُ ^(٤) عَنِ «اسْكُتْ» .
وَهَذِهِ الْثَلَاثَةُ: اسْمٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ^(٥) : مُضْمَرٌ، تَحْوُ : أَنَا، وَمُظَهِّرٌ، كَزَيْدٌ،
وَمُبَهِّمٌ، تَحْوُ : هَذَا ^(٦) .

وَفِعْلٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا ^(٧) : مَاضٍ كَضَرَبَ، وَمُضَارِعٌ كَيَضَرِبُ،
وَأَمْرٌ كَأَضَرِبٌ.

وَحْرُفُ جَاءَ لِمَعْنَى ^(٨) ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا ^(٩) : حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ يَبْيَنَ

= يشترط في المجموع شمول جميع الأفراد بخلاف الجميع، فتركيب الكلام من جملتها لا يقتضي تركبها من كل منها؛ لصدق المجموع ببعض الأفراد دون الجميع. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٢٠ أ)، قوله: «لَا مِنْ جَمِيعَهَا» لا يوجد في «ب».

(١) أي لا اعتداد. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٢٠ ب).

(٢) هو أبو جعفر بن صابر كما صرخ به الشارح في شرح الأزهرية. الدرة السننية للوفائي (ق ١٩ أ)، وفي «ك»: «إِلَى مَنْ».

(٣) في «ك»: «لِأَنَّهُ».

(٤) خلف: نائب، أي ناب من نابه، وقام مقامه. حاشية الفيشي (ق ١٧ أ).

(٥) في «س» ونسخة ذكرها ابن علان (ق ٣٠ أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» قال النبيتي (ق ٢٢ أ): «وفي نسخة إسقاط على، ولعلها الأصح، بدليل إسقاطها من الفعل والحرف كما ستراه»، وقال المدابغى (ق ٢١ أ): «إن تقسيم الاسم إلى هذه ثلاثة للمشاكلة، أي: ليشكل ما صنعه في الفعل والحرف، وإلا فالمبهم من المظهر، فالاسم في الحقيقة قسمان».

(٦) ليس المبهم غير: اسم الإشارة، والموصول. حاشية المدابغى (ق ٢١ أ).

(٧) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا»، وكذا ورد عند الوفائي، وقال: «وصوابه إسقاط على». الدرة السننية (ق ٢٠ ب).

(٨) جاء لمعنى: أي وضع لمعنى. تعليق الدرة السنوية للشنواوي (ق ١٦ أ).

(٩) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا».

الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، نَحْوُهُ: «هُلٌ»^(١)، وَحَرْفٌ مُخْتَصٌ بِالِإِسْمِ^(٢)، نَحْوُهُ: «فِي»، وَحَرْفٌ مُخْتَصٌ بِالْفِعْلِ^(٣)، نَحْوُهُ: «لَمٌ»^(٤).

وَاحْتَرَزْ بِقُولِهِ: «جَاءَ لِمَعْنَى» مِنْ حُرُوفِ التَّهَجِّيِّ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءَ كَلِمَةِ، كَزَّاً يَزِيدُ وَيَاً وَدَالِهِ، لَا مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّهَجِّيِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذِلِكَ فَهِيَ^(٥) أَسْمَاءٌ لِمَعَانٍ^(٦)، فَجِيمٌ مَثَلًا اسْمُ «جَهَ»^(٧).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ قَبُولُهَا لِعَلَامَاتِ^(٨) الِإِسْمِ^(٩)، نَحْوُهُ: «كَتَبْتُ جِيمًا»، وَ«هَذِهِ الْجِيمُ أَحْسَنٌ»^(١٠) مِنْ جِيمِكَ، وَكَذَا^(١١) الْبَاقِي.

وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ كُلِّ مِنَ الِإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، فَالِإِسْمُ الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّقْسِيمِ يُعْرَفُ^(١٢) مِنْ قَسِيمَيْهِ^(١٣) الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ بِالْخَفْضِ فِي آخِرِهِ، وَالْخَفْضُ

(١) في «ز» و«س» وفوق السطر في «أ» و«ي» زيادة: «وبيل».

(٢) في «ك»: «وَمُخْتَصٌ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» و«ع» ونسخة في هامش «ك» والمطبوع (ص ٤): «بِالْأَسْمَاءِ».

(٣) في «ك»: «وَمُخْتَصٌ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» والمطبوع (ص ٤): «بِالْأَفْعَالِ».

(٤) في «ي»: «قَدْ» بدل: «لَمْ».

(٥) في «فِيهِ» ليست في «أ»، وجاء بدلها في «س» و«ك»: «كَانَتْ».

(٦) في «س»: «أَسْمَاءُ مَعَانٍ».

(٧) في «ز» و«ع»: «اسْمُ لِجَهَ».

(٨) في «س»: «عَلَامَاتِ».

(٩) في المطبوع (ص ٤): «الْأَسْمَاءِ».

(١٠) في «ي»: «وَجِيمِي أَحْسَنُ»، قال ناسخ «ي»: «وَفِي نُسْخَةٍ: وَهَذِهِ الْجِيمُ أَحْسَنُ».

(١١) في «أ»: «وَكَذِلِكَ».

(١٢) في «ي» زيادة: «أَيْ: يَمِيزُ».

(١٣) قسم الشيء: ما كان مبيناً لذلك الشيء واندرج معه تحت أصل كل شيء، فالاسم مثلاً =

عبارة عن الكسرة^(١) التي تحدث عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدالِّ مِنْ زَيْدٍ في قوله^(٢): «مَرْزُتْ بِرَزِيدٍ»، فزيدُ اسْمُ، وَيُعرَفُ ذلِكَ بِكسرِ آخرِه.

والتنوين، وهو: نون ساكنة^(٣) تتبع آخرِ الاسم في اللفظ^(٤)، وتفارقُه في الخطّ؛ استغناه^(٥) بتكرار الشكلة^(٦) عند الضبط بالقلم، نحو: «رَيْدٌ وَرَجُلٌ وَصَيْهٌ وَمُسْلِمَاتٍ وَحِينَيْذٍ»^(٧)، فهذه أسماء؛ لوجود التنوين في آخرِها.

= مباین للفعل والحرف واندرج معهما تحت الكلمة، وأما قسم الشيء: فهو ما كان مندرج تحت ذلك الشيء. حاشية محسن (ق ٦).

(١) قوله: عباره عن الكسرة، أي أو ماناب عنها، واقتصر على الكسرة لأنها الأصل. الفوائد الأجهورية (ق ١٢ ب).

(٢) في «ز»: «في نَحْوِ قَوْلَكَ».

(٣) في «ز» و«ك» زيادة: «رَأَيْدَةً».

(٤) قال الأجهوري (ق ١٣ أ): «قوله: في اللفظ لغير توكيده، احترز به عن نحو: **﴿لِيَكُونَا﴾** و**﴿لَتَسْفَعَا﴾**».

(٥) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٤): «استغناه عَنْها».

(٦) الشكلة مفرد شكل، ويفرق بينه وبينها بالهاء، من شكل الكتاب إذا بينه بعلامات الإعراب، أي: اكتفاء بالشكلة المكررة وهي الثانية، أما الأولى فهي لبيان الإعراب. فتح رب البرية للبنطي (ق ٢٦ أ).

(٧) أشار بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع التنوين الخاصة بالاسم وهي أربعة، فزيد ورجل مثلاً لتنوين التمكين، وهو اللاحق لبعض الأسماء المعربة المنصرفة للدلالة على تمكناً في باب الاسمية؛ لكنها لم تشبه الحرف فتبني ولا الفعل فتمتنع من الصرف، و«صَيْهٌ» مثال لتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة للفرق بين معرفتها ونكرتها، فصه إذا نون فهو للسکوت عن مطلق الحديث، وإذا لم ينون فهو لطلب السکوت عن حديث معين، و«مسلمات» مثال لتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، و«حِينَيْذٍ» مثال لتنوين العوض والأصل: حين إذ كان كذا وكذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٤ أ) وحاشية ابن علان (ق ٣٣-٣٤).

وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ» وَ«الْقِيَامِ»، فَالرَّجُلُ وَالْقِيَامُ^(١) اسْمَانٍ؛ لِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا.

وَدُخُولِ حُرُوفِ الْخَفْضِ ^(٢) فِي أَوَّلِهِ أَيْضًا، نَحْوُ: «مِنَ الرَّسُولِ»، فَالرَّسُولُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِ، وَهُوَ «مِنْ».

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرُهُ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ ^(٣) أَرْبَعٌ: اثْتَانٌ تَلْحَقَانِ ^(٤) الِاسْمَ فِي آخِرِهِ، وَهُمَا الْخَفْضُ وَالتَّنْوِينُ، وَاثْتَانٌ ^(٥) تَدْخَلَانِ ^(٦) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَحُرُوفُ الْخَفْضِ.

وَعَكَسَ التَّرْتِيبُ الطَّبِيعِيَّ ^(٧)؛ لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْخَفْضِ.
وَعَطَافُ الْعَلَامَاتِ بِالْوَاءِ الْمُفِيدَةِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّ بَعْضَهَا قَدْ

(١) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» ونسخة ذكرها ناسخ «س» في الحاشية والمطبوع (ص ٤): «نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ، فَالرَّجُلُ وَالْغُلَامُ»، وأشار ناسخ «ك» إلى ورود المثبت في بعض النسخ، قال محاسن: «أشار بالمثلين إلى أنه لا فرق في ما دخلت عليه الألف واللام بين أن يكون اسم ذات كالرجل، واسم معنى كالقيام». حاشية محسن (ق ٦ ب)، وأما النبتي فقد فسر رواية الغلام بقوله: «نحو: الرجل في من يعقل، والغلام في من لا يعقل». فتح رب البرية (ق ٢٨ أ).

(٢) قال القليوبي (ق ٩ أ): «وفي نسخة: حَرْفُ الْخَفْضِ».

(٣) في «ي»: «مِنَ الْعَلَامَاتِ لِلِإِسْمِ».

(٤) في «ز» و«ي»: «يَلْحَقَانِ»، وفي «أ» و«س» و«ع»: «اثْتَانٌ يَلْحَقَانِ»، وجاء في حاشية «س» أنه ورد في نسخة: «اثْتَانٌ»، ولم يضع ناسخ «ب» النقطتين، وفي حاشية «ي»: «قوله: يلحقان، ولو قال تلحقان بالباء لكان أولى، بل هو الصواب...، وكذا يقال في يدخلان».

(٥) في «أ» و«س» و«ع»: «وَاثْتَانٌ».

(٦) في «ب» و«ز» و«س» و«ع» و«ي»: «يَدْخُلَانِ».

(٧) الترتيب الطبيعي أن يتكلم أولاً على ما يدخل في الأول، وآخرًا على ما يدخل في الآخر.
الدرر الفرائد للشلبي (ق ٩ ب).

يُجَامِعُ بَعْضًا فِي الْجُمْلَةِ، كَالْخَفْضِ مَعَ التَّنْوِينِ أَوْ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ لَا يُجَامِعُ^(١)، كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ التَّنْوِينِ.

ثُمَّ اسْتَطَرَدَ^(٢) فَذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، فَقَالَ: **وَهِيَ**، أَيْ: حُرُوفُ الْخَفْضِ^(٣):

مِنْ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - وَمِنْ مَعَانِيهَا^(٤) الْإِبْتِدَاءُ.
وَإِلَى وَمِنْ مَعَانِيهَا الْإِتْهَاءُ.

وَمِثَالُهُمَا^(٥): «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ» فَالْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ اسْمَانٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ «مِنْ» فِي الْأَوَّلِ^(٦)، وَ«إِلَى» فِي الثَّانِي^(٧).
وَعَنْ، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْمُجَاوَزَةُ^(٨)، تَحْوُ: «رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ»^(٩)، فَالْقَوْسُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَنْ» عَلَيْهِ^(١٠).

(١) في «ز»: «تُجَامِعُ».

(٢) أي ما ذكره من حروف الخفض بطريق الاستطراد؛ لأن المقصود كون حروف الخفض من علامات الاسم، لا تعين ذواتها. حاشية محسن (ق ٧٧)، والاستطراد هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما. حاشية القليوبي (ق ٩ ب).

(٣) أَيْ: حُرُوفُ الْخَفْضِ لا تُوجَدُ فِي «ي».

(٤) أعلم أن الأزهرى اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه وإن كانت لها معانٌ أخرى لم يأت بها، ويدل على أن لها معانٍ أخرى إتيانه بمن التبعيضية في جميعها. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٩).

(٥) في «أ»: «مِثَالُهُمَا» دون واو.

(٦) في «س» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٥): «الْأَوَّلَى».

(٧) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٥): «الثَّانِيَةِ».

(٨) المجاوزة: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل الذي قبلها. المداغي (ق ٢٩ ب).

(٩) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٣٠ ب).

(١٠) في «ز»: «لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَنْ».

وَعَلَى، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْإِسْتِغْلَاءُ، نَحْوُ: «صَعِدْتُ عَلَى الْجَبَلِ»، فَالْجَبَلِ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَلَى» عَلَيْهِ.

وَفِي، وَمِنْ مَعَانِيهَا الظَّرْفِيَّةُ^(١)، نَحْوُ: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»^(٢)، فَالْكُوز اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «فِي» عَلَيْهِ.

وَرَبَّ-بِضَمِ الرَّاءِ-وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّقْلِيلُ، نَحْوُ: «رَبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ»^(٣) لِقِيَتِهِ، فَرَجُلٌ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ رَبَّ عَلَيْهِ.

وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّعْدِيَّةُ^(٤)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»، فَالْوَادِي اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ.

وَالْكَافُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّشْبِيهُ، نَحْوُ «زَيْدُ كَالْبَدْرِ»، فَالْبَدْرُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِ.

وَاللَّامُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْمُلْكُ، نَحْوُ: «الْمَالُ لِلْخَلِيفَةِ»، فَالْخَلِيفَةُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ.

(١) الظرفية هي حلول شيء في شيء، والحال يسمى مظروفاً، والمحل يسمى ظرفاً. المداغي (ق ١٣٠).

(٢) الكوز: الذي لا عروة له. فتح رب البرية للنبتي (ق ٣١).

(٣) «كريم» لا توجد في «س»، وجاء بدلها في «ك»: صالح».

(٤) التعديّة على قسمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر الغير الزائدة، وخاصة وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصوير ما كان فاعلاً مفعولاً، وهي بهذا المعنى خاصة بالباء، نحو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» أي صيرته ذاهباً بمنزلة أذهبته، وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهري؛ ليكون ذلك مختصاً بالباء، وعليه يحمل مثاله، فمعنى «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»: صيرت الوادي مروراً به، وإن كان يحتمل التعديّة العامة. العقد الجوهرى (ص ٢٠).

وَحُرُوفُ الْقَسْمِ - بفتح القاف والسين المهملة - بمعنى اليمين.

وَحُرُوفُ الْقَسْمِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِ^(١)، وَسُمِّيَتْ حُرُوفُ الْقَسْمِ^(٢) لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُقْسَمِ بِهِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةُ:

الْوَاءُ، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، نَحْوُ: «وَالله» ﴿وَالطُّور﴾^(٣).

وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ^(٤)، نَحْوُ: «بِالله»، وَعَلَى الْمُضْمَرِ، نَحْوُ: «الله أَقْسِمُ بِهِ»^(٥).

وَالْتَّاءُ الْمُشَنَّاهُ فَوْقُ^(٦)، وَتَخْتَصُّ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ غَالِبًا^(٧)، نَحْوُ: «تَالله»، وَأَصْلُهَا الْوَاءُ^(٨)، وَقَدْ تُجْعَلُ هَاءً، نَحْوُ: «هَا الله»^(٩) لَأَفْعَلَنَّ، وَقَدْ تَخْلُفُهَا اللام، نَحْوُ: «لِلله»^(١٠) لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلُّ».

(١) في «س» و«ك» والمطبوع (ص ٥): «مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ».

(٢) في «ي»: «حُرُوفَ قَسْمٍ».

(٣) سورة الطور، الآية (١).

(٤) في «ي»: «عَلَى الظَّاهِرِ أَيْضًا».

(٥) في حاشية «أ»: «المثال الواضح أن يقال: بك يا الله لأفعلن».

(٦) في «ك»: «مِنْ فَوْقُ».

(٧) حكى الأخفش: «تربي» و«ترب الكعبة»، وحكي أيضًا: «تال حمن»، وكلها شاذة. حاشية القليوبي (ق ١٠ ب).

(٨) لأن الناء تبدل من الواو كثيرا، كتراث وتجاه وتخمة وتهمة. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٠ ب).

(٩) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٥): «هَا الله»، قال القليوبي (ق ١٠ ب): «قطع الهمز ووصلها، وكل منها: مع إثبات ألفها، أو حذفها» ا.هـ، ففيه أربع لغات: ها الله بالمد والقطع، ها الله بحذفهما، ها الله بالمد دون قطع، ها الله بالقطع دون مد. العقد الجوهري (ص ٢٠).

(١٠) بكسر لام «الله»، وحكي فتحها. حاشية القليوبي (ق ١٠ ب).

وال فعل - بـ**كسر الفاء** - يُعرف من^(١) الاسم والحرف بـ**قد** الحرفية، وتدخل على الماضي، نحو: «قد قام» وعلى المضارع، نحو: «قد يقُوم»، فقام ويتقون: فعلان؛ لدخول قد عليهما.

بخلاف قد الاسمية فإنها مختصة^(٢) بالاسماء؛ لأنها بمعنى: «حسب»، نحو: «قد زيد درهم^(٣).

والسين، وسوف، ويختصان^(٤) بالمضارع، نحو: «سيقول» و«سوف يقول»، فيقول: فعل مضارع^(٥)؛ لدخول السين وسوف عليه. **وتاء التائين الساكنة^(٦)، وتحتخص بالماضي، نحو: «قالت»^(٧).**

(١) في المطبوع (ص ٥) وحاشية «ز» زيادة: «قيسيمية»، وفي حاشية «ب»: «قيسيمين».

(٢) في «ع»: «تحتخص».

(٣) قد بسكون الدال: اسم مبتدأ مبني على السكون محله رفع، وبضم الدال: اسم مبتدأ مرفوع بضممة ظاهرة في آخره، وزيد مضاف إليه فيها، ودرهم خبره. حاشية القليوبي (ق ١١١).

(٤) في «أ»: «وتختصان»، وفي «ب» و«ز» و«س»: «يختصان» دون واو قبل الفعل.

(٥) كلمة «فعل» لا توجد في «ع»، وكلمة «مضارع» لا توجد في «ب» و«س»، قال القليوبي (ق ١١١): «فيقول فعل»، وفي نسخة: فعل مضارع، وكل منها صحيحة؛ لما فيها من الدلالة على الفعلية المقصودة، مع زيادة في الثانية».

(٦) المراد بالساكنة من حيث الوضع وإن حررت لعارض، كالكسر في نحو: «قالت أمراً العزيز»، والفتح في نحو: «قالت»، والضم في نحو: «وقالت آخر» على أحد الوجهين فيه. حاشية القليوبي (ق ١١١).

(٧) في المطبوع (ص ٥): «قامت»، وجاء في «ك» زيادة: «فقالت فعل؛ لدخول تاء التائين الساكنة عليها، وحاصل ما ذكره من علامات الفعل ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الماضي والمضارع وهو قد، وقسم مختص بالمضارع وهو السين وسوف، وقسم مختص بالماضي وهو تاء التائين الساكنة». اهـ قال ابن الحاج: «ولم يذكر عالمة الأمر، وهي دلاته على الطلب مع قبوله ياء المؤنة المخاطبة أو نوني التوكيد؛ لأنها مركبة فيهما تشويش على المبتدئ». العقد الجوهري (ص ٢١).

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِأَنَّهُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْإِسْمُ مِنَ الْخَفْضِ، وَالتَّأْنِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَحُرُوفِ الْخَفْضِ.

وَمَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْفِعْلِ، أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسُوفَ، وَتَاءِ التَّأْنِينِ السَّاِكِنَةِ.

فَعَدْمُ صَلَاحِيَّتِهِ لِدَلِيلِ الْإِسْمِ وَلِدَلِيلِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(١): «جَحَّ خَ»^(٢)، فَعَلَامَةُ الْجِيمِ نُقطَةٌ مِنْ أَسْفَلِ^(٣)، وَعَلَامَةُ الْخَاءِ^(٤) نُقطَةٌ مِنْ فَوْقِ^(٥)، وَعَلَامَةُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةُ عَدْمُ النُّقطَةِ^(٦) بِالْكُلِّيَّةِ^(٧).

(١) في «ك» زيادة: «في شرح العمدة»، وابن مالك هو الإمام العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي النحوي، ولد سنة ستمائة و كان إماماً في العربية والقراءات، ومصنفاته نافعة كثيرة مشهورة، منها كتاب التسهيل والكافية الشافية والخلاصة الألفية وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وغيرها، توفي بدمشق سنة اثنين وسبعين وستمائة. البلغة في تراجم أئمة النحو والصرف للفيروزآبادي (ص ٢٦٩-٢٧٠). وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحو للسيوطى (١٣٧-١٣٠).

(٢) في ع: «جَحَّ خَ».

(٣) في «أ» و«ز»: «مِنْ أَسْفَلِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ أَسْفَلِهِ»، وعند الوفائي (ق ١٣٥): «مِنْ تَعْنِيهَا»، وأشار الوفائي إلى ورود المثبت في نسخة.

(٤) في «س» و«ع»: «الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ».

(٥) في «أ» و«ز»: «مِنْ فَوْقِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ فَوْقِهِ».

(٦) في «ك»: «عَدْمُ النُّقطَةِ».

(٧) نص كلام ابن مالك: «أشبه شيء بالكلمات الثلاثة: الجيم والخاء والفاء؛ فإنها ثلاثة جعل لاثنين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان، وجعل علامة الثالث خلوه من النقطة، فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء في الامتياز بعلاماتين وجوديتين، والحرف بمنزلة الفاء في الامتياز بعلامة عدمية». شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (١٠٦/١).

بَابُ الْإِعْرَابِ - بِكَسْرِ الْهَمَزةِ -

الإعراب في اصطلاح من يقول إنه معنوي^(١): **هُوَ تَغْيِيرٌ أَحْوَالٍ** ^(٢) **أَوْ أَخْرِيَ الْكَلِمِ**، حقيقة كآخر «زيد»، أو حكمًا كآخر «يد»^(٣).

وَالْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ: تصييره مرفوعاً أو منصوباً أو محفوظاً، بعد أن كان موقوفاً قبل التركيب^(٤).

وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمِ هُنَا: **الإِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ**^(٥)، **وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ** الذي لم يتصل بآخره نون^(٦) الإناث، ولم تباشره^(٧) نون التوكيد.

لَا خِلَافُ الْعَوَامِلِ، مُتَعَلِّقٌ بِ«تَغْيِيرٍ» عَلَى أَنَّهُ عَلَةُ لَهُ.

(١) أما في اصطلاح من يقول إنه لفظي فحده: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. حاشية النجاري (ق ٩٠).

(٢) قدره ليشمل تغيير الذات والصفة، ولا حاجة إليه، بل يجوز إبقاء المتن على عمومه، فيشمل تغيير الذات بأن يبدل حرف بحرف، وتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة. حاشية الفيشي (ق ١٠).

(٣) حقيقة: بأن لم يحذف منه شيء، أو حكما: بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال، كيد ودم، فإن أصلها: يدي ودمي، فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم. العقد الجوهري (ص ٢٢).

(٤) موقوفا: أي ساكنا لا متحركا حركة إعراب ولا بناء، قبل التركيب مع عامل. فتح رب البرية للنبتي (ق ٣٩)، وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٢).

(٥) الاسم قسمان: متمكن وهو المعرف، وغير متمكن وهو المبني، والمتمكن قسمان: متمكن أمكن وهو المعرف المنصرف، وغير متمكن أمكن وهو المعرف غير المنصرف. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٢ ب).

(٦) في «أ» و«مس»: «بآخره بـنون»، وفي «ب»: «آخره بـنون».

(٧) تباشره: أي تلتصلق به. فتح رب البرية للنبتي (ق ٣٩ ب).

وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ: تَعَاقِبُهَا^(١) عَلَى الْكَلِمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا^(٢) وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدِهِ.

وَالْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ، وَالْمُرَادُ بِالْعَامِلِ: مَا يَتَقَوَّمُ^(٣) الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي^(٤) لِلْإِعْرَابِ، سَوَاءً كَانَ^(٥) ذَلِكَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ^(٦) مَعْنَوِيًّا.

فَالْعَامِلُ الْلَّفْظِيُّ نَحْوُ: «جَاءَ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلَ الْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَ الْمُقْتَضِي لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ^(٧) الْمُقْتَضِي لِلْجَرِ^(٨).

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ: الْإِبْتِدَاءُ، وَالتَّجْرِيدُ^(٩).

(١) تعاقبها: أي تغيرها، أو دخولها واحدا بعد واحد، ويحتمل أن المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم إلى الوجود. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٢٧ أ).

(٢) في «ي»: «الدَّاخِلَةُ، أَيِّ: الْعَوَامِلُ عَلَيْهَا».

(٣) يتقوّم: أي يصح ويستقيم، وتقديم الجار وال مجرور للاختصاص، أي يتقوّم به لا بغيره. حاشية النجاري (ق ١٠ أ).

(٤) المقتضي: أي الطالب. فتح رب البرية للنبتي (ق ٤٠ أ).

(٥) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٦) في «أ»: «أَمْ».

(٧) المراد بالإضافة هنا النسبة المخصوصة، كإضافة المرور إلى زيد ونسبته إليه، لا بالإضافة الاصطلاحية، فإنها لا تجامع الجر بالحرف. حاشية النجاري (ق ١٠ أ)، وفي حاشية «ب» تعليق: «أي: إضافة لغوية».

(٨) في «ي»: «فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلَيَّةَ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَيَّةَ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلْجَرِ»، وفي حاشية «ي» زيادة: «وَنَحْوُ لَمْ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْجَزْمَ» وكتب ناسخ «ي» فوق الزيادة: «كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاطه».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص ٦): «وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالتَّجْرِيدُ»، وفي «ب» و«س» =

والمُراد بدخول العوامل: مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية وألاضافة، سواء استمرت أم حذفت^(١)، وسواء تقدمت على المعمولات كـ«رأيت زيداً»، أم تأخرت^(٢) نحو: «زيداً رأيت».

وقول المكودي^(٣): «إن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات^(٤)» جرّي على الأصل الغالب^(٥).

= و(ي): «والعامل المعنوي نحو الإبتداء والتجدد»، قال الوفائي: «الابتداء في المبدأ، والتجدد في الفعل المضارع، وإنما لم يقل الشارح رحمة الله: نحو الإبتداء إلى آخره كما تقدم في العوامل اللغظية؛ للإشارة إلى أن العامل المعنوي منحصر في الابتداء والتجدد». الدرة السننية للوفائي (ق٢٤٦)، وقال الشبييني (ق٢٤٦): «ولا عامل معنوي غير هذين، فما في بعض النسخ من زيادة «نحو» غير ظاهر».

(١) في «ز» و«س» و«ك» و(ي): «أو حذفت».

(٢) في «ب» و«س» و«ك» و(ي): «أو تأخرت».

(٣) الإمام العلامة اللغوي النحوي عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي -فتح الميم وضم الكاف مشددة عند السخاوي وغيره ومحففة عند آخرين -نسبة الفاسي المالكي، كان إماماً بارعاً في العلوم، له شرح على الأجرمية وشرحان على ألفية ابن مالك وغيرها من التصانيف النافعة المفيدة، توفي سنة سبع وثمانمائة وقيل سنة إحدى وثمانمائة. الضوء اللامع للسخاوي (٩٧/٤) ودرة الحجال لابن القاضي (٣/٨٤).

(٤) في (ي) و(ع) والمطبوع (ص٦): «إن العوامل» والمثبت هو الوارد في باقي النسخ، وشرح الأجرمية للمكودي (ص٤).

(٥) في (ي) والمطبوع (ص٦): «المعمولات»، والمثبت هو الوارد عند المكودي (كما في نسخه الخطية، وإن كانت قد تصحفت في بعض الطبعات إلى: المغيرات) وكذا هو الوارد في باقي النسخ الخطية، وقال الإبراشي (ق٣٢ب): «المعربات، أي: المعمولات» اهـ، وعبارة المكودي وردت في شرحه على الأجرمية، ونصها: «قوله: الدخلة عليها لفظاً لأن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات كما مثلنا، فهي داخلة عليها».

(٦) يمكن أن يجاب أيضاً بأنه أراد أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة، يعني =

وَقُولُ الْمُصَنِّفِ: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا» حَالًا مِنْ «تَغْيِيرٍ»^(١)، يَعْنِي أَنَّ تَغْيِيرَ أَوْ أَخْرَى الْكَلِمَةِ تَارَةً يَكُونُ فِي الْلَّفْظِ نَحْوُ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»، وَ«لَنْ أَكْرَهَ»^(٢) حَاتِمًا، وَ«لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو».

فَتَلْفِظُ بِالرَّفْعِ فِي: «يَضْرِبُ» وَ«زَيْدٌ»^(٣)، وَبِالنَّصْبِ فِي: «أَكْرَهَ» وَ«حَاتِمًا»^(٤)، وَبِالْجَزْمِ فِي: «أَذْهَبْ»، وَبِالْحَرْفِ فِي: «عَمْرٍو».

وَتَارَةً يَكُونُ التَّغْيِيرُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ الْمَنْوِيُّ، كَمَا تُنَوَى الصَّمَمَةُ فِي: «مُوسَى يَخْشَى»^(٥)، وَالْفَتْحَةُ فِي: «لَنْ أَخْشَى»^(٦) الْفَتَى، وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ^(٧): «مَرَرْتُ بِالرَّحْيِ»^(٨).

= أن رتبة العوامل التقدم على المعربات. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٢٩٠).

(١) ذكر الأزهري في إعراب الآجرمية (ق ٣٢ ب) ثلاثة أوجه في إعراب: «لفظاً أو تقديرًا»، الأول: أن يكونا مصدرين منصوبين على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير: تغيير لفظ أو تغيير تقدير، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، الثاني: أن يكونا حالين على التأويل باسم المفعول، والتقدير: ملفوظاً به أو مقدراً، الثالث: أن يكونا منصوبين على نزع الخاضع، والتقدير: في اللفظ أو في التقدير، وذكر أن أولى الأوجه الأولى، وأما الثاني والثالث فموقوفان على السمع.

(٢) يتحمل أن يكون ضبطها: «أَكْرَهَ»، والمثبت هو الوارد في «ب» و«ي» وأما باقي النسخ فمحتملة لهما.

(٣) في «ك» و«ي»: «يَضْرِبُ زَيْدٌ».

(٤) في «ك» و«ي»: «أَكْرَهَ حَاتِمًا».

(٥) في «س»: «فِي نَحْوِ مُوسَى وَيَخْشَى».

(٦) في «ي»: «يَخْشَى» بدل: «أَخْشَى».

(٧) «نَحْوِ» لا توجد في المطبوع (ص ٦).

(٨) الْرَّحْيُ: هي التي يطحن بها، والرَّحْيُ من الأرض مكان مستدير غليظ يكون بين رمال. لسان العرب (١٤ / ٣١٢ - ٣١٣).

فَمُوسَى وَيَخْشَى مَرْفُوْعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَأَخْشَى^(١) وَالْفَتَى مَنْصُوبَانِ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالرَّحَى مَخْفُوْضٌ^(٢) بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ.
وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقُولِهِ: «أَوْ تَقْدِيرًا^(٣)»، وَ«أَوْ» هُنَا لِلتَّقْسِيمِ، لَا لِلتَّرْدِيدِ^(٤).

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ^(٥) الْلَّفْظِيُّ:

أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ^(٦): «يَضْرِبُ زَيْدٌ»:

يَضْرِبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ^(٧)، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ،
وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: التَّجَرُّدُ مِنَ^(٨) النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ بِيَضْرِبُ^(٩)، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي
آخِرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ: «يَضْرِبُ».

(١) في «ي»: «وَيَخْشَى».

(٢) في حاشية «ي»: قوله: الرحى مخصوص، أي لفظها مخصوص، وفي بعض النسخ: مخصوصة،
وال الأولى أولى؛ لأن الكلام على اللفظ، ولا نظر لكونه مؤنثاً ولا مذكراً.

(٣) في «ز»: «وَتَقْدِيرًا»، وفي المطبوع (ص ٦) ونسخة أشار إليها ناسخ «ي»: «الْفَظَا أَوْ تَقْدِيرًا».

(٤) المراد: لا للشك، فكان الأولى أن يقول: لا للتعدد؛ لأن التردid التشكيك. فتح رب البرية
للنبيتيي (ق ٤٤ ب).

(٥) أراد بالإعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية مطلقاً سواء كان مبنياً أو معرباً، فلا
ينافي ذلك قوله: لن حرف نفي ونصب، مع أن الحروف مبنية، وليس المراد به هنا مقابل
البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركاً. حاشية المداعبي (ق ٤٧ ب).

(٦) «نَحْوٌ» لا توجد في «ك».

(٧) في «ز» زيادة: «لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ».

(٨) في «أ» و«س»: «عَنِ النَّاصِبِ».

(٩) «يَضْرِبُ» لا توجد في «ك»، وفي المطبوع (ص ٧): «فَاعِلٌ يَضْرِبُ».

وَتَقُولُ فِي مِثْلٍ^(١): «لَنْ أَكْرَهَ حَاتِمًا»:

لَنْ: حَرْفٌ نَفِي وَنَصِبٌ^(٢).

وَأَكْرَهَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ^(٣)، وَعَالَمَةٌ نَصِبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «لَنْ»^(٤).

وَحَاتِمًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ^(٥)، وَعَالَمَةٌ نَصِبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «أَكْرَهَ».

وَتَقُولُ فِي^(٦): «لَمْ أَذْهَبْ بِعَمَرٍ وَ»:

لَمْ: حَرْفٌ نَفِي وَجَزْمٌ^(٧).

وَأَذْهَبْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ^(٨)، وَعَالَمَةٌ جَزْمِهِ سُكُونٌ آخِرِهِ لَفْظًا، وَالْجَازِمُ لَهُ «لَمْ».

(١) في «ي»: «مِثَالٍ» بدل: «مِثْلٍ»، قال الناسخ: «قوله: في مِثَالٍ لَنْ أَكْرَهَ، أي في لَنْ أَكْرَهَ وما شابهه، وفي نسخة: في مِثْلٍ، وهي بمعنى، وعبر هنا بمثل، وكما مر بقوله: في تَحْوِيَّضُ بُلْتَلْفَنْ، ولم يقل مثل ذلك في: لَمْ أَذْهَبْ اكتفاء بما سبق، بل في بعض النسخ: وَتَقُولُ فِي مِثَالٍ لَمْ أَذْهَبْ».

(٢) في المطبوع (ص ٧) زيادة: «وَاسْتِقبَالٍ».

(٣) في «ك» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧) والشيبيني (ق ٢٥ أ) «مَنْصُوبٌ بِلَنْ» بزيادة: بِلَنْ، وانظر قول الشيبيني في الحاشية اللاحقة.

(٤) قال الشيبيني (ق ٢٥ أ): «وَالنَّاصِبُ لَهُ لَنْ مكرر مع قوله: مَنْصُوبٌ بِلَنْ؛ فإنه ظاهر في أن لَنْ هي الناصبة، وكذلك يقال في بعض ما يأتي».

(٥) «وَهُوَ مَنْصُوبٌ» لا توجد في «ب» و«ز» و«س» و«ك».

(٦) في «س»: «في مِثَالٍ لَمْ أَذْهَبْ»، بزيادة: مِثَالٍ، وفي حاشية «ي»: «في بعض النسخ: وَتَقُولُ فِي مِثَالٍ لَمْ أَذْهَبْ».

(٧) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ٧) زيادة: «وَقْلَبٌ»، وفي «ك»: «حَرْفٌ جَزْمٌ وَنَفِي».

(٨) في «ك» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «مَجْزُومٌ بِلَمْ».

وَبِعَمْرٍ وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَعَالَمَةُ جَرِّهَ كَسْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْجَارُ لَهُ «الْبَاءُ».

وَكَيْفِيَّةُ الْإِغْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ^(١):

أَنْ تَقُولَ فِي^(٢): «مُوسَى يَخْشَى»:

مُوسَى: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقدَّرَةٍ فِي الْأَلْفِ^(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: الْإِبْتِدَاءُ^(٤).

وَيَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقدَّرَةٍ فِي آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: التَّجْرِيدُ، وَفَاعِلٌ يَخْشَى مُسْتَتِرٌ فِيهِ^(٥) جَوَازًا^(٦)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فُعْلَيَّةٌ فِي مَحَلٍ رَفِيعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمُوسَى، وَالرَّافِعُ لِمَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا: الْمُبْتَدَأُ^(٧).

وَتَقُولُ فِي^(٨): «لَنْ أَخْشَى الْفَتَى»:

لَنْ: حَرْفٌ نَفِيٌّ وَنَصِبٌ^(٩)، وَأَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَالَمَةُ

(١) أي الذي تقدر علامته. حاشية القليوبي (ق ١٤ أ).

(٢) في «س» و«ع» والمطبوع (ص ٧): «في مثل»، بزيادة: مثل.

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «على الألف».

(٤) في «ي»: «والعامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ»، قال الناسخ: «وفي بعض النسخ إسقاط: معنويٌّ».

(٥) «فيه» لا توجد في «أ» و«ب».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٧) زيادة: «تقديره هو».

(٧) في «ي»: «هو المبتدأ».

(٨) في «س» و«ي»: «في تحو». .

(٩) في «أ» و«ب»: «نصبٌ ونفي»، وفي المطبوع (ص ٧) زيادة: «واسْتِقبَالٌ»، وفي «ي»: «حرفٌ نصبٌ فقط».

نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ^(١)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ.

وَالْفَتَى: مَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِأَخْشَى^(٢)، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ^(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ.

وَتَقُولُ فِي: «مَرَزْتُ بِالرَّحَى»:

مَرَزْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، الْفِعْلُ مَرَّ^(٤)، وَالْفَاعِلُ التَّاءُ^(٥).

وَبِالرَّحَى: جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَالْمَجْرُورُ مَخْفُوضٌ، وَعَلَامَةٌ خَفْضِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ.

هَذَا إِذَا كَانَتِ الْأَلِفُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً، تَحْوُ^(٦): «جَاءَ فَتَى» وَ«رَأَيْتُ فَتَى» وَ«مَرَزْتُ بِفَتَى» فَإِنَّكَ تَقُولُ: فِي الرَّفْعِ: عَلَامَةٌ رَفِيعٌ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٧)، وَفِي النَّصْبِ: عَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفِي الْجَرِّ: عَلَامَةٌ جَرِّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(١) في «أ» و«ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «عَلَى الْأَلِفِ».

(٢) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «بِيَخْشَى».

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٧): «عَلَى الْأَلِفِ».

(٤) في «س» و«ع» و«ي»: «حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ»، قال في حاشية «ي»: «في نسخة إسقاط: حد، فيكون الفعل مبتدأ»، قال الوفائي: «وفي نسخة: حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ، فحد بمعنى محدود». الدرة السننية (ق ٤٩ أ)، وقال المدابغي (ق ٤٨ ب): «قوله: حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ، الأولى حد الفعل الراء؛ لأن الحد بمعنى الآخر، وفي بعض النسخ: الْفِعْلُ مَرَّ».

(٥) في «ك»: «وَالْتَّاءُ فَاعِلٌ».

(٦) في «ي»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٧) أي لدفع التقاء الساكنين. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٤٢ ب).

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ^(١) الْإِسْتِقْنَالُ^(٢)، نَحْوُ: «جَاءَ القَاضِي»، فَالْقَاضِي: فَاعِلٌ بِجَاءَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ^(٣) وَعَلَامَةٌ رَفِيعَهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِسْتِقْنَالُ.

وَ«مَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، فَالْقَاضِي: مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةٌ جَرِّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ^(٤)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْإِسْتِقْنَالُ.

هَذَا^(٥) إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ^(٦) كَانَتْ مَحْذُوفَةً، نَحْوُ: «جَاءَ قَاضٍ» وَ«مَرَرْتُ بِقَاضٍ» فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الرَّفِيعِ: عَلَامَةٌ رَفِيعَهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٧)، وَفِي الْجَرِّ كَذَلِكَ.

وَقِسْ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا أَشْبَهُهَا، فَحَيْثُ كَانَ فِي^(٨) آخِرِ الْإِسْمِ الْمُعَرِّبِ

(١) في «ز» و«س» و«ك»: «من ظهورها الحركة»، وضرب ناسخ «ز» على الكلمة الحركة، وضرب ناسخا «س» و«ك» على الضمير «ها».

(٢) فيه إشارة إلى الفرق بين الممنوقص والمقصور، والفرق بينهما أن المقصور: كل اسم معرب في آخره ألف لازمة، نحو الفتى، والممنوقص: كل اسم معرب في آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو القاضي. حاشية النجاري (ق ١١ ب).

(٣) «وَهُوَ مَرْفُوعٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«ك» و«ي».

(٤) في «أ» و«ب» و«ك»: «في الْيَاءِ».

(٥) في المطبوع (ص ٨): «هَذَا كُلُّهُ»، قال الوفائي: «هذا مبتدأ، وكله توكيده، والظرف بعده خبر». الدرة السنية (ق ٥٠ ب).

(٦) في ب: «فَإِذَا».

(٧) في «ك» زيادة: «وَهُمَا الْيَاءُ وَالْتَّنْتَوِينُ».

(٨) «في» لا توجد في «س»، ففيه: «فَحَيْثُ كَانَ آخِر»، قال القليوببي (ق ١٤ ب): «لو أُسقط لفظ «في» لكان أولى، وكذا ما يأتي».

حرفٌ صحيحٌ، أو حرفٌ^(١) يُشبِّهُ الصَّحِيحَ كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُمَا^(٢) كَـ«دَلُو» وَـ«طَبِي»^(٣)، فَالإِعْرَابُ ظَاهِرٌ فِيهِ^(٤).

وَحِيتُ كَانَ فِي^(٥) آخِرِهِ الْأَلْفُ^(٦)، أَوْ يَاءُ مَكْسُورٍ مَا قَبْلَهَا^(٧)، فَالإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ تُقَدَّرُ^(٨) فِيهَا الْحَرْكَةُ تَعَذُّرًا، لِكُونِهَا لَا تَقْبِلُ التَّحْرِيكَ، وَالْيَاءُ تُقَدَّرُ^(٩) فِيهَا الْحَرْكَةُ اسْتِيقْنَالًا؛ لِكُونِهَا تَقْبِلُ الْحَرْكَةَ، وَلَكِنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا.

وَالْمُرَادُ بِالْأَلْفِ: الْأَلْفُ فِي الْفَظِّ، وَلَا التِّفَاتٌ إِلَى كُونِهَا^(١٠) تُكْتَبُ يَاءً فِي مِثْلِ: «يَخْشَى» وَـ«الْفَتَى».

فَظَاهِرٌ أَنَّ لِآخِرِ كُلِّ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُعْرَيْنِ ثَلَاثَةً أَحْوَالٍ^(١١)، وَأَنَّ

(١) في «ب» وـ«س»: «أَوْ حَرْفُ عِلَّةٍ».

(٢) في «س» والمطبوع (ص ٨): «مَا قَبْلَهَا».

(٣) مما يشبهان الحرف الصحيح في تحملهما للحركات الثلاث، وظهورها عليهمما للخفة. حاشية الإبراشي (ق ٣٧ أ).

(٤) في «ع» والمطبوع (ص ٨): «ظَاهِرٌ فِي آخِرِهِ».

(٥) «في» لا توجد في «س».

(٦) في «س» وـ«ك» وـ«ي» والمطبوع (ص ٨) زيادة: «كَالْفَتَى»، ووضع ناسخ «ي» فوقها حرف «خ» دليلاً على ثبوتها في نسخة.

(٧) في «س» وـ«ك» والمطبوع (ص ٨) زيادة: «كَالْقَاضِي».

(٨) في «ب» وـ«ك»: «يُقَدَّرُ».

(٩) في «ب» وـ«ك»: «يُقَدَّرُ».

(١٠) في «ي»: «لِكُونِهَا».

(١١) يتحمل أن يراد بها كون الإعراب ملفوظاً به أو مقدراً تعذراً أو مقدراً للثقل، ويحمل أن يراد أنواع الإعراب وهي الرفع والنصب والخض في الاسم، والرفع والنصب والجزم في الفعل. حاشية القليوبية (ق ١٥ أ).

الإنتقال^(١) من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو الإعراب^(٢)، وأن تلك الأحوال المتنقلة إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً^(٣)، وقد يبينها بقوله:

وَأَقْسَامُهُ، أَيْ: أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل أربعة^(٤):
رَفْعٌ وَنَصْبٌ في اسمٍ وَفِعْلٍ^(٥)، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ».
وَخَفْضٌ في اسمٍ، نحو: «بِزَيْدٍ»^(٦).
وَجَزْمٌ في فعلٍ، نحو: «لَمْ يَقُمْ».

(١) قال القليوبى (ق ١٥ أ): «ليس الانتقال إعرابا قطعا، وفي بعض النسخ: وأن تلك الأحوال المتنقلة إليها... إلخ، وهي الصواب».

(٢) لو قال: من الوقف إلى غيره ومن الرفع إلى غيره، بإثبات لفظة «غير» كما قال ومن النصب إلى غيره لكان أولى. فتح رب البرية للنبيتى (ق ٤٤ أ).

(٣) إنما قال مجازا؛ لأن حقيقة الإعراب هو الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره كما قدم آنفا. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٣ أ)، وقال القليوبى (ق ١٥ أ): « قوله: مجازا، هو ساقط من غالب النسخ، وهي الصواب؛ لأنها أنواع حقيقة».

(٤) الرفع لغة: العلو والارتفاع، والنصب: الاستواء والاستقامة، والخفض: التواضع والخصوص، والجزم: القطع، وأما اصطلاحا فيقال في كل منها على أن الإعراب معنوي: تغيير مخصوص في آخر كذا علامته كذا وماناب عنه، وعلى أنه لفظي يقال: الرفع: هو نفس الضمة وما ناب عنها، ويقاس عليه البقية. حاشية القليوبى (ق ١٥ ب) والمدارجى (ق ٥٢ ب).

(٥) في «ي»: «في الاسم والفعل»، وكذا ورد فيها لاحقا في نفس الفقرة: «وَخَفْضٌ في الاسم»، «وَجَزْمٌ في الفعل».

(٦) في «ز» و«س» و«ع» والمطبوع (ص ٨): «مَرْتُ بِزَيْدٍ».

هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذُكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَالخَفْضُ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

وَلَا جَزْمَ فِيهَا، أَيْ: لَا جَزْمٌ فِي الْأَسْمَاءِ.

وَلِلْأَفْعَالِ الْمُعَرَّبَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذُكُورِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «يَقُومُ»^(١)، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «لَنْ يَقُومَ»، وَالجَزْمُ نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ».

وَلَا خَفْضَ فِيهَا، أَيْ: لَا خَفْضَ فِي الْأَفْعَالِ.

وَالحاِصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ مُشْتَرِكٌ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌ.

فَالْمُشْتَرِكُ شَيْئَانِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْمُخْتَصُ شَيْئَانِ: الْخَفْضُ، وَالجَزْمُ.
وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ، وَأَنَّ الْخَفْضَ يَخْتَصُ بِالْإِسْمِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَخْتَصُ بِالْفِعْلِ.

وَذَلِكَ مُسْتَقَدٌ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ كَرَرَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ مَعَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا، وَخَصَّ الْأَسْمَاءِ بِالْخَفْضِ وَنَفَى عَنْهَا الْجَزْمَ، وَخَصَّ الْأَفْعَالِ بِالْجَزْمِ وَنَفَى عَنْهَا الْخَفْضَ.

لُمُّ^(٢) لِكُلِّ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وَالجَزْمِ عَلَاماتٌ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَلِذَلِكَ عَقِبَهَا^(٣) بِقَوْلِهِ:

(١) في المطبوع (ص ٨): «يَقُومُ زَيْدٌ».

(٢) في «ع»: «ثُمَّ إِنَّ».

(٣) في «ع» والمطبوع (ص ٩): «أَعْقَبَهَا».

بَابُ مَعْرِفَةٍ^(١) عَلَاماتِ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ

الَّتِي هِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ، وَالْجَزْمُ.

لِلرَّفْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ^(٢) أَرْبَعُ عَلَاماتٍ: الضَّمَّةُ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْوَao وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

قَدَّمَ الضَّمَّةَ لِأَصَالَتِهَا، وَثَنَّى بِالْوَao لِكَوْنِهَا^(٣) تَنْشَأُ عَنِ الضَّمَّةِ^(٤)
إِذَا أُشْبِعَتْ^(٥) فَهِيَ بِنْتُهَا، وَثَلَّثَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا أَخْتُ الْوَao^(٦) فِي الْمَدِّ
وَاللَّيْنِ^(٧)، وَخَتَّمَ بِالنُّونِ لِضَعْفِ شَبَهِهَا^(٨) بِحُرُوفِ الْعِلَّةِ فِي الْغُنَّةِ^(٩)

(١) في «ي»: «بَابُ بَيَانٌ مَعْرِفَةً».

(٢) أي سواه كان في الأسماء أو في الأفعال. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٤ أ).

(٣) في «ز» و«س»: «لِأَنَّهَا».

(٤) في «أ»: «تَنْشَأُ عَنِهَا عَنِ الضَّمَّةِ»، وفي «ز» و«ي»: «تَنْشَأُ عَنِهَا، أي: عَنِ الضَّمَّةِ» وضرب ناسخ «ز» على قوله: «عَنِهَا أَيْ».

(٥) إشباع الحروف: توفيرها، أي تكثيرها بأن زيداً في النطق بها فوق طبيعتها. فتح رب البرية (ق ٤٧ ب).

(٦) أي نظيرتها ومشاركتها. حاشية الإبراشي (ق ٤١ أ).

(٧) حرف اللين: هو حرف العلة الساكن، نحو: يُومٌ وَبَيْنَ وَالْفَتِي، وحرف المد: هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة تجأنسه، نحو: يَقْضِي وَيَدْعُ وَيَخْشِي. حاشية محاسن (ق ١٣ أ).

(٨) عند الشنوانى (ق ٣٦ أ): «لِشَبَهِهَا»، وقال الفيشي (ق ١٢ ب): «في بعض النسخ: لِشَبَهِهَا».

(٩) الغنة نون خفيفة ساكنة تخرج من الخيشوم تصحب النون الساكنة والتنوين والميم حال إدغامهن وإخفائهن. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٤٧ ب)، وأشار بقوله: «في الغنة» إلى محل وجود الشبه الضعيف، ويقوله: «عَنْدَ سَكُونِهَا» إلى حالة وجود الشبه المذكور وهو وجود المد فيها حيثئذ. حاشية القليوبى (ق ١٦ أ)، وقال محاسن: «قوله وختم بالنون... إلى آخره =

عِنْدَ سُكُونِهَا^(١).

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعَالَمَاتِ الْأَرْبَعِ مَوَاضِعٌ تَخْتَصُّ بِهَا.

فَإِمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِرَفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ

الْأَوَّلُ: **فِي الِاسْمِ الْمُفَرِّدِ**^(٢)، سَوَاءٌ كَانَ^(٣) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَالْفَتَى^(٤)»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ^(٥)، نَحْوُ: «جَاءَتْ هِنْدٌ وَحُبْلَى».

الثَّانِي: **فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ**، سَوَاءٌ كَانَ^(٦) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ وَالْأُسَارَى^(٧)»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ^(٨)، نَحْوُ: «جَاءَتِ^(٩) الْهُنُودُ وَالْعَذَارَى».

وَالْمُرَادُ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ مُفْرِدِهِ.

= ظاهر هذا أن حروف العلة فيها غنة وأن النون إذا سكتت كذلك، فأشبهاه النون حروف العلة في الغنة، وهذا شبه ضعيف، فأخرت النون لذلك». حاشية محسن (ق ١٣ آ).

(١) قال ابن الحاج: الأولى في علة تأخير النون كونها عالمة في خصوص الأفعال. العقد الجوهري (ص ٢٨).

(٢) المراد بالفرد هنا: ما ليس مني، ولا مجموعا، ولا من الأسماء الخمسة. حاشية القليوبي (ق ٦ ب).

(٣) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٤) في المطبوع (ص ٩) زيادة: «وَالْقَاضِي»، ولا توجد في باقي النسخ عدا «ز» حيث كتبها الناسخ ثم ضرب عليها، قال محسن (ق ١٣ ب): «ولم يمثل مع الفتى بغيره من المقدر كالقاضي؛ لأن مقصوده بتمثيله الفتى التمثيل للمقدار، وهو يحصل بقسم واحد».

(٥) في «ك» و«ي»: «أَمْ لِمُؤَنَّثٍ».

(٦) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

(٧) الأساري (فتح الهمزة وضمنها): جمع أسرى (فتح الهمزة)، جمع أسرى، فالأساري جمع الجمع. حاشية أبي النجا (ص ٣٨).

(٨) في «ك» و«ي»: «أَمْ لِمُؤَنَّثٍ».

(٩) في «أ» و«ب»: «جَاءَ»، قال الوفائي: «في بعض النسخ: «جَاءَ» من غير تاء، والأولى منه: «جَاءَتْ» بإثباتها؛ لأنه مؤنث حقيقي، والتذكير على إرادة الجمع». الدرة السننية (ق ٦٠ ب).

وَهُوَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «صِنْوٌ^(١) وَصِنْوَانٌ».

الثَّانِي: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «تُخَمَّةٌ^(٢) وَتُخَمٌ».

الثَّالِثُ: التَّغْيِيرُ بِتَبْدِيلِ الشَّكْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، نَحْوُ: «أَسَدٌ وَأَسْدٌ^(٣)».

الرَّابِعُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَنِ^(٤) الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَـ: «رَجُلٌ وَرَجَالٌ».

الْخَامِسُ: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَـ: «رَسُولٌ وَرَسُولٌ».

السَّادِسُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَتَغْيِيرِ الشَّكْلِ، نَحْوُ: «غُلَامٌ وَغِلْمَانٌ^(٥)».

فَهَذِهِ كُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ.

(١) هو من الألفاظ المشتركة، يقال لحفرة تحفر في الأرض، ولأخي الرجل لأبيه وأمه، ولفرع الشجرة. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٤٨٠).

(٢) التخمة: هي خروج المعدة عن الاستقامة؛ بسبب إدخال الطعام قبل انهضام الطعام الأول. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٤٨٠).

(٣) المفرد بفتحتين، والجمع بضمتيين، وقد تسكن سين الجمع. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٢٩).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (٩): «عَلَى» بدل: «عَن».

(٥) أما الزيادة في غلمان فبالألف والنون، وأما النقص فنقص ألف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد، وأما تغيير الشكل ظاهر، فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما. حاشية المدا bagi (ق ٥٩٥).

والموضع الثالث: في جمِعِ المؤنثِ السالِمِ^(١)، وَهُوَ: مَا جُمِعَ بِالْفِي وَتَاءِ مَزِيدَتَيْنِ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ».

وَتَقْيِيدُ الْجَمْعِ بِالْتَّأْنِيَّةِ وَالسَّلَامَةِ جَرْيٌ^(٢) عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ^(٣) لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «إِصْطَبَلَاتٍ» جَمْعٌ^(٤) إِصْطَبَلٍ^(٥)، وَقَدْ يَكُونُ مُكَسَّرًا، نَحْوُ: «جُبَلَاتٍ» جَمْعٌ جُبْلٍ.

والرابع: في الفعل المضارع الذي^(٦) لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ^(٧) يُوجَبُ بناءً، كَنْوَنِ النَّسْوَةِ، نَحْوُ: «يَتَرَبَّضَنَّ»، أَوْ نُونِ^(٨) التَّوْكِيدِ، نَحْوُ: «لَيُسْجَنَّ وَلَيُكُونَ»^(٩)، أَوْ يَنْقُلُ إِعْرَابَهُ^(١٠)، كَأَلْفِ الْإِثْنَيْنِ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانَ»، أَوْ وَأِو

(١) السالم: أي مفرده من التغيير، وهو صفة لجمع كما قال بعضهم، وجوز كونه صفة للمؤنث؛ إذ هو الموصوف بالسلامة حقيقة؛ لأنَّه واقع على المفرد. حاشية ابن علان (ق ٢٥٢ أ).

(٢) هكذا ضبطت في «أ» و«ي»، قال الوفائي: وقوله: وتقيد، مبتداً ومضاف إليه، وخبره: جَرْيٌ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي: جَارٍ على الغالب، أو ذو جَرْيٍ. الدرة السننية (ق ٦٣).

(٣) في المطبوع (ص ٩): «يَكُونُ جَمِيعًا»، بزيادة: جَمِيعًا.

(٤) قال الوفائي: بالجر بدل من إصطبلات، أو بالنصب بتقدير أعني، أو بالرفع بتقدير هو، والأول أولى. الدرة السننية (ق ٦٣ ب).

(٥) إصطبل بكسر الهمزة، وهي همزة قطع. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٣٦ أ)، وهو موقف الفرس والدابة، وليس عربيا. حاشية المداعبي (٥٩ ب).

(٦) في «أ»: «إِذَا» بدل: «الَّذِي».

(٧) في «ب» و«س» زيادة: «أَيِ الَّذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ مَا».

(٨) في «س» و«ي»: «نُونَيْ».

(٩) سورة يوسف، الآية (٣٢).

(١٠) أي ينقل إعراب الفعل المضارع بالحركات إلى الإعراب بالحروف. حاشية الإبراشي (ق ٤٧ أ).

الْجَمْع، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ»، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «تَضْرِيبَيْنَ».

وَمِثَالُ الْمُضَارِعِ^(١) الَّذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ^(٢): «يَضْرِبُ» وَ«يَخْشَى».

وَأَمَّا الْوَاوِ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ^(٣)، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».

وَسُمِّيَ^(٤) سَالِمًا لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الْمُفَرَّدِ فِيهِ^(٥)، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ زِيادةِ الْوَاوِ وَالنُّونِ^(٦)، أَوْ إِيَّاهُ وَالنُّونِ^(٧).

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ^(٨)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ».

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٩): «وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ».

(٢) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «نَحْوُ».

(٣) قال ابن الحاج: «حده تقريرا على المبتدئ: هو ما جمع بوا ونون في حالة الرفع، وبياء ونون في حالتي الجر والنصب». العقد الجوهرى (ص ٢٩)، وأيسر منه تعريف الأجهوري: «هو ما زيد في آخره وا ونون، أو باء ونون، فدل على جماعة». الفوائد الأجهورية (ق ٢٤ ب).

(٤) في «س»: «وَيْسَمَّى».

(٥) قال ناسخ «ي»: «في نسخة: لِسَلَامَةِ بِنَاءِ وَاحِدَةٍ».

(٦) في «س» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «رَفْعًا».

(٧) في «أ» والمطبوع (ص ٩) زيادة: «أَصْبَابًا وَجَرًّا».

(٨) حموك بكسر الكاف؛ لأنَّه قريب الزوج، وعلى جواز إطلاقه على أقارب الزوجة الذي هو الرابع يجوز فتحها. حاشية القليوبى (ق ١٧ ب).

وَاسْتَغْنَى عَنِ اسْتِرَاطِ كُونِهَا: مُفْرَدَةً، مُكَبَّرَةً، مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّم؛ لِكَوْنِيهِ ذَكَرًا كَذِلِكَ.

وَأَسْقَطَ الْهَنَّ^(١) تَبَعًا لِلْفَرَاءِ^(٢) وَالزَّجَاجِي^(٣)؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ لُغَةً قَلِيلَةً^(٤).

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَشْيِةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ: «جَاءَ الرَّيْدَانُ»، فَالرَّيْدَانُ: فَاعِلٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الْضَّمَّةِ^(٥).

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفُعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَشْيِةِ، وَهُوَ الْأَلْفُ، نَحْوُ: «يَضِرِّبَانِ» وَ«تَضْرِبَانِ» - بِالْتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ، وَهُوَ الْوَاوُ، نَحْوُ: «يَضِرِّبُونَ» وَ«تَضْرِبُونَ» - بِالْتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبَةِ، وَهِيَ^(٦) الْيَاءُ التَّحْتَانِيَّةُ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ».

(١) الْهَنَّ: قيل اسم يكتنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل عما يستقبح التصریح به، وقيل عن الفرج خاصة. تعلیق الدرة الشنوانیة (ق ٣٧٠)، والمراد بالإسقاط عدم الذکر، أي: تركه ولم يأت به. حاشیة الدجاني (ق ٥١ ب).

(٢) أبو زکریا یحیی بن زیاد بن عبد الله الدیلیمی المعروف بالفراء، کان أعلم الكوفین بال نحو بعد شیخه الکسائی، له مصنفات منها کتاب معانی القرآن، توفي سنة سبع ومائتين عن سبع وستین سنة. إنیاه الرواۃ للقطبی (٤/٢٣-٧) وبغایة الوعاة للسیوطی (٢/٣٣٣).

(٣) سبق التعريف به، وقد أسقط الزجاجی الْهَنَّ في كتابه الجمل فقال في باب الإعراب: «والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة، وهي: أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال». الجمل في التحو (ص ٣)، وفي «ب»: الزجاجی.

(٤) والکثير إعرابه بالحركات. حاشیة الإبراشی (ق ٤٩).

(٥) في «س» زيادة: لِأَنَّهُ مُشَنَّى».

(٦) في «ب» و«س»: «وَهُوَ».

وَتُسَمَّى الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةَ^(١)، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةٌ رَفِعَهَا تُبُوتُ النُّونُ^(٢) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلْفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

قَدَمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ^(٣)، وَأَعْقَبَهَا بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا^(٤)، وَثَلَاثَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعْقَبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرَةِ، وَخَتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ لِبَعْدِ الْمُشَابَّهَةِ^(٥) فِيهَا.

وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْخَمْسِ مَوَاضِعٌ تَخْصُّصُهَا.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِسْمِ الْمُفَرَّدِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبْدَ اللَّهِ وَالْفَتَّى»^(٦).

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الرُّؤُودَ وَالْهُنُودَ وَالْأَسَارَى وَالْعَذَارَى».

(١) تسمى الأفعال الخمسة بالنظر إلى موازيتها، وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين. حاشية القليوبى (ق ١٨١)، وتسمى أيضاً الأمثلة الخمسة، وتسميتها أمثلة لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الخمسة أسماء بعينها، وإنما هي أمثلة يمكنها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن «يفعلان» كناية عن: يذهبان ويضربان، وقس عليه الباقي. حاشية ابن علان (ق ٤٥ ب).

(٢) أي النون الثابتة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٣٧ ب).

(٣) في «س»: «لِأَصَالَتِهَا»، وذكر الناسخ في الحاشية أن المثبت قد ورد في نسخة أخرى.

(٤) في «ز» زيادة: «إِذَا أُشِيعَتْ».

(٥) في «أ»: «الشَّيْءَ».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ١٠): «وَالْفَتَّى وَعَبْدَ اللَّهِ».

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ^(١) نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِمَّا تَقْدَمَ فِي عَلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشِي».

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي عَلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، فَأَبَاكَ وَأَخَاكَ^(٢): مَنْصُوبًا بِرَأْيِتُ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِمَا الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ نَحْوِ: «رَأَيْتُ حَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «خَلَقَ اللَّهُ الْسَّمَوَاتِ»^(٣)، فَالسَّمَوَاتِ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ^(٤)، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ^(٥):

فِي التَّسْنِيَةِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»، فَالزَّيْدِينَ: مَنْصُوبٌ بِرَأْيِتُ، وَعَلَامَةُ

(١) قال ابن الحاج: «قوله: الذي دخل عليه، هكذا في غالب النسخ، وفي بعضها: إذا دخل عليه ناصبٌ، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإن فمعلوم أنه لا ينصب إلا إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يقيد ذلك في الرفع لأن العامل معنوي، فلا يظهر دخوله». العقد الجوهرى (ص ٣٢).

(٢) في «أ» و«س»: «رَأَيْتَ أَخَاكَ وَأَبَاكَ، فَأَخَاكَ وَأَبَاكَ».

(٣) سورة العنكبوت، الآية (٤٤).

(٤) الأول قول الجمهور، والثانى قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني، فارقين بينهما بأن الشيء إن كان موجودا قبل الفعل ثم أوقع الفعل عليه كزيدا من «ضربت زيدا» فمفهوم به، وإن وجد بالفعل كالسموات فإنما وجدت بخلق الله لها فهو مفهوم مطلق، ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة. العقد الجوهرى لابن الحاج (ص ٣٢).

(٥) في المطبوع (ص ١٠) زيادة: «في موضعين».

نَصْبِهِ إِلَيْهِ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا^(١)؛ لِأَنَّهُ مُثْنَى^(٢).

وَفِي الْجَمْعِ السَّالِمِ لِلْمُذَكَّرِ^(٣)، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْعَمَرِينَ»، فَالْعَمَرِينَ مَنْصُوبٌ بِرَأْيَتْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ إِلَيْهِ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا^(٤)؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذَكَّرٌ سَالِمٌ.

وَأَطْلَقَ الْجَمْعَ^(٥)؛ لِكَوْنِهِ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى^(٦)، فَإِذَا ذُكِرَ الْجَمْعُ مَعَ الْمُثْنَى انْصَرَفَ^(٧) إِلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ أَخْوَهُ فِي الإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ^(٨).

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُهَا

(١) في «ك» زيادة: «نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٢) في «ي» زيادة: «وَالنُّونُ عَوْضٌ عَنِ الْحَرْكَةِ وَالْتَّنْوِينِ فِي الْإِسْمِ الْمُفَرَّدِ»، قال الناسخ في الحاشية: «قوله: وَالنُّونُ عَوْضٌ، في بعض النسخ ثابتة، وفي بعضها ساقطة وهو الأولى؛ لما في قوله والحركة مما لا يصح؛ لأنَّه يصير المعنى: والنون عوض عن الحركة وعوض عن التنوين، مع أنَّ النون ليست عوضاً عن الحركة، وإنما هي عوض عن التنوين فقط، وأما الحركة فالمعوض عنها الياء».

(٣) في «ي»: «الْمُذَكَّرِ»، وفي «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ١١): «الْجَمْعُ الْمُذَكَّرُ السَّالِمِ»، وفي «س»: «جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ».

(٤) في «ك» زيادة: «نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٥) أي لم يقيده بالمذكر السالم. فتح رب البرية (ق ٦٠).

(٦) أي طريقة في الإعراب بالحرف، وفي أن آخر كل منها نون تتحذف للإضافة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٣٩).

(٧) في «ك»: «انْصَرَفَ الدَّهْنُ».

(٨) وأيضاً فإنَّ الجمع منحصر في جمعي السلامه والتكسير، وقد تقدم أنَّ جمع التكسير ينصب بالفتحة وجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، فيتعين أنَّ المراد بالجمع هنا هو جمع السلامه المذكور، وهذه القرينة أوضح مما ذكر الشارح. حاشية التجاري (ق ١٦).

بِشَاتِ النُّونِ^(١)، وَتَقْدَمَ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرٌ ثَثِينَةٌ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلَا» وَ«لَنْ تَفْعَلَا»، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلُوا» وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: «لَنْ تَفْعَلِي»، فَهَذِهِ مَنْصُوبَةٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةٌ نَصِيبَهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

بَدَا بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَثَنَّى بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنَتِهَا، وَخَتَمَ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أَخْتُ الْكَسْرَةِ فِي التَّحْرِيكِ.

وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْثَلَاثِ مَوَاضِعٌ تَخُصُّهَا.

فَإِمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ

الْأَوَّلُ: **فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ**، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ^(٢)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَسُمِّيَ^(٣) مُنْصَرِفًا؛ لِدُخُولِ تَنْوِينِ الصَّرْفِ فِيهِ^(٤)، وَهُوَ

(١) عبر بالثبات لمقابلة الحذف، والمراد: بالنون الثابتة. تعليق الدرة الشనوانية (ق ١٣٩).

(٢) الاسم ثلاثة أقسام: متتمكن أمكن، أي معرب منصرف، وهو الذي لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف، كزيد ورجل، والثاني: متتمكن غير أمكن، أي معرب غير منصرف، وهو الذي أشبه الفعل فيعرب ولا ينون كمسجد، والثالث: غير متتمكن ولا أمكن، وهو المبني الذي أشبه الحرف. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٣٢)، أما وصفه بالمتتمكن فلأنه لم يشبه الحرف الشبه المقتضي للبناء فهو متتمكن في الاسمية، وأما وصفه بالأمكانية فليس بكونه مع عدم مشابهته الحرف لم يشبه الفعل أيضاً شبيهاً يقتضي منع الصرف، فهو زائد في التمكن في باب الاسمية. حاشية محسن (ق ١٦).

(٣) في «س»: «وَيُسَمَّى».

(٤) في «ز»: «عَلَيْهِ».

الْمُسَمَّى بِتَنْوِينٍ^(١) التَّمْكِينِ^(٢).

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ^(٣)، نَحْوُ: «مَرْرَتُ بِزُبُودٍ وَهُنُودٍ».

وَسَيَّاْتِي أَنَّ عَيْرَ الْمُنْصَرِفِ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ.

وَالثَّالِثُ: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرِفًا، نَحْوُ: «مَرْرَتُ بِالْهِنْدَاتِ»، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ عَلَمًا جَارٌ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدْمُهُ^(٤).

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَلَةِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ: «مَرْرَتُ بِأَيْكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيلَكَ وَفِيلَكَ وَذِي مَالٍ»، فَهَذِهِ مَخْفُوضَةٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهَا الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

وَالثَّانِي: فِي التَّشِينَةِ مُطْلَقاً^(٥)، نَحْوُ: «مَرْرَتُ بِالْزَّيْدِينَ وَالْهِنْدِينَ»، فَالْزَّيْدِينَ وَالْهِنْدِينَ: مَخْفُوضَانِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِمَا الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا^(٦)، نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

(١) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١١): «الْمُسَمَّى تَنْوِينَ».

(٢) في «ز»: «التَّمْكِينِ».

(٣) احترازاً عن جمع التكسير غير المنصرف كمساجد ودراما. الدرر الفرائد للشلبـي (ق ١٥ ب).

(٤) جمع المؤنث السالم إذا جعل علىـها فيه ثـلات لغـات: الأولى: أن يـعرب كـما يـعرب قبل أـن يجعل علىـها، فيـرفع بالـضمـمة وـينـصب وـيـجـبر بالـكسرـة، وـيـنـون وـإـنـ كانـ فيه عـلتـانـ العـلمـية وـالـثـانـيـة؛ لأنـهـ غيرـ المنـصرـفـ إنـهاـ يـمـنـعـ منـ توـنـينـ الـصـرـفـ، وـهـذـاـ توـنـينـ توـنـينـ مـقـابـلـةـ، الثـانـيـةـ: كـذـلـكـ إـلاـ أنهـ لاـ يـنـونـ، الثـالـثـةـ: أـنـ يـرـفعـ بالـضمـمةـ وـينـصبـ وـيـجـبرـ بالـفتـحةـ وـلـاـ يـنـونـ. حـاشـيـةـ مـحـاسـنـ (ق ١٦ ب).

(٥) أيـ سـوـاءـ كـانـ لـمـذـكـرـ أوـ لـمـؤـنـثـ. تعـلـيقـ الـدـرـةـ الشـنـوانـيـةـ (ق ٤٠ ب).

(٦) «الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا» لا تـوـجـدـ فيـ «أـ» وـ«بـ» وـ«كـ».

وَالثَّالِثُ: فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ لِلْمَذَكَّرِ^(١)، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالْزَّيْدِينَ»، فَالْزَّيْدِينَ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ إِلَيْهِ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا^(٢)، نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصِرِفُ، وَهُوَ:
مَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهِي الْجُمُوعِ^(٣)، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِمَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحَ». أَوْ كَانَ مُخْتُومًا بِالْأَلْفِ التَّائِنِيِّ الْمَمْدُودَةِ^(٤) كَ«صَحْرَاءَ»، أَوِ الْمَقْصُورَةِ كَ«حُبْلَى».
أَوْ كَانَ فِيهِ:

الْعَلَمِيَّةُ^(٥) وَالْتَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ^(٦)، نَحْوُ: «مَعْدِيَكَرَب»^(٧).

(١) في «ي»: «الْمَذَكَّر»، وفي «ع» والمطبوع (ص ١١): «الْجَمْعُ الْمَذَكَّرُ السَّالِمِ»، وفي «ز»: «جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ».

(٢) «الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«ك».

(٣) صيغة مُنْتَهِي الجموع يعني أن الجموع انتهت ووقفت عنده فلا يجمع جمعا آخر، نحو أكلاب جمع أكلب جمع كلاب جمع كلب، فإن الجموع انتهت عنده. حاشية النجاري (ق ١٧ أ)، وضابطها كل اسم بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سطها سakan. الفوائد الأجهورية (ق ٢٩ أ).

(٤) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة، وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتنقلب هي همزة، فعلى هذا فإطلاق الممدود عليهما مجاز؛ لأن الممدود ما قبلها لا هي. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤١ أ).

(٥) العلمية هي كون الاسم علمًا لمذكر أو مؤنث. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٦٥ ب).

(٦) كلمة المرجي ساقطة في بعض النسخ بدليل قول القليوبي (ق ٢٠ أ): «والتركيب: أي المرجي كما في بعض النسخ».

(٧) مُحَمَّل كون المركب المرجي معرباً ما لم يكن مختوماً بويه كسيبويه وما لم يركب تركيب خمسة عشر، فالمختوم بويه يبني على الكسر، والثاني على الفتح. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٣٤).

أو العَلَمِيَّةُ وَالتَّائِنِيَّةُ^(١)، نَحْوُ: «رَبِّيْنَبَ» وَ«فَاطِمَةَ».

أو العَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ^(٢)، نَحْوُ: «إِبْرَاهِيمَ».

أو العَلَمِيَّةُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ^(٣)، نَحْوُ: «أَحْمَدَ» وَ«يَرِيدَ».

أو العَلَمِيَّةُ وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «عُثْمَانَ».

أو العَلَمِيَّةُ وَالْعَدْلُ^(٤)، نَحْوُ: «عُمَرَ».

أو كَانَ فِيهِ:

الْوَصْفُ^(٥) وَالْعَدْلُ، نَحْوُ: ﴿مَتْنَى وَثَلَاثَةُ وَرَبِيعَ﴾^(٦).

أو الْوَصْفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَفْضَلَ».

أو الْوَصْفُ وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، كـ«سَكْرَانَ».

وَلَهَا شُرُوطٌ تُطَلَّبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

(١) أي التأنيث بغير الألف؛ لأنها تقدمت. حاشية محاسن (ق ١٧١ أ).

(٢) العجمة: كون اللفظ موضوعاً بغير لغة العرب ثم استعملته العرب. حاشية الإبراشي (ق ٥٨ ب).

(٣) وزن الفعل: كون الاسم على وزن فعل ما، وذلك الوزن: مختص في لغة العرب بالفعل أصلية، أو يكون الفعل به أولى، فالأول كصيغة الماضي المفتح بهمزة وصل أو المبني للمجهول علما، نحو: انْطَلَقَ وَضَرَبَ عَلَمِينَ، والثاني نحو: إِثْمَدَ وَأَحْمَدَ وَيَشْكُرُ أَعْلَامًا. حاشية المدابغي (ق ٧٦ ب) وتقرير الإنابي (ص ٦٧).

(٤) العدل: خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الأصلية بأن يكون الاسم مأخوذاً من لفظ آخر كان الأصل والقياس أن يستعمل ذلك مكان المأمور وفي معناه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٣ أ).

(٥) الوصف: اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٣ أ).

(٦) سورة النساء، الآية (٣)، ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. فتح رب البرية للنبتي (ق ٦٦ ب).

فَهَذِهِ كُلُّهَا تُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ^(١)، مَا لَمْ تُضَفْ، أَوْ تَتَلُّ^(٢) أَلَّ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِأَفْضَلِكُمْ»، وَ«بِالْأَفْضَلِ»^(٣).

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَهُوَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ سُقُوطُ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَوِ النُّونِ^(٤) لِلْجَازِمِ.

وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي: «لِلْجَازِمِ»، مِنْ نَحْوِ: «سَدَّدَ الْزَّبَانِيَّةَ»^(٥)؛ فَإِنَّ الْوَاوَ حُذِفَتِ فِي الْخَطِّ؛ تَبَعًا لِحَذْفِهَا فِي الْلَّفْظِ؛ لِالْتِقاءِ السَّاكِنِيْنِ^(٦)، وَمِنْ نَحْوِ:

(١) في حاشية «ي» زيادة في نسخة: «عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ».

(٢) تَتَلُّ: أي تتبع. حاشية الإبراشي (ق ٥٩ ب)، وفي «س»: «أَوْ تَلِّ». .

(٣) لأن الإضافة وأل من خصائص الاسم فرجع معهما إلى أصله والجر بالكسرة. حاشية محسن (ق ١٧ ب).

(٤) في «س» و«ك» والمطبوع (ص ١٢): «أَوْ نُونِ الرَّفِيعِ».

(٥) سورة العلق، الآية (١٨)، وتقول في إعراب سندع: السين للتنفيذ، ندع: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو الممحونة لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. الفوائد الأجهورية (ق ٣٢ أ).

(٦) في «ز» والنبيتي (ق ٦٨ أ): «لَا لالتقاء الساكنين»، قال النبيتي: أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء، أي: اجتماع الساكنين، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك»، فتح رب البرية (ق ٦٨ أ)، وقال المدابغي (ق ٨١ ب): «في بعض النسخ لَا لالتقاء الساكنين، وعليها كتب الشیخ النبیتی»، وقال ابن الحاج: «هنا نسختان: نسخة بالإثبات، ونسخة بالنفي بزيادة لا النافية، وكلاهما صحيح، فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ، بأنه قال: وإنما حذفت لدفع التقاء الساكنين، ونسخة النفي راجعة للخط، بأنه قال: حذفت في الخط تبعا للفظ، لأنها حذفت في الخط لالتقاء الساكنين وأما حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات؛ ليفيد علة حذفها في اللفظ أيضا». العقد الجوهري (ص ٣٦).

﴿تَبْلُوْب﴾^(١)؛ فَإِنَّ النُّونَ حُذِفَتْ لِتَوَالِي النُّونَاتِ.

وَلِكُلِّ مِنَ السُّكُونِ وَالْحَدْفِ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ^(٢) بِهِ^(٣).

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ، وَلَمْ يَتَسْتَقِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ» فَيَضْرِبُ: مَجْزُونٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْمُرَادُ بِالصَّحِيحِ الْآخِرِ: مَا لَمْ يَكُنْ فِي^(٤) آخِرِهِ أَلْفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ^(٥).

وَأَمَّا الْحَدْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ^(٦): فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي^(٧) آخِرِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَدْعُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَرْمِ».

فَيَدْعُ وَيَخْشَ وَيَرْمِ: مَجْزُونَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَدْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهَا نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٨٦)، وتقول في الإعراب: تبلون: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو مرفوع وعلامة رفعه النون الممحونة لتوالي النونات، والواو نائب فاعل، والنون للتوكيد. الفوائد الأجهورية (ق ٣٢ ب).

(٢) في «أ» و«ز»: «مَوَاضِعٌ يَخْتَصُّ»، وفي «ع» و«ي» والمطبوع (ص ١٢): «مَوَاضِعٌ تَخْتَصُّ».

(٣) في «ع»: «بِهَا».

(٤) في «في» لا توجد في نسخة الفيشي (ق ٤ ب)، وقال: «وفي نسخة: مَا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ، وهذه النسخة أجود».

(٥) في «س»: «وَاوٌ أَوْ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ».

(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٢) زيادة: «الْأَوَّلُ».

(٧) في «في» ليست في «ب» و«س» و«ك» ونسخة الفيشي (ق ٤ ب)، قال الفيشي: «وفي نسخة: مَا كَانَ فِي آخِرِهِ، وَالْأَوَّلِي أَجَود».

فَالْمَحْذُوفُ مِنْ «يَدْعُ» الْوَأْوَ وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحْذُوفُ مِنْ «يَخْشَ» الْأَلْفُ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحْذُوفُ مِنْ «يَرْمِ» الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفِعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ، وَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ ثَثِينِيٌّ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبَا» وَ«لَمْ تَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ لِمُذَكَّرٍ^(١)، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبُوا» وَ«لَمْ تَضْرِبُوا»^(٢)، أَوْ ضَمِيرٌ المُؤَنَّثَةُ الْمُخَاطَبَةُ، نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبِي».

فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مَجْزُوذَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.



(١) في «ع» والمطبوع (ص ١٢): «أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ لِمُذَكَّرٍ»، قال الشلبي: «أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٍ، وَفِي نَسْخَةٍ: أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ لِمُذَكَّرٍ». الدرر الفرائد (ق ١٦ أ).

(٢) في «ي»: «لَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ يَضْرِبُوا».

فَصْلٌ

فِي ذِكْرِ حَاصِلٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عَالَمَاتِ الإِعْرَابِ إِلَى هُنَّا؛ تَمْرِينًا لِلمُبْتَدِئِ، عَلَى عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١) رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ^(٢).

وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَالُ: **الْمُعْرِبَاتِ قِسْمَانِ:**

قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ: الضَّمَّةُ، وَالْفَتْحَةُ، وَالْكَسْرَةُ، أَوْ بِالسُّكُونِ.

وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ: الْوَاءُ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَالنُّونُ، أَوْ بِالْحَذْفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ إِجْمَالًا أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَثَلَاثَةُ^(٣) مِنَ الْأَسْمَاءِ.

(١) عادة المتقدمين أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً ثم مجملًا؛ تسهيلاً على المبتدئ، فيذكرونه أولاً تفصيلاً لاستفادة الأحكام منه، ثم ثانياً مجملًا لسهولة اختصار الجواب منه عند السؤال، ولا يرد على هذا قولهم: إن ذكر الشيء مجملًا ثم مفصلاً أوقع في النفس؛ لأن هذا في حق المتهين. حاشية الفيشي (ق ١٥).

(٢) نقل ابن علان عن شيخه عبد الرحيم الحساني قوله: الأولى أن يقال إن الباب السابق معقود بالأصلية لبيان العلامات، وذكر المعربات فيه بطريق التبع، وهذا الفصل عكسه، أي معقود أصلية للمعربات، وذكر علامات الإعراب فيه بطريق التبع، وحيئذ يكون كل من الباب والفصل مختلف الموضوع بالأصلية. حاشية ابن علان (ق ٦٥ ب).

(٣) في «س» و«ك»: «وَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ».

فَأَنَوْاعُ الْأَسْمَاءِ التَّلَاثَةُ:

الإِسْمُ الْمُفْرَدُ، نَحْوُ: «جَاءَ رَيْدٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَيْدًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَيْدٍ».

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ»، وَ«رَأَيْتُ الرِّجَالَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرِّجَالِ».

وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ».

وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبِ». **وَكُلُّهَا**، أَيْ: مَجْمُوعُ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، لَا جَمِيعُهَا^(١); لِتَخَلُّفِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ فِي بَعْضِهَا، أَيْ: فَمَجْمُوعُهَا^(٢): تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ رَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُؤْمِنَاتٌ»، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «لَنْ أَضْرِبَ رَيْدًا وَرِجَالًا»، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُؤْمِنَاتٍ»، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبِ».

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ:

(١) الكل عند المناطقة قسمان جماعي ومجموعي، فإن كان الحكم على كل فرد فهو جماعي، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي، كقولك: كلبني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك؛ لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان. العقد الجوهرى لابن الحاج (ص ٣٧)، ويصبح أن يراد الجميع ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك. تعليق الدرة الشوانية (ق ٦ ب).

(٢) في «أ» و«ع» والمطبوع (ص ١٣): «مَجْمُوعُهَا».

جَمْعُ الْمُؤَنِّثٍ^(١) السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَكَانَ حَقْهُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ.

وَالإِسْمُ الَّذِي لَا يَصْرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ»، وَكَانَ حَقْهُ أَنْ يُخْفَضَ بِالْكَسْرَةِ.

وَالْفَعْلُ الْمُضَارُعُ الْمُعْتَلُ الْأَخْرِيُّ يُجَزَّمُ بِحَذْفِ الْأَخْرِيِّ، نَحْوُ: «لَمْ يَغُزْ»، وَ«لَمْ يَخْشَ»، وَ«لَمْ يَرْمِ»، وَكَانَ حَقْهُ أَنْ يُجَزَّمَ بِالسُّكُونِ.

وَالَّذِي يُعرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةً أَنْوَاعٍ أَيْضًا: ثَلَاثَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَنُوعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَأَنَوْاعُ الْأَسْمَاءِ الْثَلَاثَةُ: **الشَّيْنِيَّةُ**، نَحْوُ: «الْزَّيْدَانِ»^(٢)، وَ**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**، نَحْوُ: «الْزَّيْدُونَ»^(٣)، وَ**الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ**، وَهِيَ: «أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُوكَ مَالِ».

وَنُوعُ الْأَفْعَالِ: **الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ**، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ» بِالْيَاءِ^(٤) الْمُثَنَّاَةِ تَحْتُ، وَ«تَفْعَلَانِ» بِالْتَّاءِ^(٥) الْمُثَنَّاَةِ فَوْقُ، وَ«يَفْعَلُونَ» بِالْمُثَنَّاَةِ^(٦) تَحْتُ، وَ«تَفْعَلُونَ» بِالْمُثَنَّاَةِ^(٧) فَوْقُ، وَ«تَفْعَلِينَ» بِالْمُثَنَّاَةِ^(٨) فَوْقٌ لَا غَيْرُ.

(١) في «س»: «الثَّانِيَّةُ»، وأشار الناسخ في الحاشية إلى ورود المثبت في بعض النسخ.

(٢) في «ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الزَّيْدَانِ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الْزَّيْدُونَ».

(٤) الْيَاءُ لَا تَوَجُّدُ فِي «ك»، فَفِيهَا: «بِالْمُثَنَّاَةِ».

(٥) الْتَّاءُ لَا تَوَجُّدُ فِي «أ» و«س» و«ع» و«ك»، فَفِيهَا: «بِالْمُثَنَّاَةِ».

(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٣): «بِالْيَاءِ الْمُثَنَّاَةِ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ١٣): «بِالْتَّاءِ الْمُثَنَّاَةِ».

(٨) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٣): «بِالْتَّاءِ الْمُثَنَّاَةِ».

فَأَمَا التَّشِيَّةُ، بِمَعْنَى الْمُشَتَّى، مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ:
فَتُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، نَحْوُ: «جَاءَ الرَّيْدَانِ»، **وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، الْمَفْتُوحِ** مَا قَبْلَهَا
الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، **نَحْوُ:** «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: **فَيُرْفَعُ بِالْوَao، نَحْوُ:** «جَاءَ الرَّيْدُونَ»، **وَيُنْصَبُ**
وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، **نَحْوُ:** «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»،
 وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: **فَتُرْفَعُ بِالْوَao، نَحْوُ:** «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمْوَكَ
وَفُوكَ وَذُو مَالٍ»، **وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ**
وَذَا مَالِ»، **وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «نَظَرْتُ^(١) إِلَيْ أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ**
 وَذِي مَالِ».

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: **فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، نَحْوُ:** «يَقْعَلَانِ، وَتَقْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ،
وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ»، **وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، أَيْ: بِحَذْفِ النُّونِ، **نَحْوُ:** «لَنْ**
 يَفْعَلَا، وَلَمْ تَفْعَلَا»، وَ«لَنْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا»^(٢)، وَ«لَنْ تَفْعَلِي، وَلَمْ تَفْعَلِي»^(٣).
وَحَاصِلُ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ عَشَرَةً أَشْيَاءً: الْحَرَكَاتُ الْثَلَاثُ، وَالسُّكُونُ،
وَالْأَحْرُوفُ الْثَلَاثَةُ، وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ^(٤)، **وَالنُّونُ**^(٥)، **وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ**^(٦).

(١) ذكر ناسخ «س» في الحاشية أنه ورد في نسخة: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ...».

(٢) في «ز» و«س» و«ي»: «وَلَمْ يَفْعَلُوا» بدل «وَلَنْ يَفْعَلُوا»، وفي «س» و«ي»: «وَلَنْ تَفْعَلُوا» بدل «وَلَمْ تَفْعَلُوا».

(٣) قوله: «وَلَنْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ز»، وقوله: «وَلَمْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ي».

(٤) وحذفها للجازم هو علامة واحدة، وضميره عائد للأحرف الثلاثة. حاشية القليوبى (ق ٤٠ أ).

(٥) التاسع والعشر: النون، أي إثباتها، وحذفها للناسيب والجازم. فتح رب البرية للنبتى (ق ٧٦ أ).

(٦) في «ي»: «أَوِ الْجَازِم»، وفي «ع»: «وَحَذْفُهَا لِلْجَازِم وَالنَّاصِبِ».

بَابُ الْأَفْعَالِ الِاصْطَلَاحِيَّةِ

الأَفْعَالُ جَمْعُ فِعْلٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، لَا رَابِعَ لَهَا.

مَاضٍ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مَاضٍ^(١)، وَقَبْلَ تَاءَ التَّائِنِيَّةِ السَّاِكِنَةَ، نَحْوُ: ضَرَبَتْ^(٢).

وَمُضَارِعٌ، أَيْ: مُشَابِهٌ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانِيِّ الْحَالِ وَالإِسْتِقْبَالِ، وَقَبْلَ لَمْ^(٣)، نَحْوُ: لَمْ^(٤) يَضْرِبُ».

وَأَمْرٌ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى طَلَبٍ حَدَثٍ فِي زَمَنٍ^(٥) الإِسْتِقْبَالِ، وَقَبْلَ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اضْرِبِي»^(٦).

فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْأَفْعَالِ الْثَلَاثَةِ، نَحْوُ^(٧): «ضَرَبَ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَ«اضْرِبْ».

(١) عند ابن الحاج زيادة: «وَالْمُرَادُ بِالْمَاضِي الْأَوَّلِ: الِاصْطَلَاحِيُّ، وَبِالثَّانِي: اللُّغُوِيُّ، فَلَا دُورٌ». العقد الجوهري (ص ٣٩)، قال ابن الحاج: «الدور هو توقف اللاحق على السابق، والسابق على اللاحق، كتوقف «أ» على «ب»، و«ب» على «أ»، بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر، وهو مجال، وذلك متف هنـا».

(٢) في «ب» و«ع»: «نَحْوُ: ضَرَبَ»، وفي «س» و«ك»: «كَضَرَبْ»، وفي «أ»: «كَضَرَبَ».

(٣) قال الشلبي: «وَقَبْلَ مَا يَلِي لَمْ»، وفي نسخة: «وَقَبْلَ لَمْ»، وهي أصح. الدرر الفرائد (ق ١٦ أ).

(٤) في «ب»: «نَحْوُ يَضْرِبُ».

(٥) في المطبوع (ص ١٤) والوفائي (ق ١٠٠ أ): «فِي زَمَانٍ».

(٦) في «أ» و«ع»: «نَحْوُ: اضْرِبْ».

(٧) في «ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا: فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبْدًا عَلَى الْأَصْلِ^(١)، نَحْوُ: «ضَرَبَ»، وَ«دَحْرَجَ»، وَ«انْطَلَقَ»، وَ«اسْتَخْرَجَ»^(٢).
 مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ رَفِعٌ مُتَحَرِّكٌ فَإِنَّهُ يُسْكَنُ^(٣)، نَحْوُ: ضَرَبُ^(٤)، وَمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَأُو الْجَمْعِ^(٥) فَإِنَّهُ يُضَمُّ^(٦)، نَحْوُ: ضَرَبُوا، عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ^(٧).
 وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبْدًا، عِنْدَ الْكِسَائِي^(٨) بِلَامِ الْأَمْرِ مُقْدَرَةً.

(١) أي على الأصل الثاني؛ لأن الأصل الأول في البناء أن يكون على السكون. حاشية الفيشي (ق ١٥ ب).

(٢) قوله: «وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ» لا يوجد في بعض النسخ بدليل قول الوفائي: «وفي بعض النسخ: وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ، بعد قوله: ضَرَبَ». الدرة السننية (ق ١٠ ١ ب).

(٣) يتحمل تسكين البناء، وهو المبادر من الاستثناء، ويتحمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر، ويعوده تعبيه يسken، دون: فيبني على السكون. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٥ أ).

(٤) إنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتواتي في نحو: ضربت - وحمل عليه نحو: استخرجت؛ طردا للباب - أربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل، وهو غير جائز لشلل الكلمة الواحدة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٥ أ).

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٤): «وَأُو الْجَمَاعَةِ».

(٦) يتحمل ضم البناء المبادر من الاستثناء، وهو ما ذهب إليه بعضهم، ويتحمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف، وإليه ذهب آخرون، ويعوده ظاهر قول بعضهم: إن الضم لا يدخل الفعل لشقه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٥ أ).

(٧) قوله: «عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ» يرجع للسكون والضم. حاشية محسن (ق ١٢٠ أ).

(٨) الإمام العلامة أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأستدي - مولاه - الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبع المشهورين، صنف كتاب معاني القرآن وغيره، توفي سنة ثمانين ومائة وقيل بعد ذلك. إنباه الرواة للفقطي (٢٥٦-٢٧٤/٢) وبغية الوعاة للسيوطى (١٦٢-١٦٤/٢).

فَأَصْلُ اضْرِبْ عِنْدُهُ: «لِتَضْرِبْ»، حُذِفَتِ الْلَّامُ تَحْفِيْفًا، ثُمَّ التَّاءُ خَوْفَ الْإِلْتِبَاسِ^(١) بِالْمُضَارِعِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ^(٢)، ثُمَّ أُتِيَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ^(٣) عِنْدَ الْحِتْيَاجِ إِلَيْهَا^(٤).

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ^(٥) الْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى^(٦):

السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ».
وَعَلَى^(٧) حَذْفِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًا، نَحْوُ: «اَخْشَ» وَ«اَغْزُ» وَ«اَرْمُ».

(١) في «ك»: «خَوْفًا مِنَ الْإِلْتِبَاسِ».

(٢) «في حَالَةِ الْوَقْفِ» لا توجد في «أ» و «ب» و «ع» و «ي»، وفي حاشية «ب»: «أي المرفوع في حال الوقف»، وجاء في «ك»: «في الْوَقْفِ»، وعند محاسن (ق ٢٠): «وَقْفًا»، قال محاسن: «قوله: وقف، أي لأن المضارع غير المجزوم في حالة الدرج يحرك، فلا يتبع بالمجزوم».

(٣) في «ز» زيادة: «تَوَصَّلًا».

(٤) وذلك إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً كما مثُلَ، فإن الضاد في يضرب ساكنة، فيؤتى بها توصلاً للنطق بالساكن، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاف همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع. حاشية المداعги (ق ٩٦ ب).

(٥) شيخ النحو العلامة أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، لقب سيبويه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، أصله من أرض فارس، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل بن أحمد وغيره، وكان حسن التصنيف، ألف الكتاب المشهور في النحو، قيل إنه توفي لم يكتب الناس في النحو مثله، اختلف في عمره وزمان وفاته ومكانتها، فقيل إنه توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وعمره اثنستان وثلاثون سنة، وقيل غير ذلك. إنما الرواية للقطبي (٣٤٦ / ٢) وبعية الوعاة للسيوطى (٢٢٩ - ٢٣٠ / ٢).

(٦) ضابطه أنه يبني على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف حرف علة أو حذف نون. حاشية محاسن (ق ٢٤).

(٧) في «ز» و «ع» والمطبوع (ص ١٤): «أَوْ عَلَى».

وَعَلَى^(١) حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدًا لِضَمِيرِ تَشْتِينَةٍ، نَحْوُ: «اَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرِ جَمْعٍ^(٢)، نَحْوُ: «اَضْرِبُوا»، أَوْ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اَضْرِبِي». وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمَنْصُورُ^(٣).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوْلَهِ إِحْدَى الرَّوَابِطِ الْأَرَبَعِ، الْمُسَمَّمَةِ بِأَحْرَفِ الْمُضَارِعَةِ^(٤)، يَجْمِعُهَا حُرُوفُ قَوْلِكَ: «أَنَّيْتُ»، بِمَعْنَى: أَدْرَكْتُ. وَحُرُوفُ أَنَّيْتُ:

الْهَمْزَةُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوُ: «أَقُومُ»، بِخِلَافِ هَمْزَةِ الْأَكْرَمِ.

وَالنُّونُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعْهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعَظَّمُ نَفْسَهُ، نَحْوُ: «نُقُومُ»، بِخِلَافِ نُونِ: «نَرْجَسٌ»^(٥).

وَالْيَاءُ - الْمُشَنَّأُ تَحْتُ - بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْغَائِبِ، نَحْوُ: «يَقُومُ»، بِخِلَافِ يَاءِ: «يَرْنَا»^(٦).

(١) في «ز» والمطبوع (ص ١٤): «أَوْ عَلَى».

(٢) في «أ»: «أَوْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ».

(٣) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٤) «وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ»، وأشار ناسخ «س» إلى ورود المثبت في بعض النسخ، والمنصور أي المرضي المقوى على غيره. فتح رب البرية للبنبيتي (ق ٨١ أ).

(٤) المضارعة بفتح الراء أي المشابهة، من إضافة السبب، أي الأحرف التي هي سبب المشابهة، ويجوز كسر الراء على معنى آخر حرف الكلمة المضارعة أي التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم. حاشية المداعي (ق ٩٨ ب).

(٥) يقال: نرجس الدواء، إذا جعل فيه نرجساً، وهو نبت له رائحة زكية. فتح رب البرية (ق ٨٢ أ).

(٦) يرنا الشيب إذا خضبه باليمناء وهو الحناء. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٦ ب).

والثَّاءُ - المَثَنَةُ فَوْقُ - بِشَرْطٍ أَنْ تَصْلُحَ^(١) لِلْمُخَاطِبِ، نَحْوُ: «تَقُومُ»، بِخِلَافِ تَاءٍ: «تَعَلَّمَ».

فَ«أَقْوَمُ وَتَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ»: أَفْعَالُ مُضَارِعَةٍ؛ لِدَلَالَةٍ^(٢) الزَّوَائِدِ فِي أَوْلَاهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذُكُورَةِ^(٣).

وَ«أَكْرَمَ^(٤) وَرَجَسَ وَيَرَنَا وَتَعَلَّمَ»: أَفْعَالُ مَاضِيَّةٍ^(٥)؛ لِعَدَمِ دَلَالَةِ الزَّوَائِدِ فِي أَوْلَاهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذُكُورَةِ.

وَهُوَ، أَيِّ: الْمُضَارِعُ^(٦) الْمُجَرَّدُ مِنَ النُّونَيْنِ^(٧) وَمِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مَرْفُوعٌ أَبَداً، بِالْتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَيَسْتَمِرُ عَلَى رَفِعِهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيُنْصَبُ، أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُ^(٨).

(١) في «ب» و«س» و«ع» والوفائي (ق ١٠٦ ب): «أَنْ تَكُونَ»، قال الوفائي: «وفي بعض النسخ: بِشَرْطٍ أَنْ تَصْلُحَ، وإنما قال تصلح ولم يقل كما تقدم قبلها؛ لأن التاء المثناة الفوقية لا تختص بالخطاب؛ لأنها تكون أيضا للغائب والغائبين، فتقول: هِنْدٌ تَقُومُ، وَالْهَنْدَانِ تَقُومَانِ».

(٢) في «س»: «لِدَلِيلِ»، ونص الناسخ في الحاشية على ورود المثبت في نسخة.

(٣) المعاني المذكورة هي التكلم والخطاب والغيبة، وهذه الحروف تكون مضمومة في فعل ماضيه على أربعة أحرف، نحو: أكرم، وتكون مفتوحة فيما عدا ذلك. الدرة السننية للوفائي (ق ١٠٧ أ).

(٤) في «ي»: «بِخِلَافِ: أَكْرَمَ»، والسطر كله لا يوجد في «ز».

(٥) كان الوجه أن يقول بدل «أفعال ماضية»: ليست أفعالاً مضارعاً. حاشية القليوبي (ق ٢٥ أ).

(٦) في «ز»: «أَيِّ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ».

(٧) هما نون الإناث ونون التوكيد. حاشية القليوبي (ق ٤٤ أ).

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ١٥) والوفائي (ق ١٠٨ ب) زيادة: «وَلِكُلٌّ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ عَدْدٌ يَحْصُرُهُ».

فَالنَّوَاصِبُ لِلمُضَارِعِ وَفَاقًا وَخِلَالًا فَا عَشَرَةً عَلَى مَا هُنَا^(١).

وَالْمُتَقْتُقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةً، وَهِيَ:

أَنِ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ النُّونُ، تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لِفُظُّاً أَوْ مَحَلًا^(٢)، وَهِيَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ^(٣)، تُسْبِكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا بِمَصْدَرٍ^(٤)، فَلِذَلِكَ تُسَمَّى مَصْدَرِيَّةً.

مِثَالُ ذَلِكَ^(٥): «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ»، التَّقْدِيرُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرِبِكَ»، فَأَنْ: حَرْفُ مَصْدَرٍ^(٦) وَنَصْبٌ وَاسْتِقْبَالٌ، وَتَضْرِبَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

(١) في «ب» والمطبوع (ص ١٥): «عَلَى مَا ذُكِرَ هُنَا»، وفي «ز»: «عَلَى مَا ذَكَرُهُ هُنَا»، قال الشلبي: «وقول الشارح - رحمه الله - عَلَى مَا هُنَا، ليس المراد منه أنها ذكرت أكثر من هذا في غير هذا الباب، بل المراد أن غير المصنف لا يرى أنها عشرة، بل الناصب بنفسه عنده أربعة». الدرر الفرائد (ق ٦ ب).

(٢) في «أك»: «لِفُظًا وَمَحَلًا»، وفي «س»: «تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لِفُظًا، وَالْمَاضِي مَحَلًا»، قال الشنوا尼: «وَالْمَاضِي مَحَلًا، كذا في بعض النسخ، وفيه نظر». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٥٩)، وقال الفيشي (ق ١٥ ب): «وفي بعض النسخ: تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لِفُظًا، وَالْمَاضِي مَحَلًا، وهذه النسخة فاسدة؛ لأن الماضي لا إعراب له لا لفظا ولا محلا؛ لأنه مبني باتفاق»، وقال القليوبي (ق ٢٥ ب): «لِفُظًا، أي إن كان معربا، أو مَحَلًا إن كان مبنيا، وفي بعض النسخ: تَنْصِبُ الْمَاضِي مَحَلًا، وهو خلاف الصواب؛ إذ لا يحكم على محل الماضي إلا في الجزم فقط».

(٣) الموصول الحرفى: كل حرف أول مع ما بعده بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد. فتح رب البرية (ق ٨٤)، قال ابن علان (ق ٧٨ ب): «وَنَظَمُوهَا عَلَى الْمُخْتَارِ شِيخِ شِبْوَخَنَا الْمُحَقَّقِ عَبْدِ الرَّوْفِ الْوَاعِظِ:

إِنْ رُمْتَ مَوْصُولَ الْحُرُوفِ نَطَمَا فَذَاكَ أَنَّ أَنْ وَلَوْ وَكَيْ مَا

(٤) الذي يظهر أن المسبك بال المصدر صلتها فقط، لا هي وصلتها. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٥٩)، وقال ابن الحاج: «قوله تسبك مع منصوبها فيه مسامحة؛ لأن المسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت هي آلة للسبك صح ذلك». العقد الجوهري (ص ٤٢).

(٥) في «س»: «كَفَوْلِكَ» بدل: «مِثَالُ ذَلِكَ»، قوله: «ذَلِكَ» لا يوجد في «ب».

(٦) «مَصْدَرٍ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، وجاء في «ز» و«ي»: «مَصْدَرِيّ».

وَالثَّانِي: لَنْ، وَهِيَ^(١) حَرْفُ لِنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٢)، نَحْوُ: «لَنْ نَبْرَحَ»^(٣)، فَلَنْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ، وَنَبْرَحُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَالثَّالِثُ: إِذْنُ، وَهُوَ^(٤) حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوُ: «إِذْنُ أَكْرِمَكَ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ»، فَإِذْنُ: حَرْفُ جَوَابٍ وَنَصْبٍ^(٥)، وَأَكْرِمَكَ^(٦): مَنْصُوبٌ بِإِذْنٍ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْمِيمِ^(٧).

وَشَرْطُ النَّصْبِ بِإِذْنٍ: أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ^(٨)، مُتَصَلٌ^(٩) بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَصْلُهُ مِنْهَا بِالْقَسْمِ^(١٠).

وَالرَّابِعُ: كَيِ الْمَصْدَرِيَّةُ، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ^(١١) عَلَيْهَا لَامُ التَّعْلِيلِ لِفُظًا، نَحْوُ:

(١) في «أ» و «ز» و «ك»: «وَهُوَ».

(٢) أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبلاً. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٤٢).

(٣) سورة طه، الآية (٩١)، وفي «ي» زيادة: «عَنْهَا».

(٤) في «ز»: «وَهِيَ».

(٥) في «ي» زيادة: «وَجَزَاءٍ».

(٦) في «ز» و «ك» و «ي» زيادة: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ١٥) زيادة: «وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ».

(٨) في «ك»: «مُسْتَقْبَلًا»، قال القليوبي (ق ٤٥ أ): «وفي نسخة: بنصب مستقبلاً، فال فعل عطف على الضمير، ف تكون مسلط عليه»، وقال المدابغي (ق ١٠٣ ب): «وحينئذ فمستقبلاً خبر تكون».

(٩) في «ك»: «مُتَصَلًا».

(١٠) أو بلا النافية، كقولك: «إِذْنٌ لَا أُهِينَكَ»، جواباً لمن قال: «غَدَّا آتَيْتِي إِلَيْكَ». فتح رب البرية للبنطي (ق ٨٦).

(١١) في «س»: «الدَّاخِلُ».

﴿لِكَيْلَاتَأْسُوا﴾^(١)، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «كَيْ لَا تَأْسُوا»، فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، إِذَا قُدِّرَتِ اللَّامُ قَبْلَهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنَيَّتها.

فَاللَّامُ: حَرْفٌ تَعْلِيلٌ وَجَرٌ^(٢)، وَكَيْ: حَرْفٌ مَصْدَرٌ^(٣) وَنَصْبٌ، وَلَا: حَرْفٌ نَفْيٌ^(٤)، وَتَأْسُوا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِكَيْ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ.

فَإِنْ لَمْ يَتَقدَّمْ^(٥) كَيْ لَامُ التَّعْلِيلِ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، فَكَيْ تَعْلِيلِيَّةٌ^(٦)، وَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوبًا^(٧).

وَالنَّوَاصِبُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا^(٨) سِتَّةٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّاَصِبَ بَعْدَهَا أَنْ مُضْمَرَةً^(٩)، وَهِيَ:

(١) سورة الحديد، الآية (٢٣).

(٢) وال مجرور الاسم المنسب من كي ومعمولها. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٧٩ أ).

(٣) في «ب» و«ز» و«ع» و«ي»: «مَصْدَرِيٌّ».

(٤) في «ب» زيادة: «وَاسْتِقبَالٍ».

(٥) في «أ» و«ك» والمطبوع (ص ١٥): «تَتَقدَّمْ»، وجاء في «ع» و«ك» و«ي» زيادة كلمة: «عَلَى». قال الوفائي: «كَيْ: مفعول مقدم، وَلَامُ: فاعل مؤخر».

(٦) أي حرف جر مفيد للتعليل، بمنزلة اللام، أي دالة أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٧٩ ب).

(٧) قال النبتيي: «وفي بعض النسخ: جَوَازًا، والمراد به الجواز المقابل للامتناع، الصادق بالواقع، ولا يحمل على مذهب الكوفيين؛ لأن الناصل عندهم إنما هو كي». فتح رب البرية (ق ٨٧ أ)، وقال ابن علان (ق ٨٢ ب): «قوله: جَوَازًا، هذا في بعض النسخ، وهو مذهب الكوفيين، وفي بعضها: وجوبا، وهو مذهب البصريين».

(٨) أي في نصبه للفعل المضارع بنفسها، أو بأن مضمرة بعدها. فتح رب البرية للنبتيي (ق ٨٧ ب).

(٩) في «ي» زيادة: «وُجُوبًا».

لَامَ كَيِ التَّعْلِيلِيَّةُ^(١)، وَأُضِيفَتْ إِلَى كَيِ^(٢) لِأَنَّهَا تَخْلُفُهَا^(٣) فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَحْذِفَ الْلَّامَ، وَتُعَوَّضَ عَنْهَا كَيِ، وَتَقُولُ: «جِئْتُكَ كَيِ أَزُورَكَ»، فَأَزُورَكَ: مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ الْلَّامِ جَوَازًا.
وَتُسَمَّى هَذِهِ الْلَّامُ: لَامَ التَّعْلِيلِ^(٤).

وَالثَّانِيَةُ: لَامُ الْجُحُودِ، أَيْ: لَامُ النَّفْيِ، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ^(٥) فِي خَبَرِ كَانَ الْمَنْفِيَّةَ بِمَا، أَوْ فِي خَبَرِ يَكُونُ^(٦) الْمَنْفِيَّةَ بِلَمْ، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٧) ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾^(٨) فَيُعَذَّبَ وَيَغْفَرَ: مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وُجُوبًا.

(١) قال الفيشي (ق ١٦ أ): «التعليلية: نعت للام».

(٢) عند القليوبي (ق ٢٦ ب): «وَنِسْبَتْ إِلَى كَيِ»، قال: «أي ونسبت اللام إلى كي؛ لأن كي تخلف اللام في إفادة التعليل، هذا صريح كلامه، وعليه فكان الوجه أن يقول ونسبت كي إلى اللام؛ لأن الفرع ينسب إلى الأصل لا عكسه، إلا أن يراد بالنسبة الإضافة كما في بعض النسخ».

(٣) أي لأن اللام تخلف كي، يعني تقوم مقامها. فتح رب البرية للنبتي (ق ٨٧ ب).

(٤) ويقال لها أيضا لام العلة، وهي جارة لمصدر مؤول، فتفقول في جئتك لأزورك مثلا: جئتك للزيارة، أي لأجلها. حاشية الإبراشي (ق ٧٣ ب).

(٥) في «سن» والمطبوع (ص ١٦): «وَهِيَ الزَّائِدَةُ الْوَاقِعَةُ»، قال الشلبي: «وَهِيَ الزَّائِدَةُ، وَفِي نسخة: وَهِيَ الْوَاقِعَةُ». الدرر الفرائد (ق ١٨ أ)، وقال النبتي: «وَهِيَ، أي لام الجحود الواقعه سواء على سبيل الزيادة عند الكوفيين، أو لا عند البصريين، وفي نسخة: وَهِيَ الزَّائِدَةُ». فتح رب البرية (ق ٨٨ أ)، وقال الفيشي (ق ١٦ أ): «الْوَاقِعَةُ: هذه النسخة تجري على مذهب البصريين ومذهب الكوفيين»، وقال ابن علان (ق ٨٣ أ): «قوله: الزائدة، قال الكوفيون: هي زائدة للتأكيد».

(٦) في «ع»: «يَكُنْ».

(٧) سورة الأنفال، الآية (٣٣).

(٨) سورة النساء، الآيات (١٣٧، ١٦٨).

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الَّامْ لَامُ الْجُحُودِ؛ لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةً بِالْكَوْنِ الْمَنْفِيِّ، وَالنَّفْيُ يُسَمَّى جُحُودًا.

وَالثَّالِثَةُ: حَتَّى الْبَحَارَةُ الْمُفِيدَةُ لِلْغَايَةِ^(١)، نَحْوُ: «حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»^(٢)، أَوْ لِلتَّعْلِيلِ^(٣)، نَحْوُ: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، فَيَرْجِعُ وَتَدْخُلُ^(٤): مَنْصُوبًا بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ حَتَّى وُجُوبًا.

وَالرَّابِعَةُ وَالخَامِسَةُ^(٥): **الْجَوَابُ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةِ لِلسَّبِيلِيةِ**^(٦)، **وَالْوَاوُ الْمُفِيدَةِ لِلْمَعِيَّةِ**^(٧)، الْوَاقِعَتَيْنِ^(٨) بَعْدَ الْأَمْرِ، نَحْوُ: «أَقْبِلَ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أَوْ: «وَأَحْسِنَ إِلَيْكَ»^(٩).

(١) أي لانتهاء الغاية، وهي نهاية الشيء، والمعنى أن حتى مفيدة لانتهاء ما قبلها عند حصول ما بعدها، وعلامة كونها للغاية أن يصلح في موضعها «إلى». فتح رب البرية للنبيتي (ق ٨٨ ب).

(٢) سورة طه، الآية (٩١).

(٣) في «ز»: «أَوَ التَّعْلِيلُ»، وعلامة كونها للتعميل أن يحسن في موضعها «كي». فتح رب البرية (ق ٨٩ أ).

(٤) في «ع» زيادة: «هُمَا فِعْلَانٌ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «وَالرَّابِعُ وَالخَامِسُ»، قال النبيتي: «وَالرَّابِعَةُ وَالخَامِسَةُ مِنَ الستة». فتح رب البرية (ق ٨٩ ب).

(٦) أي التي يقصد بها الجزء مع العطف. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٧) أي مع العطف أيضا بخلاف المفيدة للعطف وحده. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٨) قال ابن الحاج: الْوَاقِعَتَيْنِ بالتشني، وهي الصواب، وفي بعض النسخ: الْوَاقِعَةُ، بالإفراد وهي غير ظاهرة. العقد الجوهري (ص ٤٣).

(٩) أي ليكن منك إقبال إلى إحسان أو وإحسان مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال، وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له، وهكذا في كل مثال. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٩٠).

وَبَعْدَ النَّهْيِ، نَحُو: «لَا تُخَاصِمْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ»، أَوْ: «وَيَغْضَبَ».

وَبَعْدَ الْعَرْضِ^(١)، نَحُو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ عِلْمًا»، أَوْ: «وَتُصِيبَ عِلْمًا».

وَبَعْدَ التَّحْضِيضِ^(٢)، نَحُو: «هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ»، أَوْ: «وَيَشْكُرَ»^(٣).

وَبَعْدَ التَّمَنِّي^(٤)، نَحُو: «لَيْتَ لِي مَا لَا فَاتَّصَدَقَ مِنْهُ»، أَوْ: «وَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ».

وَبَعْدَ التَّرْجِي^(٥)، نَحُو: «لَعَلَّى أَرَاجُ الشَّيْخَ فَيَفْهَمَنِي»، أَوْ: «وَيَفْهَمَنِي»^(٦).

وَبَعْدَ الدُّعَاءِ^(٧)، نَحُو: «رَبِّ وَفَقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا»، أَوْ: «وَأَعْمَلَ صَالِحًا».

وَبَعْدَ الْإِسْتِفَاهَامِ^(٨)، نَحُو: «هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ فَأَمْضِي إِلَيْهِ؟»، أَوْ: «وَأَمْضِي إِلَيْهِ؟».

(١) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «أَوْ بَعْدَ الْعَرْضِ»، والعرض: طلب بلين ورفق. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٢) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّحْضِيضِ»، والتحضيض: الطلب المؤكد، ويقال بحث وإزعاج. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٣) في «ز» و«ي»: «فَيَشْكُرَكَ أَوْ وَيَشْكُرَكَ».

(٤) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّمَنِّي»، والتمني: طلب مala طمع فيه أو ما فيه عسر. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٥) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ١٦): «أَوْ بَعْدَ التَّرْجِي»، والترجي: طلب الأمر المحبوب، والإشراق من المكروره. حاشية القليوبي (ق ٢٧ أ).

(٦) قال النبتيي: بالتشديد ويجوز التخفيف. فتح رب البرية (ق ٩١).

(٧) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الدُّعَاءِ»، الدعاء: الطلب من الأعلى. فتح رب البرية للنبتيي (ق ٩١ ب).

(٨) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الْإِسْتِفَاهَامِ»، والاستفهام: طلب الفهم والتفسير. حاشية القليوبي (ق ٤٦ ب).

وَبَعْدَ النَّفِيِ الْمَحْضِ^(١)، نَحْوُ: «لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فِيمُوتَ»، أَوْ: «وَيَمُوتَ». فَالْجَوَابُ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاءِ فِي هَذِهِ الْأُمْثَلَةِ كُلُّهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوبًا^(٢).

وَلَوْ قَالَ: «وَالْفَاءُ وَالْوَاءُ فِي الْجَوَابِ» لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مَنْصُوبٌ لَا نَاصِبُ.

وَالسَّادِسُ^(٣): أَوِ التَّيِّبَنِي إِلَّا، نَحْوُ: «لَا قُتْلَنَ الْكَافِرُ أَوْ يُسْلِمُ»، أَوِ إِلَى، نَحْوُ: «لَا لَرَمَنَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»^(٤)، فَيُسْلِمَ وَتَقْضِي^(٥): مَنْصُوبًا بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ «أَوْ» وُجُوبًا^(٦).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ «أَنْ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ: الْلَّامُ، وَكَيِّ التَّعْلِيلِيَّةُ، وَحَتَّى، وَبَعْدَ ثَلَاثَةَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَهِيَ: الْفَاءُ، وَالْوَاءُ، وَأَوْ.

(١) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ النَّفِيِ الْمَحْضِ»، والنفي الممحض: غير الراجع إلى معنى الإثبات، فخرج النفي التالي استفهاما تقريريا، نحو: «أَلَمْ تَأْتِنِي وَأَحْسِنْ إِلَيْكَ» إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، والنفي المتلو بنفي، نحو: «مَا تَرَأَلْ تَأْتِينَا فَتَحَدَّثُنَا»؛ لأن جوهرا «تزال» يقتضي النفي فإذا دخل عليه نفي اقتضى إثبات ما بعده، والمتقوض بـإلا، نحو: «مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَشَحَدَنَا». فتح رب البرية للنبيتي (ق ٩٢).

(٢) هذه المسألة تسمى مسألة الأجوية الشمانية، وقد جمعها بعضهم في قوله: مُرْ وَانَهُ وَادِعُ وَسَلْ وَاعْرِضُ لَحَضِّهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفِيُّ قَدْ كَمُلا

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ١٦): «وَالسَّادِسَةُ»، قال النبيتي: «وَالسَّادِسُ مِنَ النَّوَاصِبِ الْمُخْتَلِفَ فِيهَا». فتح رب البرية (ق ٩٢ ب).

(٤) مثال الشيخ يصلح أن تكون «أو» فيه بمعنى «إلى» التي للغاية، وأن تكون بمعنى «إلا» التي للاستثناء. فتح رب البرية للنبيتي (ق ٩٢ ب)، وقال الشنواني (ق ٦٥ أ): «المثال يكتفي بالاحتمال».

(٥) في «أ» و«ي»: «وَتَقْضِيَنِي».

(٦) قال المدابغى (ق ٨٠٨ أ): ويوجد في بعض نسخ الشرح زيادة: «أَوِ التَّيِّبَنِي لِلتَّعْلِيلِ»، نَحْوُ: لَا لُطِيعَنَ اللَّهَ أَوْ يَعْفَرَ لِي».

وَالْجَوَازُ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ جَازِمًا^(١)، وَهِيَ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ.

فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا سِتَّةُ، وَهِيَ:

لَمْ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَلَمْ: حَرْفٌ^(٢) يَجْزِمُ الْمُضَارَعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَقْتُمُ: مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّانِي: لَمَّا الْمُرَادِفَةُ لِلَّمْ فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «لَمَّا يَضْرِبُ»، فَلَمَّا: حَرْفٌ^(٣) يَجْزِمُ الْمُضَارَعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَضْرِبُ: مَجْزُومٌ بِلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّالِثُ: أَلَمْ^(٤)، نَحْوُ: «أَلَمْ نَشَحَ»^(٥)، فَأَلَمْ: حَرْفٌ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٌ، وَنَسْرَحُ: مَجْزُومٌ بِأَلَمْ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالرَّابِعُ: أَلَمَّا أَخْتَهَا^(٦)، نَحْوُ: «أَلَمَّا أَحْسِنْ إِلَيْكَ»، فَأَلَمَّا: حَرْفٌ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٌ، وَأَحْسِنْ: مَجْزُومٌ بِأَلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

(١) الجزم في اللغة: القطع، وسميت هذه جوازات لأنها تقطع من الفعل حرقة أو حرفًا. حاشية الإبراشي (ق ٧٧ أ).

(٢) في «ي»: «حَرْفُ نَفْيٍ» بزيادة: نَفْيٌ، ووضع فوق الزيادة حرف الخاء؛ للدلالة على أنها ثابتة في بعض النسخ دون الأخرى.

(٣) في «ي»: «حَرْفُ نَفْيٍ»، بزيادة: نَفْيٌ.

(٤) في التحقيق أن «أَلَم» عين «لم»، وألماً عين «لما»، إلا أنهمما قرنا بهمزة الاستفهام، واستند امتراجها بهما حتى صارت كأنها جزء منهما فحصل التغاير. فتح رب البرية للنبتي (ق ٩٥ ب).

(٥) سورة الشرح، الآية (١)، وفي «ي» زيادة: لَكَ صَدَرَكَ، وفي «ز» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: لَكَ فقط.

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ١٧): «وَهِيَ أَخْتُهَا».

وَالخَامِسُ: لَامُ الْأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿لِنُفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾^(١)، فَيُنْفَقُ: مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَامُ الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَامُ الْأَمْرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ لَامَ الدُّعَاءِ^(٢) تَأْدِبًا، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِي عَلَيْنَا رِبُّكَ﴾^(٣)، فَيَقْضِي: مَجْزُومٌ بِلَامِ الدُّعَاءِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَدْفُ الْيَاءِ.

وَالسَّادِسُ: لَا الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي النَّهْيِ، نَحْوُ: ﴿لَا تَنْهَفُ﴾^(٤)، فَلَا: حَرْفُ نَهْيٍ وَجَزْمٍ، وَتَنْهَفُ: مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَا(٥) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَا النَّاهِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأْدِبًا، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذنَا﴾^(٦)، فَلَا: حَرْفُ دُعَاءٍ وَجَزْمٍ، وَتُؤَاخِذْ^(٧): مَجْزُومٌ بِلَا الدُّعَائِيَّةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ^(٨) اثْنَا عَشَرَ جَازِمًا^(٩)، وَهِيَ:

(١) سورة الطلاق، الآية (٧).

(٢) في «ي»: «وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً».

(٣) سورة الزخرف، الآية (٧٧).

(٤) سورة هود، الآية (٧٠).

(٥) في «ك»: «وَالسَّابِعُ لَا» ووضع الناسخ فوق «السابع» حرف «ن»، وأشار في الحاشية إلى ثبوتها في نسخة.

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٧) في «س» و«ع»: «وَتُؤَاخِذنَا»، وفي «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: «فَعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٨) يسمى الأول منهما: شرطًا؛ لتعلق الحكم عليه، ويقال: فعل الشرط أيضاً، ويسمى الثاني: جواباً وجزاءً؛ لترتبه على الشرط كجواب السؤال، ولو قوع مضمونه جزاء لمضمون الشرط. حاشية القليوبى (ق ٢٨ ب).

(٩) ما يجزم فعلين ستة أقسام: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو «إن وإذما»، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو «من»، وما وضع للدلالة =

إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ - بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ - وَهِيَ حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارَعَ لَفْظًا وَالْمَاضِيَّ مَحَلًا، وَتَقْلِبُ^(١) مَعْنَى الْمَاضِيِّ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، عَكْسُ لَمْ، نَحْوُ:
«إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَمْتُ»، فَإِنْ: حَرْفٌ شَرْطٌ وَجَزْمٌ، وَقَامَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، فِي مَحَلٍ جَزْمٍ بِإِنْ، وَرَيْدٌ: فَاعِلُ قَامَ، وَقَمْتُ: جَوابُ الشَّرْطِ.

وَالثَّانِي: مَا الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٢)، فَمَا: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ^(٣)، وَتَفَعَّلُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، مَجْزُومٌ بِمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيَعْلَمُ: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا^(٤)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّالِثُ: مِنْ الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُبَحَّرَ بِهِ﴾^(٥)، فَمِنْ: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ^(٦)، وَيَعْمَلُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، مَجْزُومٌ^(٧) بِمِنْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ

= على من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو «ما ومهما»، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو «متى وأيان»، وما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو «أين وأني وحيثما»، وما هو متعدد بين الأربعه الأخيرة وهو «أي» فهي بحسب ما تضاف إليه. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٨٧ ب).

(١) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ١٧): «وَيَقْلِبُ».

(٢) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٣) «وَجَزْمٌ» لا توجد في «ب»، وأما محل ما من الإعراب، فقال محسن (ق ٢٢ ب): «في محل نصب بتفعلوا على أنها مفعول به مقدم وجوباً لأنَّه شرط»، وقال الأجهوري (ق ٥٠ ب): «مبتدأ في محل رفع، وجملة يَعْلَمُهُ اللَّهُ: خبر».

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ١٧) زيادة: «بِمَا».

(٥) سورة النساء، الآية (١٢٣).

(٦) من: اسم شرط وهي مبتدأ في محل رفع، وخبره: جملة الشرط، وقيل جواب الشرط، وقيل هما. حاشية محسن (ق ٢٣ أ).

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ١٧) «وَهُوَ مَجْزُومٌ»، بزيادة: وَهُوَ، وفي «ك»: «مَجْزُومٌ أَيْضًا»، بزيادة: أَيْضًا.

السُّكُون^(١)، وَيُجْزِي: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِمَنْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ آخِرِهِ.

وَالرَّابِعُ: مَهْمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْنِي بِهِ مِنْ إِيمَانٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، فَمَهْمَا: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٌ^(٣)، وَتَأْنِي: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَهْمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَيَاءِ^(٤)، وَبِهِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْنِي، وَمِنْ أَيَّةٍ: بَيَانُ لِمَهْمَا^(٥)، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي بِهِ، وَلِتَسْحَرَ^(٦): فِعْلُ مُضَارِعٍ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ لَامَ كَيِّ^(٧)، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا^(٨)، وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ^(٩)، وَبِهَا: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ^(١٠)،

(١) (وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ) لا توجد في «أ» و«ب» والمطبوع (ص ١٧).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).

(٣) وهي إما مبتدأ والجملة بعدها خبر، وإما في محل نصب بفعل ممحوف من باب الاشتغال على حد: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، أي: تحضر مهما تأتنا به، والأول أرجح. حاشية محاسن (ق ٤٢٣ أ).

(٤) في «ز» زيادة: «وَنَا: مَفْعُولٌ»، وفي «ي»: «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ»، وفي المطبوع (ص ١٧) «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ».

(٥) في «ك» و«ي»: «جَارٌ وَمَجْرُورٌ بَيَانٌ لِمَهْمَا».

(٦) في «أ» و«ز» و«س» و«ي»: «وَلِتَسْحَرَنَا».

(٧) في «ي» زيادة: «وَعَلَامَةٌ تَصْبِيَةُ الْفَتْحَةِ».

(٨) في «ي» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ»، وقال الشنواني: «وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا، كذا في بعض النسخ، والصواب: وُجُوبًا، كما في بعض آخر». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٦٨).

(٩) «بِهِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(١٠) في «ك» و«ي»: «بِتَسْحَرَنَا»، قوله: «وَبِهَا: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع».

وَفَمَا: الْفَاءُ^(١): رَابِطَةُ لِلْجَوَابِ^(٢)، وَمَا: نَافِيَةٌ، وَنَحْنُ: اسْمُهَا^(٣)، إِنْ قُدْرَتْ حِجَازِيَّةً، وَلَكَ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُؤْمِنِينَ، وَبِمُؤْمِنِينَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبْرٌ مَا، وَجُمْلَةُ **﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾** فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ^(٤).

وَالْخَامِسُ: إِذْمًا، كَقُولِهِ:

وَإِنَّكَ إِذْمًا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَاهُ تَأْمُرُ آتِيَاً^(٥)

(١) في المطبوع (ص ١٧): «بِتَسْحَرِ، وَالْفَاءُ رَابِطَةٌ»، فليس فيه: «فَمَا».

(٢) إنما قرن الجواب بالفاء، لأن الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطا فوجب اقترانها بالفاء. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠١ ب).

(٣) في المطبوع (ص ١٧) زيادة: «في محل رفع».

(٤) وكذا كل جملة وقعت بعد الفاء الرابطة للشرط بجزائه. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠١ ب).

(٥) لم يوقف له على قائل، وهو من بحر الطويل، ووجد في بعض النسخ: آبيا وهو الامتناع، وتلف بمعنى تجد، وإعرابه: «وإنك»: الواو: بحسب ما قبلها، وإن: حرف توكيده ونصب، والكاف: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، إذما: حرف جزم بمنزلة إن الشرطية يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، تأت: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر تقديره أنت، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول لتأت، والجملة الشرطية ومعمولها في محل رفع خبر إن، «أنت»: أن: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب، أمر: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، به: جار ومحروم متعلق بأمر، والضمير عائد الموصول، تلف: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر تقديره أنت، مَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول تلف، إيه: مفعول به مقدم لتأمر، تأمر: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره أنت، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير من إيه، آبيا: حال من «مَنْ» وهو منصوب بالفتحة.

شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ١ ب).

فإِذْمَا: حَرْفُ شَرْطٍ^(١) عَلَى الْأَصْحَحِ^(٢)، وَتَأْتِ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِيَادِمَا^(٣)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَتُلْفِ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٤)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ أَيْضًا.

وَالسَّادِسُ: أَيٌّ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَمَّا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُحْسَنَ﴾^(٥)، فَأَيًا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ مَنْصُوبٌ بِتَدْعُوا^(٦)، وَمَا: صِلَةٌ^(٧)، وَتَدْعُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِيَاءً، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ^(٨)، وَفَلَهُ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوابِ، وَلَهُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقْدَمٌ، وَالْأَسْمَاءُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْحُسْنَى: نَعْتُ الْأَسْمَاءِ، وَجُمْلَةُ ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُحْسَنَ﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمِ جَوابِ الشَّرْطِ.

وَالسَّابِعُ: مَتَى، نَحْوُ قَوْلِهِ:

مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٩)

(١) في «ي» وحاشية «س» زيادة: «وَجَزْمٌ».

(٢) هذا مذهب سيبويه لأنها عنده لمجرد تعليق الجواب على الشرط، ومقابل الأصح أنها ظرف زمان بمعنى متى. حاشية محاسن (ق ٢٣ ب).

(٣) «وَهُوَ مَجْزُومٌ بِيَادِمَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك»، و«يَادِمَا» فقط لا توجد في «ع».

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٥) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٦) على أنه مفعول به مقدم، منصوب وعلامة نصبه فتح آخره. فتح رب البرية للنبتيي (ق ١٠١ ب).

(٧) صلة: أي زائدة، وإنما قال صلة تأدبا. فتح رب البرية للنبتيي (ق ١٠١ ب).

(٨) والواو: ضمير الفاعل. فتح رب البرية للنبتيي (ق ١٠١ ب).

(٩) قائله سحيم بن وثيل، وهو من بحر الوافر، وصدره: «أَنَا ابْنُ جَلَّ وَطَلَّعُ الشَّنَّاِيَا»، وهذا الصدر وارد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ١٨)، وإعرابه: أنا: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع خبر، وابن: خبره مرفوع، وجلا: يحمل أن يكون علماً فيكون =

فَمَتَى: اسْمُ شَرْطِ جَازِمٌ، وَأَضَعُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَتَى، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ^(١) لِالتِّقاءِ السَّاكِنِينَ، وَالْعِمَامَةُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَتَعْرِفُونِي: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ نُونِ الرَّفِيعِ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ: تَعْرِفُونِي بِنُونِيْنِ، الْأُولَى نُونُ الرَّفِيعِ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوِقَايَةِ.

وَالثَّامِنُ: عَيَّانَ - بِفتحِ الْهَمْزَةِ - نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَعَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِيلٍ^(٢)

فَعَيَّانَ: اسْمُ شَرْطِ جَازِمٌ^(٣)، وَمَا: زَائِدَةٌ، وَتَعْدِلُ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٤)،

= مضافاً إليه، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبني على فتح مقدر على الألف للتذر لا محل له، والفاعل مستتر جوازاً يعود على محنوف، والتقدير: «أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها» فتكون جملة جلا صفة لرجل، «وطلاع»: الواو: حرف عطف، وطلاع معطوف على ابن وقيل على جلا، والثانيا: مضاف إلى معجور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتذر، متى: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو في محل نصب على الظرفية، وأضع: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنا، والعماممة: مفعول به منصوب، وتعروفي: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، والنون للوقاية، والناء مفعول. التفاتس الحسنية على الشواهد الأزهرية لحسن محمد فراج (ص ١٥-١٦) وشرح شواهد المبني (ق ٢٠).

(١) في «ك» والمطبوع (ص ١٨): «بِالْكَسْرَةِ».

(٢) عجز بيت صدره - كما قيل -: إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجَفَاءُ بَاتَ بِقَفْرَةٍ، وَقَائِلَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ. معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى لعثمان المكي الزبيدي (ص ١٦).

(٣) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمنية، وناصبه الفعل بعده. حاشية المدابغى (ق ١٤ ب).

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ز» و«ك».

وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ^(١)، وَتَنْزِلٌ: جَوَابُ الشَّرْطِ^(٢)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونٌ أَخِيرٍ، وَكَسْرُهُ عَارِضٌ^(٣).

وَالثَّاسِعُ: أَيْنَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا مُدِرِّكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٤)، فَأَيْنَ: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ^(٥)، وَمَا: صِلَةٌ، وَتَكُونُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٦)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيُدْرِكُمْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَاجْزُومٌ^(٧)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ الْكَافِ الْأُولَى، وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ: فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَالْمَوْتُ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وَالعَاشِرُ: أَنِّي - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ - نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَأَصْبَحْتَ^(٨) أَنِّي تَأْتِهَا تَسْتَحِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجِجَهَا^(٩)

(١) الريح: فاعل تعدل، وضميرها: فاعل تنزل. الدرة السنية للوفائي (ق ١٣٦ أ).

(٢) في المطبوع (ص ١٨) زيادة: «وَهُوَ مَاجْزُومٌ» وكذا في «ي» لكن دون قوله: «وَهُوَ».

(٣) كسره عارض لموافقته الروي في حركته. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠٢ ب).

(٤) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٥) في محل نصب على أنه خبر تكونوا مقدم، والواو: اسمها، والظاهر أن تكون تامة، والواو: فاعل، وأين: ظرف مكان في محل نصب متعلق بها. وانظر الدرة السنية للوفائي (ق ١٣٦ أ).

(٦) «وَهُوَ مَاجْزُومٌ» لا توجد في «س» و«ك».

(٧) «وَهُوَ مَاجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك».

(٨) «فَأَصْبَحْتَ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» و«حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجِجَهَا» لا توجد في «ب» و«س» و«ك»، وتوجد في حاشية «أ» مستدركة، فالثابت في كثير من النسخ: «أَنِّي تَأْتِهَا تَسْتَحِرْ بِهَا تَجِدْ» فقط، ولهذا قال القليوبـي (ق ١٢٩ أ): «لعله تمثيل من الشارح، وليس جزءا من البيت».

(٩) هذا البيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، وإن رأيه: «فَأَصْبَحَت»: الفاء: بحسب ما قبلها، وأصبحت: فعل ماضٌ ناقص، والتاء: اسمها مبني على الفتح في محل رفع، وأنـي: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، وتأـتـ: فعل مضارع =

فَاتَّى: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَأْتِهَا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(١)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ حَدْفُ الْيَاءِ، وَتَسْتَجِرُ: بَدْلُ مِنْهُ، وَتَجِدُ: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْحَادِي عَشَرَ: حَيْثُمًا، نَحْوُ قَوْلِهِ:

حَيْثُمًا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ لِهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(٣)

= مجزوم بأنى على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، و«ها»: ضمير مفعول في محل نصب، وتستجر: فعل مضارع بدل من تأت بدل اشتتمال مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وبها: جار و مجرور متعلق بتستجر، وتجد: فعل مضارع مجزوم بأنى على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وحطبا: مفعول به منصوب، وجزلا نعت لحطبا ونعت المنصوب منصوب، ونارا: الواو عاطفة، ونارا: معطوف على حطبا منصوب بالفتحة، وتأججا بحذف إحدى التاءين على أحد التأويلات، والألف: للإطلاق والأصل تأجج، أي: تتوقف، وفاعله ضمير يعود على «ناراً»، والجملة صفة لها، وجملة أني وفعل الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح. معالم الاهتمام لعثمان المكي (ص ١٧-١٨) والنفائس الحسينية لحسن محمد (ص ١٧-١٨).

(١) (وَهُوَ مَجْزُومٌ) لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٢) (وَهُوَ مَجْزُومٌ) لا توجد في «أ» و«ب» و«ع» و«ك».

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولا يعلم قائله، والغابر يطلق على الباقى ويطلق على الماضى فهو من الأضداد، لكن المراد هنا المعنى الأول، وإعرابه: حيثما: اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وتستقم: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ويقدر: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولك: جار و مجرور متعلق بيقدر، والله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونجاحا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و«في غابر»: في حرف جر، وغابر: اسم مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بيقدر أو بنجاحا، وغابر مضاف، والأzman: مضاف إليه مجرور. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق ٣ ب) والنفائس الحسينية لحسن محمد (ص ١٨-١٩).

فَحَيْثُمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَسْتَقِمْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(١)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَيُقَدَّرُ: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا^(٣).

وَالثَّانِي عَشَرَ: كَيْفَمَا^(٤)، تَحْوُ^(٥): «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فَكَيْفَمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَجْلِسْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٦)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ^(٧)، وَأَجْلِسْ: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٨)، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّسْخِ: «وَإِذَا فِي الشِّعْرِ»^(٩)، زِيادةً عَلَى الشَّمَائِيَّةِ عَشَرَ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِذَا تُصِبِّكَ حَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ^(١٠)

(١) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و «ب» و «س» و «ع» و «ك»، والوارد في «ي»: «فَهُوَ مَجْزُومٌ».

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «ب» و «س» و «ع» و «ك».

(٣) «أَيْضًا» لا توجد في «أ» و «ب» و «ك».

(٤) كييفما موضوع للدلالة على الحال، ثم ضمن معنى الشرط، الجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين، وإنما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فلا يصح: كييفما تجلس ذهب. حاشية أبي النجا (ص ٧٥).

(٥) في «أ» و «س» زيادة: «قَوْلِهِ»، وفي «ك»: «قَوْلِكَ».

(٦) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و «ب» و «س» و «ع» و «ك».

(٧) وفاعل «تجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنت، وفاعل «أجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنا. الدرة السنية للوفائي (ق ١٣٨ ب).

(٨) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و «ب» و «س» و «ع» و «ك».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص ١٩): «وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» بزيادة: «خَاصَّةً».

(١٠) في «ب» و «س» و «ك»: «فَتَجَمَّلِ»، وهذا عجز بيت لعبد قيس بن خفاف أو لحارثة بن بدر =

فَإِذَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ^(١)، وَتُصِّبُكَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ^(٢)، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ^(٣)، وَتَحْمِلُ: فِعْلُ أَمْرٍ^(٤)، وَفَاعِلُهُ مُسْتَقِرٌ فِيهِ وُجُوبًا^(٥)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَقُرِنَ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ^(٦)؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ طَلَبٍ^(٧).

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ «إِذَا» وَإِنْ كَانَتْ شَرْطاً عَيْرَ جَازِمٌ؛ حَمْلاً عَلَى «مَتَى»^(٨)، كَمَا أَهْمِلَتْ «مَتَى» حَمْلاً عَلَيْهَا، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «إِنَّ أَبَا بَكْرِ رَجُلٌ

= الغذائي، وصدره: «اسْتَغْنَى مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى»، وهذا الصدر وارد في «ع»، وإعرابه: استغن: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في محل رفع، ما: مصدرية ظرفية، أغناك: فعل ماض، والكاف: مفعول به في محل نصب، رب: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه في محل جر، بالمعنى: جار و مجرور متعلق بالفعل قبله، والخصاصة: الفقر وال الحاجة، وتحمل إما بالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعقف، وإما بالحاء المهملة، أي: تكلف المشقة. الفوائد الأجهورية (ق ٤٥).

(١) «جازِمٌ» لا توجد في «س» و«ك»، والأكثر أن يقال فيها إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه. فتح رب البرية للنبتي (ق ٤٠ ب).

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«س» و«ع» و«ك».

(٣) والكاف مفعول به، وخصاصة فاعل. الفوائد الأجهورية (ق ٤٥ ب).

(٤) فعل أمر مبني على السكون، وأشبع آخره بالكسرة للقافية. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠٥ أ)، وفي «ك»: «وَتَجَمَّلٌ».

(٥) في «ز» و«ك» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ».

(٦) «الْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) الجملة الطلبية يجب اقتراها بالفاء، لأنها لا تكون شرطا. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٠٥ أ).

(٨) بجامع أن كلاً ظرف زمان. الكواكب الدرية للدجاني (ق ٨٧ أ).

أَسِيفُ^(١)، وَإِنَّهُ مَتَّى يَقُولُ^(٢) مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ^(٣) النَّاسَ»^(٤).

رَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) فِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ^(٦) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٧).

(١) أَسِيف: فعال بمعنى فاعل من الأسف، وهو شدة الحزن والبكاء، والمراد رقيق القلب.
تعليق الدرة الشنوانية (ق ٦٩ أ).

(٢) لو أعملتها لقالت: «مَتَّى يَقُولُ» بالسكون. الفوائد الأجهورية (ق ٤٥ ب).

(٣) بضم أوله، والناس مفعوله، وضميره لأبي بكر - رضي الله عنه - ويحتمل أنه بفتح أوله، والناس فاعله، والمفعول ممحذف. الدرة السننية للوفائي (ق ٤٠ ب).

(٤) الحديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الرجل يأتى
بالإمام ويأتى الناس بالمأمور (١١ / ٢٣٥ حديث ٧١٣)، والإمام مسلم في صحيحه،
كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما
من يصلى بالناس (١١ / ٣١٣ - ٣١٤ حديث ٩٥) لكن ورد فيهما: «مَتَّى يَقُولُ» على
القياس، وأما رواية: «مَتَّى يَقُولُ» فروها الإمام أحمد في مسنده (٦ / ١٥٩، ١٥٠)،
. (٢٢٤)

(٥) الشیخ الإمام العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي
الティمی البغدادی الحنبلي، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها، وكان صاحب تصانیف
کثیرة شهیرة فی أنواع العلوم، أوصلها الدكتور عبد الحمید العلوچی فی كتابه مؤلفات
ابن الجوزی إلی (٥٧٤)، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. انظر ترجمته فی سیر
أعلام النبلاء للذهبي (٢١ / ٣٦٥ - ٣٨٤) وشذرات الذهب فی أخبار من ذهب لابن
العماد (٦ / ٥٣٧ - ٥٤٠).

(٦) جامع المسانيد لابن الجوزي (٨ / ٢٣٨ حديث ١٨ / ٧٤) وفيه: «مَتَّى يَقُولُ».

(٧) لعله يريد ما قاله ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع
الصحيح (ص ٥٨) ونص كلامه: «وَمَنْ تَشَيَّهَ مَتَّى بِإِذَا وَإِهْمَالِهَا قُولُ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا...» وذكره، ولم ينسبه لابن الجوزي في جامع المسانيد، بل لم يخرجه
أصلاً.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١)

الْمَرْفُوعَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةُ، وَهِيَ:

الْفَاعِلُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ».

وَالثَّانِي: **الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ:** «صُرِبَ زَيْدٌ» - بِضمِّ الضَّادِ،
وَكَسْرِ الرَّاءِ - .

وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: **الْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ، نَحْوُ:** «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَالخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَاسْمُ^(٢) أَخْوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَالسَّادِسُ: **خَبْرُ إِنَّ وَخَبْرُ^(٣) أَخْوَاتِهَا، نَحْوُ:** «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَالسَّابِعُ: **التَّابُعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ:**

أوَّلُهَا: **النَّعْتُ، نَحْوُ:** «جَاءَ زَيْدٌ الْكَاتِبُ».

وَثَانِيَهَا: **الْعَاطِفُ، نَحْوُ:** «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو».

وَ ثَالِثُهَا: **الْتَّوْكِيدُ، نَحْوُ:** «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ».

(١) أي وتقسم مرفوعات الأفعال، وهو الفعل المشار إليه بقوله: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا». حاشية محسن (ق ٤٢٠).

(٢) «اسْمٌ» لا توجد في «ز» و«ي».

(٣) «خَبْرٌ» لا توجد في «ي».

وَرَابِعُهَا: الْبَدْلُ، تَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخْوَكَ».

وَسَيَّاْتِي تَفْصِيلُهَا فِي أَبْوَابِ مُتَفَرِّقَةٍ^(١) عَلَى الْإِثْرِ^(٢)، عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ^(٣)، مُقَدَّمًا^(٤) الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.



(١) في المطبوع (ص ١٩): «فِي أَبْوَابِهَا، مُتَفَرِّقَةً».

(٢) يقال ذهب في إثر فلان - بكسر الهمزة وفتحها - إذا تبعه، وكان هذا في إثر ذاك - بالكسر - إذا جاء بعده. فتح رب البرية (ق ١٠٧ أ)، وعند محسن (ق ٢٤ أ): «في الإثر»، وقال: «أي: إثر إجمالها، إما متعلق بتفصيل أو حال منه، أو صفة لأبواب أو حال منها لوصفها».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ١٩): «عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بِعَيْنِهِ».

(٤) مقدما يجوز فيه كسر الدال على أنه اسم فاعل، ويكون حالا من فاعل «تفصيل» المحنوف، وما بعده منصوب، ويجوز فيه فتح الدال على أنه اسم مفعول، ويكون حالا من «أبواب»، وما بعده نائبه. حاشية محسن (ق ٢٤ أ) والدرة السنية للوفائي (ق ٤٤ ب) فالوجهان هما: «مُقَدَّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» و «مُقَدَّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

رَسْمَهُ^(١) بِعَضٍ خَوَاصِهِ^(٢) تَقْرِيباً عَلَى الْمُبْتَدَئِ، فَقَالَ: الْفَاعِلُ^(٣) : هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بِفِعْلِهِ، الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

نَحُوا: «قَامَ زَيْدٌ»، فَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ قَامٌ، وَقَامَ مَذْكُورٌ قَبْلَ زَيْدٍ.

فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَخَّراً عَنِ الْفِعْلِ.

وَهُوَ، أَيْ: الْفَاعِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمِرٌ.

فَالظَّاهِرُ يَرْفَعُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَائِبٍ^(٤)، وَلَا يَرْفَعُهُ الْأَمْرُ.

(١) في «لك»: «وَرَسَمَهُ»، والرسم عند علماء الميزان: التعريف بالعرضيات، وهي هنا: الرفع، وكونه مذكورا قبله فعله؛ إذ هما خارجان عن حقيقة الفاعل. حاشية ابن علان (ق ٩٤). أ.

(٢) خواصه جمع خاصة، وهي قسمان: مطلقة، وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى جميع ماءاته كالضاحك للإنسان، وإضافية وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغواره كالمشي للإنسان، وهي المرادة هنا. حاشية المدابغى (ق ١١٨). أ.

(٣) الفاعل لغة: من أوجد الفعل. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٢١ ب).

(٤) سواء كان بالياء نحو: يقوم، أو بالياء نحو: (هند) تقوم. حاشية محاسن (ق ٢٤ ب).

ثُمَّ الظَّاهِرُ^(١) أَقْسَامٌ:

الأَوَّلُ: الْمُفْرَدُ الْمُذَكَّرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُولُ زَيْدٌ».

الثَّانِي: الْمُعْتَنَى الْمُذَكَّرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدَان»، وَ«يَقُولُ الرَّيْدَان».

الثَّالِثُ: جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«يَقُولُ الرَّيْدُونَ».

الرَّابِعُ: جَمْعُ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الرَّجَالُ»، وَ«يَقُولُ الرَّجَالُ».

الخَامِسُ: الْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتْ هِنْدٌ»، وَ«تَقُومُ هِنْدٌ».

السَّادِسُ: مُثْنَى^(٢) الْمُؤَنَّثُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَانِ»، وَ«تَقُومِ الْهِنْدَانِ».

السَّابِعُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«تَقُومِ الْهِنْدَاتُ».

الثَّامِنُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْمُكَسَّرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهُنُودُ»، وَ«تَقُومِ الْهُنُودُ».

التَّاسِعُ: الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ أَخْوَكَ»، وَ«يَقُولُ أَخْوَكَ».

العَاشِرُ: الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): «قَامَ غَلَامِي»، وَ«يَقُولُ غَلَامِي».

(١) في «ك»: «ثُمَّ الظَّاهِرُ عَشَرَةً أَقْسَامٍ»، وفي «ي»: «عَلَى عَشَرَةً أَقْسَامٍ».

(٢) في «ز»: «الْمُثَنَّى».

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «أ» و «ب» و «ع».

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلُّهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ.

وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ^(١) - وَهُوَ مَا كَنَّى بِهِ^(٢) عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا - قِسْمَانِ^(٣): مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

وُكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا لِمُتَكَلِّمٍ^(٤) وَحْدَهُ، أَوْ وَمَعَهُ^(٥) غَيْرُهُ، أَوْ لِمُخَاطِبٍ^(٦)، أَوْ مُخَاطَبَةٍ^(٧)، أَوْ مُشَاهِدَةٍ^(٨)، أَوْ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبَيْنَ، أَوْ لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ، أَوْ لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ، أَوْ لِلْمُفْرَدَةِ^(٩) الْغَائِبَةِ، أَوْ لِمُشَاهَةٍ^(١٠) الْغَائِبِ مُطْلَقاً^(١١)، أَوْ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبَيْنَ، أَوْ لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ^(١٢).
وَحَاصِلُ كُلٌّ مِنْ قِسْمَيِ الْإِتَّصَالِ وَالْإِنْفَصَالِ اثْنَا عَشَرَ قِسْمًا،

(١) في المطبوع (ص ٢٠) والنبوطي (ق ١٠ ب) زيادة: «اثنا عشر صميرًا».

(٢) ما كني به: أي عرب به . حاشية الإبراشي (ق ٨٨ أ).

(٣) في «ز» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٢٠): «وَهُوَ قِسْمَانِ»، وقال محسن (ق ٢٥ أ): «الفاعل مبتدأ وقسمان خبره، وقوله: ما كني به إلخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر».

(٤) في «ز» و«س» و«ع»: «لِمُتَكَلِّمٍ».

(٥) في «ز» و«ع»: «أَوْ مَعَهُ».

(٦) في «ع» و«ك»: «لِمُخَاطِبٍ».

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٠): «لِمُخَاطَبَةٍ»، وفي «ع» و«ك»: «أَوْ لِمُخَاطَبَةٍ».

(٨) في «أ» و«س»: «مُشَاهِدَةٍ»، وفي «ب»: «مُشَاهِدَةٍ»، وفي «ع» و«ي»: «لِمُشَاهِدَةٍ»، وفي «ز»: «لِمُشَاهَةٍ».

(٩) في «أ» و«ب» والمطبوع (ص ٢٠): «أَوْ لِمُفْرَدَةٍ».

(١٠) في «ع»: «أَوْ لِمُشَنَّى»، وفي «س»: «الْمُشَنَّى».

(١١) أي مذكرًا كان أو مؤنثًا، ويقابله التفصيل بعده في الجمع. حاشية محسن (ق ٢٥ أ).

(١٢) عند الشلبي (ق ٢٢ ب) ونسخة ذكرها الوفائي (ق ١٥ ب): «لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَاتِ الْغَائِبَاتِ»، قال الشلبي: «وفي نسخة: لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ».

وَمَجْمُوعُهَا^(١) أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ^(٢). فَالْمُتَصِّلُ هُوَ الَّذِي لَا يُبَدِّأُ بِهِ^(٣)، وَلَا يَلِيهِ إِلَّا فِي الْإِخْتِيَارِ، وَيَرْفَعُهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ.

وَذَلِكَ^(٤) نَحْوُ قَوْلَكَ:

ضَرَبْتُ^(٥)، فَالثَّالِثُ الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، مَحْلُّهُ رَفْعٌ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبٍ.

وَضَرَبَنَا، بِسُكُونِ الْبَاءِ، فَنَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ^(٦) غَيْرِهِ، أَوِ الْمُعَظَّمِ نَفْسَهُ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبٍ.

وَكَذَا^(٧) حَيْثُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ غَيْرُ الْأَلْفِ فِي إِنَّهَا فَاعِلَةً^(٨)، وَإِنِّي انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ مَفْعُولَةٌ، نَحْوُ: «ضَرَبَنَا زَيْدٌ»^(٩).

(١) في «ب»: وَمَجْمُوعُهُمَا، قال النبي: «وَمَجْمُوعُهُمَا، أي: الحاصلين، وفي نسخة: وَمَجْمُوعُهَا، بغير تثنية، أي مجموع الأقسام». فتح رب البرية (ق ١١١ ب).

(٢) الاثنان: المتصل والمنفصل، والاثنا عشر: ما للتكلّم وحده... إلخ. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧١ ب).

(٣) أي الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧١ ب).

(٤) «وَذَلِكَ» لا توجد في المطبوع (ص ٢٠).

(٥) في المطبوع (ص ٢٠) زيادة: «بِسُكُونِ الْبَاءِ».

(٦) في «أ» و«ز» و«ي»: «وَمَعَهُ».

(٧) قال الإبراشي (ق ٨٩ ب): «وكذا: أي مثل ذا، أي إعراب نافاعلا في محل رفع»، وفي «ز» والمطبوع

(ص ٢٠) والنبي: «وكذا» بدل: «وهذا»، قال النبي: «وهذا الإعراب...».

(٨) في «ي» زيادة: «لَا غَيْرُ».

(٩) في حاشية «أ» متبوعة بـ«صح»: «فَإِنْ كَانَ أَلْفُ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ الرَّزِيدَانِ ضَرَبَنَا، فَهِيَ مَفْعُولَةٌ أَيْضًا».

وَضَرِبَتْ - بفتح التاء - لـ **المخاطب المذكور**، موضع^(١) التاء رفع على الفاعلية بضرب.

وَضَرِبَتِ - بـ **كسر التاء** - لـ **المخاطبة**، موضع^(٢) التاء رفع على الفاعلية بضرب.

وَضَرِبُتُمَا - بضم التاء - لـ **المثنى**^(٣) **المخاطب مطلقاً**، مذكراً كان أو مؤنثاً، فالتاء اسْمُ مُضْمَرٌ في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على الشيئية^(٤).

وَضَرِبُتُمْ - بضم التاء - لـ **جُمْعِ الذُّكُورِ** **المخاطبين**، والتاء اسْمُ مُضْمَرٌ في محل رفع على الفاعلية بضرب، والميم حرف دال على جمع الذكور.

وَضَرِبُتُنَّ - بضم التاء - لـ **جُمْعِ الْإِنَاثِ** **المخاطبات**^(٥)، والتون المشددة حرف دال على جمع الإناث.

وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على الشيئية والجمع^(٦) هو الصحيح.

(١) في «ي»: «فَمَوْضِعُ»، وفي «س»: «وَمَوْضِعُ».

(٢) في «ي»: «فَمَوْضِعُ»، في «س»: «وَمَوْضِعُ».

(٣) في المطبوع (ص ٢١): **المثنى**.

(٤) فيه مسامحة فإن الميم حرف عمد، أي تعتمد الألف في وجودها على حركتها، والألف حرف دال على الشيئية. حاشية الفيشي (ق ١٧).

(٥) في «ك» زيادة: «فَالْتَّاءُ فَاعِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ».

(٦) في «ز»: «حُرُوفُ دَالَّةٍ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالثَّائِنِيَّةِ وَالشَّيْئِيَّةِ وَالْجَمْعِ»، وقال الشلبي (ق ٢٢ ب): «عَلَى التَّشَيِّيَّةِ وَالْجَمْعِ»، وفي نسخة: «عَلَى التَّذْكِيرِ وَالثَّائِنِيَّةِ وَالْجَمْعِ».

وَلَا تَقْعُدُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً^(١).

فَهَذِهِ أُمِثْلُهُ الْحَاضِرِ، وَمَا بَقِيَ لِلْغَائِبِ، وَهُوَ قَوْلُكَ

«زَيْدُ ضَرَبَ»، فَفِي «ضَرَبَ»: ضَمِيرٌ مُسْتَبِرٌ^(٢) جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ عَائِدٌ عَلَى «زَيْدٍ»، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ضَرَبَ.

وَ «هِنْدُ ضَرَبَتْ»، فَفِي «ضَرَبَتْ»: ضَمِيرٌ مُسْتَبِرٌ^(٣) جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ عَائِدٌ عَلَى «هِنْدٍ»، مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ الْمُتَّصِلَّةُ بِالْفُعْلِ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى تَأْنِيَتِ الْفَاعِلِ.

وَ «الزَّيْدَانِ ضَرَبَا»، فَالْأَلْفُ ضَمِيرُ الْمُشَنَّى الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الزَّيْدَانِ»، مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وَ «الْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فَالْأَلْفُ ضَمِيرُ الْمُشَنَّى الْمُؤَنَّى الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الْهِنْدَانِ»^(٤)، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيَّةِ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ، وَلَكِنَّهَا حُرُّكٌ لِلتِّقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفُتِّحَتْ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلْفِ.

وَهَذَا الْمِثَالُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ الْمُصَنِّفِ - رَحْمَةُ اللَّهِ^(٥).

(١) في حاشية «ك» زيادة: «أَوْ نَائِبَةٌ فَاعِلٌ»، وقال الشنوا尼 (ق ٧٢ ب): «وَلَا تَقْعُدُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً، أي لا مفعولة، فالحصر إضافي، فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢١): «مُسْتَبِرٌ فِيهِ».

(٣) في المطبوع (ص ٢١): «مُسْتَبِرٌ فِيهِ».

(٤) في «ك» زيادة: «مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ».

(٥) إنما أُسقطه لأن الضمير هو الألف فقط، وإنما زيدت فيه التاء لتأنيث الفاعل، فلا دخل لها في الضمير، فاكتفى بما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق ٥٨ ب).

وَ«الَّذِيْدُونَ ضَرِبُوا»، فَالْلَّوَاوُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْذُكُورِ الْعَائِيْنَ يَعُودُ عَلَى
«الَّذِيْدُونَ»، فِي مَوْضِيْعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةً^(١).

وَ«الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ»، فَالْتُّوْنُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِيْبَاتِ عَائِدٌ عَلَى
الْهِنْدَاتِ، مَوْضِيْعُهُ رَفْعٌ^(٢) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبٍ.
هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمِرِ الْمُتَصِّلِ^(٣).

وَأَمَّا الْفَاعِلُ الْمُضْمِرُ الْمُنْفَصِلُ فَهُوَ: مَا يَقُعُ بَعْدَ إِلَّا، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا^(٤).

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا
أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا
ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا
هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»^(٥).

وَتَقُولُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، وَ«إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»^(٦)، وَكَذَا الْبَاقِي.

(١) أي في الخط، وهذه الألف ترسم بعد واو الجماعة؛ للفرق بينها وبين لام الفعل، في نحو:
«الزيرون لم يدعوا» و«زيد يدعو». حاشية محسن (ق ٢٥ ب).

(٢) في «س» و«ع»: «في موضع رفع».

(٣) عند الشلبي (ق ٢٣ أ): هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُتَصِّلِ، وقال: «وفي نسخة: هَذَا كُلُّهُ
حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمِرِ الْمُتَصِّلِ».

(٤) أي الذي بمعناها في الحصر كإنما. حاشية أبي النجا (ص ٨١).

(٥) هذه الضمائر الواقعة بعد إلا، كل منها في محل رفع على الفاعلية، وما نافية، وإلا أدلة
حصر. الدرة السنية للوفائي (ق ١٥٧ أ).

(٦) في «ز» زيادة: «وَإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتَ»، وفي «ي»: «وَإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتُمْ»، وإعرابه: إنما أدلة
حصر بمعنى إلا، وضرب فعل ماض، والضمير فاعل في محل رفع. حاشية المدارغي
(ق ١٢٢ أ).

هَذَا كُلُّهُ مَعَ^(١) الْمَاضِي.

وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ مَعَ الْإِتْصَالِ^(٢): «أَصْرِبُ»، وَ«نَاصِرِبُ»^(٣)، إِلَى آخِرِهِ.
وَفِي الْإِنْفَصَالِ: «مَا يَصْرِبُ إِلَّا أَنَا»، وَ«إِنَّمَا يَنْصِرِبُ أَنَا»، إِلَى آخِرِهَا.
وَمَعَ الْأَمْرِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَصِّلًا، نَحْوُ: «اصْرِبْ، اصْرِبَا، اصْرِبُوا،
اصْرِبِي»^(٤)، اصْرِبْنَّ».

* * *

(١) في «ك»: «في» بدل: «مع».

(٢) في المطبوع (ص ٢١): «مَعَ الْمُضَارِعِ فِي الْإِتْصَالِ»، قال القليبي (ق ٣٢ ب): «وَتَقُولُ مَعَ الْمُضَارِعِ، وَفِي نسخة: فِي الْمُضَارِعِ».

(٣) في «س» و «ك»: «وَتَصْرِبُ»، وفي «ز» والمطبوع (ص ٢١): «وَيَصْرِبُ»، وفي «ع»: «أَصْرِبُ وَنَاصِرِبُ وَتَاصِرِبُ».

(٤) في «ب» زيادة: «اصْرِبَا»، قال القليبي (ق ٣٢ ب): «وَفِي بعض النسخ زيادة: اصْرِبَا، بعد اصْرِبِي لمعنى المؤنث، ولا حاجة إليه».

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي^(١) لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ^(٢) الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الْفَعْلُ.

وَرَسَمَهُ بِذِكْرِ بَعْضِ خَواصِهِ^(٣) تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ؛ لِقِيامِهِ مَقَامَهُ فِي: رَفْعِهِ، وَعُمْدِيَّتِهِ، وَوُجُوبِ تَأْخِيرِهِ^(٤) عَنِ الْفَعْلِ، وَتَأْنِيَتِ الْفَعْلِ لِتَأْنِيهِ^(٥).

وَذَلِكَ نَحْوُ: «صُرِبَ زَيْدٌ»، وَالْأَصْلُ: «صَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا»، فَحُذِفَ عَمْرُو الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ صَرَبَ لِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَبِقِيَ الْفَعْلُ مُحْتَاجًا إِلَى مَا يُسَنَّدُ إِلَيْهِ، فَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ^(٦) مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي الإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، فَالْتَّبَسَ بِالْفَاعِلِ صُورَةً، فَاحْتِيَجَ إِلَى تَميِيزِ أَحَدِهِمَا عَنْ^(٧) الْآخِرِ، فَبِقِيَ الْفَعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ، وَغُيَّرَ مَعَ تَائِبِهِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ.

(١) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٢١): «أي: الَّذِي»، بزيادة: «الَّذِي».

(٢) أي ترك ولم يقصد، فلم يتحتاج إلى ذكر فاعل له لفظاً ولا تقديرًا. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٣ ب).

(٣) تقدم الكلام على الرسم بذكر بعض خواص الشيء في أول باب الفاعل.

(٤) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «تَأْخِيرِهِ».

(٥) لو قال: «لِقِيامِهِ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ» لكان أَخْصَرْ وأَشْمَلْ. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٣ ب)، وقال الوفائي: «وقد يقال أراد بذلك التقرير والتوضيح على المبتدئ». الدرة السننية (أ). ١٥٨.

(٦) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٢٢): «الْمَفْعُولُ بِهِ».

(٧) في المطبوع (ص ٢٢) «مِنْ» بدل: «عَنْ».

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضَمَّ أَوْلَهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا كَـ«ضُرب»، أَوْ تَقْدِيرًا كَـ«قِيلَ» وَـ«بَيْعَ» وَـ«شِدَّ»^(١).

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضَمَّ أَوْلَهُ، وَفُتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا نَحْوُ: «يُضْرِبُ»، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: «يُقَالُ» وَـ«يُبَاعُ» وَـ«يُشَدُّ»^(٢).

وَسَكَتَ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنِي لِلْمَفْعُولِ.

وَهُوَ، أَيْ: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ.

فَالظَّاهِرُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضُربَ زَيْدٌ» - بِضمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ^(٣): ضُربٌ: فِعْلٌ مَاضٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَزَيْدٌ: مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: نَائِبُ الْفَاعِلِ.

وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُضَارِعُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «يُضْرِبُ زَيْدٌ» - بِضمِّ أَوْلَهُ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: يُضْرِبٌ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنْ شِئْتَ

(١) قِيلَ وَبَيْعَ أَصْلَاهُما: «قُولٌ» وَـ«بَيْعٌ»، نقلت حركة العين (الواو والياء) للتشلل إلى ما قبله بعد سلب حركته فسكنت العين، وقلبت الواو ياء لسكنونها وانكسار ما قبلها، ولم تقلب الياء لعدم المقتضي، فصار: قِيلَ وَبَيْعَ، وأصل شِدَّ: «شِدَّ» بالفك، فأدغم المثلان لا جتماعهما. فتح رب البرية (ق ١١٧ ب).

(٢) يقال وَبَيْعَ أَصْلَاهُما: «يُقَوْلُ» وَـ«يُبَاعُ» نقلت حركة كل من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها، وقلبت ألفاً لتحرکها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن، فصار: يُقَالُ وَيُبَاعُ. فتح رب البرية (ق ١١٨ ب)، وَيُشَدُّ أَصْلَاهُما: «يُشَدَّ» أَسْكَنَ الحرف الأول، وأدغم في الثاني وجوباً، لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام. تعليق الدرة الشناونية (ق ٧٤ ب).

(٣) أي تطبيقه وتنتزيله على القواعد الكلية بأن يرد كل فرد منه إلى أصله، وإلا فضرب لا إعراب فيه. حاشية الفيشي (ق ١٧ ب).

قُلْتَ: مِبْنِي لِلمَفْعُولِ أَوْ لِلمَجْهُولِ^(١)، وَزَيْدُ: نَائِبُ الْفَاعِلِ^(٢)، أَوْ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَلَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّداً كَمَا مَرَّ، أَوْ مَزِيداً^(٣) تَحْوُ قَوْلَكَ: أَكْرِمَ عَمْرُو^(٤) - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَيُكْرِمُ عَمْرُو^(٥) - بِضَمِّ الْيَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُمَا عَلَى وِزَانٍ^(٦) مَا مَرَّ^(٧) قَبْلَهُمَا.

وَقِسْ مَا بَقَى مِنْ^(٨) أَقْسَامِ الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ الْمُضَمَّرُ قِسْمَانِ: مُتَصِّلٌ، وَمُنْفَصِّلٌ.

فَالْمُتَصِّلُ تَحْوُ قَوْلَكَ:

«ضُرِبَتُ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٌ مِبْنِي لِلمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، فِي مَوْضِعِ رَفِيعٍ عَلَى أَنَّهَا^(٩) مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ.

(١) أي للمجهول فاعله، وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولاً فلا يتحقق فيه مناط التسمية، اللهم إلا أن يقال يكفي في وجود مناط التسمية الإمكان، وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث إنه بني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٥ أ).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٢): «نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ».

(٣) في المطبوع (ص ٢٢): «وَمَزِيداً»، والمزيد: هو الذي زيد فيه على حروفه الأصلية. فتح رب البرية (أ ١١٩).

(٤) على وزان: أي موازنة ومشكلة ما مر، وهو: ضُرِبَ زَيْدٌ وَيُضَرِبُ زَيْدٌ. الدرة السننية للوفائي (ق ٦٥ أ).

(٥) «مَرَّ» لا توجد في «ز»، وجاء في «س» بدلها: «تَقَدَّمَ».

(٦) في المطبوع (ص ٢٢): «عَلَى» بدل: «مِنْ».

(٧) في «ي»: «أَنَّهُ».

وَ«ضُرِبَنَا» - بضم الصاد، وكسر الراء - واعرباه: ضرب: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول، ونـا: ضمير المتكلّم مع غيره^(١) أو المعظم نفسه، في موضع رفع على آنه^(٢) مفعول مـا لم يسم فاعله.

وَ«ضُرِبَتْ» - بضم الصاد، وكسر الراء، وفتح التاء^(٣) - واعرباه: ضرب: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول، والتاء المفتوحة: ضمير المخاطب، في موضع رفع على آنـها مفعول مـا لم يسم فاعله.

وَ«ضُرِبَتِ» - بضم الصاد، وكسر الراء، والتاء المثناة فوق - واعرباه: ضرب: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول، والتاء المكسورة: ضمير المخاطبة في موضع رفع على آنـها^(٤) مفعول مـا لم يسم فاعله.

وَ«ضُرِبْتُمَا» - بضم الصاد، وكسر الراء، وضم التاء المثناة فوق - واعرباه: ضرب: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول، والتاء المضمومة المتصلة بالفعل: ضمير المثني المخاطب مطلقاً، في موضع رفع على آنـها مفعول مـا لم يسم فاعله، واليم والألف: علامـة على التشـيـة^(٥).

وَ«ضُرِبْتُمْ» - بضم الصاد، وكسر الراء، وضم التاء المتصـلـةـ بالـيـم - واعرباه: ضرب: فعل ماضٍ مبنيٍ للمفعول، والتاء المضمومة: ضمير

(١) في «ز»: «معـهـ غـيرـهـ»، وفي «ع»: «وـمـعـهـ غـيرـهـ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٣): «آنـهاـ».

(٣) في «أ» و«ي» زيادة: «المـثـنـاـةـ فـوـقـ».

(٤) في «أ»: «آنـهـ».

(٥) وفي «أ» و«ع» و«ي»: «علامـةـ التـشـيـةـ»، قال الوفائي: «الصواب أن يقال: والـيـمـ حـرـفـ عـمـادـ، والأـلـفـ لـلـتـشـيـةـ». الدرة السنية (ق ٦٧ أ).

الْمُخَاطِبِينَ^(١) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى التَّيَاةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ.
وَ«صُرِبْتَنَ» - بِضمِّ الصَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضمِّ التَّاءِ الْمُتَصَلَّةِ بِالنُّونِ -
وَإِعْرَابُهُ: صُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ جَمْعِ
الْمُؤْنَثِ^(٢) الْحَاضِرِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ: عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ،
وَأَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمِيعِ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ
الْمُفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ وَالْمُشَنَّى وَالْمَجْمُوعِ احْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ
كُلِّ مِنْهَا عَنِ الْآخِرِ، فَضَمُّوهَا فِي الْمُتَكَلِّمِ، وَفَتَحُوهَا فِي الْمُخَاطِبِ الْمُذَكَّرِ،
وَكَسْرُوهَا فِي الْمُخَاطِبَةِ الْمُؤْنَثَةِ، وَزَادُوا الْمِيمَ وَالْأَلْفَ فِي خِطَابِ الْمُشَنَّى،
وَالْمِيمَ وَحْدَهَا فِي خِطَابِ الْجَمْعِ فِي التَّذَكِيرِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ فِي خِطَابِ
الْجَمْعِ فِي التَّائِنِ.

وَمُنَاسِبَةُ كُلِّ بِمَا اخْتَصَ بِهِ تُطلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَاضِرِ^(٣).

وَنَقُولُ فِي الْغَائِبِ:

«صُرِبَ» - بِضمِّ أَوَّلِهِ^(٤)، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: صُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ

(١) في «ك»: «ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطِبِينَ».

(٢) في «أ»: «الْإِنَاثِ»، وجاء في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٣) زيادة: «الْمُخَاطَبَاتِ».

(٣) أي سواء كان متكلماً، أو مخاطباً. حاشية الفيشي (ق ١٧ ب).

(٤) في «ز» و«ي»: «بِضمِّ الصَّادِ».

يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَقْدِيرُهُ هُوَ^(١)، وَهُوَ: ضَمِيرُ الْمُفَرَّدِ الْغَايَبِ.

وَ«ضُرِبَتْ»- بِضمِّ الصَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ التَّاءِ^(٢) - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنَىً لِلمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي آخِرِهِ: حَرْفٌ تَأْنِيَثٌ، وَمَفْعُولٌ مَالْمُسَمَّ فَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ جَوَازًا فِي ضُرِبَتْ تَقْدِيرُهُ هِيَ، وَهُوَ^(٣): ضَمِيرُ الْمُفَرَّدَةِ الْغَايَبَةِ.

وَ«ضُرِبَا»- بِضمِّ أَوْلَاهُ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنَىً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْأَلْفُ الْمُتَصَلِّهُ بِالْفِعْلِ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ الْغَايَبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَالْمُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَأَخَلَّ^(٤) بِضُرِبَتَا لِمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ^(٥) الْغَايَبِ، وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنَىً لِلمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ: حَرْفٌ تَأْنِيَثٌ، وَالْأَلْفُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ الْغَايَبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ.

وَ«ضُرِبُوا»- بِضمِّ أَوْلَاهُ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنَىً لِلمَفْعُولِ، وَالْوَao: ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنَ^(٦) الْغَايَبِيْنَ^(٧)، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْأَلْفُ: حَرْفٌ رَائِدٌ.

(١) «تَقْدِيرُهُ هُوَ» لا تُوجَدُ في «ب» و«ع»، ومحلها في «س» قبل ذلك بعد قوله: «جَوَازًا» في الجملة ذاتها.

(٢) في «س»: «وَيُسْكُونِ التَّاءُ»، وفي «ك» زيادة: «الْمُثَنَّا فَوْقُ». .

(٣) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٣): «وَهِيَ».

(٤) فيه نظر؛ لأن الضمير هو الألف، وقد مثل بها فيما قبله، وأما التاء فلا مدخل لها في الضمير؛ لأنها حرف تأنيث. حاشية الفيشي (ق ١٧ ب).

(٥) في «س» و«ع»: «لِمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ»، وفي «ك»: «لِمُؤَنَّثِ الْمُثَنَّى».

(٦) في «أ» و«ز» و«ي»: «الْدُّكُورِ»، وفي «ع»: «جَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنَ».

(٧) «الْغَايَبِيْنَ» لا تُوجَدُ في «أ» و«ب».

و«ضِرِبَ» - بضم الضاد، وكسير الراء، وسكون الباء المُوحَدة - واعربه: ضرب = فعل ماضٍ مبنيٍ لـ «ما لم يسم فاعله»، والنون: ضمير^(١) الإناث الغائبات، في محل رفع على أنه مفعولٍ لما لم يسم فاعله. هذا^(٣) كله في المتعلق.

وتقول في المنفصل: «ما ضرب إلا أنا»، و«ما ضرب إلا نحن»، و«ما ضرب إلا أنت»، و«ما ضرب إلا أنت»، و«ما ضرب إلا أنتما»، و«ما ضرب إلا أنتم»، و«ما ضرب إلا أنتن»، و«ما ضرب إلا هو»، و«ما ضرب إلا هي»، و«ما ضرب إلا هما»، و«ما ضرب إلا هم»، و«ما ضرب إلا هن». وكذا^(٤) تقول: «إنما ضرب أنا... إلى آخرها^(٥).

وال فعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر.
وقس عليه ما أمكن في المضارع^(٦)، فلا نطول^(٧) بذكره^(٨).

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٢٤): «ضمير جماعة الإناث الغائبات»، وفي «أ»: «جمع الإناث».

(٢) في المطبوع (ص ٢٤): «في موضع».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٢٤): «وهذا».

(٤) في المطبوع (ص ٢٤): «وكذلك».

(٥) في المطبوع (ص ٢٤): «إلى آخره».

(٦) أي ما أمكنك استحضاره، وليس المراد أن بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن، بل كلها تجري في المضارع كالماضي. حاشية المداعги (ق ١٢٥ ب).

(٧) في «ز»: «فلا نطيل».

(٨) قال الوفائي: «فلا نطول بذكره؛ لأن هذا أمر سهل، تقول فيه: أضرب: للمتكلم وحده، وتضرب للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره، وتضرب: للمخاطب المذكر، وتضربيين: للمخاطبة المؤمنة، وتضربيان: للمثنى المخاطب مطلقاً، وتضربون: للجمع المخاطب، ويضرب: للمفرد المذكر الغائب، وتضرب: للمؤمنة الغائبة، وتضربيان: للمثنى المؤمن =

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهُوَ^(١) الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

**الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الْإِسْمُ الصَّرِيحُ أَوِ الْمُؤَوَّلُ^(٢)، الْمَرْفُوعُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًا
بِالْإِبْتِدَاءِ، الْعَارِيِّ، أَيِّ: الْمُجَرَّدُ، عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الرَّائِدَةِ وَمَا أَشْبَهُهَا^(٣).**
**فَخَرَجَ بِالْإِسْمِ: الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، وَبِالْمَرْفُوعِ: الْمَنْصُوبُ، وَالْمَجْرُورُ^(٤)
بِغَيْرِ رَائِدٍ أَوْ شَبِيهٍ^(٥)، وَبِالْعَارِيِّ عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَّفْظِيَّةِ: الْفَاعِلُ وَاسْمُ كَانَ
وَأَخْوَاتِهَا^(٦)؛ لِكَوْنِ عَامِلِهَا^(٧) لَفْظِيًّا، وَهُوَ الْفِعْلُ.**

= الغائب، ويُضَرِّبَانِ: للمثنى الغائب مطلقاً، ويُضَرِّبُونَ: لجمع المذكر الغائب، والفعل في الجميع مضموم الأول مفتح ما قبل الآخر». الدرة السنية (ق ١٧٠ ب).

(١) في المطبوع (ص ٢٤): «وَهُوَ الْبَابُ»، وقال الوفائي: «وهو، أي المذكور، وإن فكان الواجب على الشارح - رحمه الله - أن يقول: وهمما». الدرة السنية (ق ١٧١ أ).

(٢) الصريح هو الذي لا يحتاج في كونه اسماء إلى تأويل، والمؤول: هو الذي يحتاج في كونه اسماء إلى تأويل. حاشية الفيشي (ق ١٧ ب).

(٣) في «ع»: «عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الرَّائِدَةِ، تَحْوُ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَمَا أَشْبَهُهَا، تَحْوُ: لَعَلَّ اللَّهِ
فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا»، ونحوه في «ك».

(٤) قال الفيشي (ق ١٨ أ): «قوله المجرور، أو المخوض على خلاف في النسخ».

(٥) في «أ» و«ب»: «وَشَبِيهٍ»، وفي المطبوع (ص ٢٤): «الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ، وَغَيْرِ الرَّائِدَةِ:
الرَّائِدَةُ أَوْ شَبِيهُهَا».

(٦) وخرج النائب عن الفاعل وخبر إن وأخواته؛ إذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره. حاشية المدايني (ق ١٢٨ ب).

(٧) في «أ»: «عَامِلَيْهِمَا»، وفي «ب» والمطبوع (ص ٢٤) والنبيتي (ق ١٢٣ أ): «عَامِلِهِمَا»، قال النبيتي: «أي عامل الاسمين».

مِثَالُ الِإِسْمِ الصَّرِيحِ الْوَاقِعِ مُبْتَدًأً: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فَزَيْدٌ: مُبْتَدًأ، وَهُوَ^(١) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَالْإِبْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلًا لِشَانٍ، بِحِينَ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ^(٢).

وَقَائِمٌ: خَبْرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

وَمِثَالُ الِإِسْمِ الْمُؤَوَّلِ الْوَاقِعِ مُبْتَدًأً: «وَأَن تَصُومُوا حِيرَ لَكُمْ»^(٣) فَأَنْ تَصُومُوا: فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ مَرْفُوعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَيْرٌ: خَبْرُهُ، وَالْتَّقْدِيرُ: «صَوْمُكُمْ»^(٤) خَيْرٌ لَكُمْ».

وَالْخَبْرُ الْأَصْلِيُّ^(٥) هُوَ: الِإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالْمُبْتَدَأِ^(٦)، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، أَيْ: إِلَى المُبْتَدَأِ.

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مُفَرَّدَيْنِ لِمُذَكَّرٍ، تَحْوُ قَوْلَكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدًأ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبْرُهُ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

(١) (وَهُوَ) لا تَوْجُدُ فِي «ز» و«ع» و«ي».

(٢) قال بعض المحققين: الابتداء هو التجدد للإسناد، قال: وهذا الحد هو الذهب الإبريز. حاشية النجاري (ق ٢٤ ب).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٤) قال القليوبي (ق ٤، ٣٠): «صِيَامُكُمْ»، وفي نسخة: صَوْمُكُمْ».

(٥) قال الشنوانى (ق ٧٧٧): «جواب عما يقال: تعريف الخبر لا يتناول الخبر إذا كان جملة أو جاراً و مجروراً؛ لأنَّه ليس باسم». (٦) في «س»: «بِالْإِبْتِدَاءِ»، وذكر الناسخ في الحاشية أنه ورد في بعض النسخ: «بِالْمُبْتَدَأِ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُثْنَيْنِ لِمُذَكَّرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الَّزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، فَالَّزَّيْدَانِ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلْفُ، وَقَائِمَانِ: خَبْرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلْفُ أَيْضًا.

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الَّزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، فَالَّزَّيْدُونَ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةً عَنِ الْصَّمَمَةِ، وَقَائِمُونَ: خَبْرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ أَيْضًا نِيَابَةً عَنِ الْصَّمَمَةِ.

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، نَحْوُ^(١): «الرُّيُودُ قِيَامٌ»^(٢).

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُفَرَّدَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «هِنْدُ قَائِمَةً».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُثْنَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهِنْدَانِ قَائِمَاتَانِ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوُ: «الْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهُنْوُدُ قِيَامٌ».

وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ حَيْثُ هُوَ^(٣) **قِسْمَانِ**: قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمِرٌ.

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «قَوْلِكَ».

(٢) يجوز أيضًا: الزيود قائمون. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٧٧).

(٣) قوله: (والمبتدأ من حيث هو) جواب عن سؤال مشهور يمكن جريانه في جميع التقسيمات، وحاصله أن المبتدأ محصور في هذين القسمين، أعني الظاهر والمضمر، فإن كان المقسم هو الظاهر لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وإن كان هو المضمر فكذلك، وحاصل الجواب أن المقسم هو المبتدأ من حيث هو بقطع النظر عما صدق عليه في الخارج من الظاهر والمضمر. حاشية النجاري (ق ٢٤ ب).

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «رَيْدَ قَائِمٌ»، و«الرَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، و«الرَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُبْتَدَأُ الْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ضِمِيرًا مُنْفَصِلًا، وَهِيَ^(١):

أَنَا، لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَنَحْنُ، لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ^(٢)، أَوِ الْمُعَظَّمِ^(٣) نَفْسَهُ.

وَأَنْتَ - بِفَتْحِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطِبِ.

وَأَنْتِ - بِكَسْرِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطِبَةِ.

وَأَنْتُمَا - بِضَمِّ التَّاءِ^(٤) - لِلْمُمْشَنِيِّ مُطْلَقاً.

وَأَنْتُمْ - بِضَمِّ التَّاءِ^(٥) - لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ.

وَأَنْتُنَّ، لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ.

وَهُوَ، لِلْمُفَرَّدِ الْغَائِبِ.

وَهِيَ، لِلْمُفَرَّدِ الْغَائِبَةِ.

(١) في «أ»: «وَهُوَ».

(٢) في «ع»: «وَمَعْهُ غَيْرُهُ»، قال الفيسي (ق ١٨ أ): قوله: لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، عبارة النحوين: لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعْهُ غَيْرُهُ، فلا ينبغي العدول عنها».

(٣) في «ب»: «لِلْمُعَظَّمِ».

(٤) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، قال الشلبي: «وَأَنْتُمَا لِلْمُمْشَنِيِّ، وفي نسخة: وَأَنْتُمَا بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُمْشَنِيِّ». الدرر الفرائد (ق ٢٤ أ).

(٥) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي».

وَهُمَا، لِلْمُمْثَنَى^(١) الْغَائِبِ مُطْلَقاً^(٢).

وَهُمْ، لِجَمْعِ الدُّكُورِ الْغَائِبِينَ.

وَهُنَّ، لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

وَتُسَمَّى هَذِهِ الضَّمَائِرُ ضَمَائِرُ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلَةُ، وَالْغَالِبُ فِيهَا^(٣) إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَأَاتٍ^(٤) أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمَا يُطَابِقُهَا فِي الْمَعْنَى^(٥)، **نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ**، فَأَنَا: ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبْرُهُ.

وَنَحْنُ قَائِمُونَ، فَنَحْنُ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ، مَبْنِيٌ عَلَى الضَّمِّ، لَا يَظْهُرُ فِيهِ إِعْرَابٌ^(٦)، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَقَائِمُونَ: خَبْرُهُ، مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ: أَنَّتِ قَائِمٌ، وَأَنْتِ قَائِمَةٌ، وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ^(٧)، وَأَنْتُمْ قَائِمُونَ، وَأَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، وَهُمَا قَائِمَانِ، وَهُمْ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلُّهَا مُضْمَرٌ مَبْنِيٌ لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ^(٨).

(١) في «ب» و«س»: «المُمْثَنَى».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّتًا».

(٣) «فِيهَا» لا توجد في «أ» و«ك».

(٤) في «ع»: «مُبْتَدَأ».

(٥) في «ي» زيادة: «أَيْ: فِي الْإِفْرَادِ وَالثَّنَيَّةِ وَالْجَمْعِ، وَالثَّدِيقِ وَالثَّانِيَّةِ»، قال محاسن (ق ١٢٩أ): «وقد يكون الخبر غير مطابق، كما لو كان الخبر مصدرًا، نحو: أنت عدل».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥) زيادة: «لَا شُهْ ضَمِيرٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥) بدل: «قَائِمَانِ»، وفي «ك»: «وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَاتِانِ».

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ٢٥): «لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، عند الشلبي (ق ٢٤أ) والثبيتي

(ق ١٢٧ب): «لَا يَظْهُرُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، قالا: «وفي نسخة: لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ».

والصَّحِيحُ فِي: «أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ» أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ «أَنْ» فَقَطْ^(١)، وَأَنَّ الْلَّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفٌ تَدْلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ^(٢).

وَالْخَبَرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِسْمًا: قِسْمٌ مُفْرَدٌ، وَقِسْمٌ غَيْرُ مُفْرَدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَّا مَا لَيْسَ جُمْلَةً^(٣) وَلَا شِبَهُهَا، وَلَوْ كَانَ مُثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُسَمَّى مُفْرَدًا^(٤).

فَالْمُفْرَدُ حُوْ قَوْلَكَ^(٥): «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«الْزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الْزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»^(٦)، فَالْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبَهُهَا.

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ وَهُوَ^(٧) الْجُمْلَةُ وَشِبَهُهَا، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءُ: شَيْئَانٍ فِي الْجُمْلَةِ، وَشَيْئَانٍ فِي شِبَهِهَا.

(١) والألف زائدة في أنا للإشباع، وإنما حركت النون فرقاً بين أن الضمير والناصبة والمخففة والزائد، وقال الكوفيون: الجميع هو الضمير، وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقاً. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٥٦).

(٢) المعنى المراد: من الإفراد والثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٢٧ ب)، وأما هو وهي إلخ، فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها، بدليل الثنوية والجمع فإنك تحذفها فيهما. تعليق الدرة الشوانية (ق ٧٨ ب).

(٣) في «ز» و«س» و«ك» المطبوع (ص ٢٥): «بِجُمْلَةٍ».

(٤) المفرد له إطلاقات بحسب الأبواب، ففي هذا الباب ما ذكره الشيخ، وفي باب الكلام ما يقابل المركب، وفي باب الإعراب ما يقابل المثنى والمجموع والأسماء الخمسة، وفي باب «لا» والمنادي ما يقابل المضاف والمشبه بالمضاف. حاشية محاسن (ق ٢٩ أ).

(٥) «قَوْلَكَ» لا توجد في «ب» و«س» و«ك».

(٦) في «س» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٧) في المطبوع (ص ٢٦): «هُوَ».

فالشَّيْانِ فِي شَبِهِ الْجُمْلَةِ هُمَا^(١): الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ التَّامَانِ^(٢)، وَالشَّيْانِ فِي الْجُمْلَةِ هُمَا: الْفَعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَوِ الْمُضْمِرِ، وَالْمُبْدَأُ مَعَ خَبِيرِهِ الْمُفْرَدِ أَوْ غَيْرِهِ^(٣).

فالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وَالظَّرْفُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ».

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ الْمَحْذُوفُ لَا هُمَا^(٤)، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌ، لَا كَانَ أَوْ اسْتَقَرَ^(٥).

وَالْفَعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فَزَيْدٌ: مُبْدَأ، وَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبْرٌ عَنْ^(٦) زَيْدٍ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ».

وَالْمُبْدَأُ مَعَ خَبِيرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ جَارِيَتِهِ ذَاهِبٌ»، فَزَيْدٌ: مُبْدَأً أَوْلُ،

(١) «هُمَا» لا توجد في «ب» و«ك».

(٢) التامان: هما ما يفهم معناهما من غير توقف على مقدر محذوف، فخرج نحو: زيد بك، أو نحو: زيد أمس، لتوقفه على: واثق أو ذاهم مثلا. حاشية القليوببي (ق ٣٥ ب).

(٣) في «س» و«ي»: «وَغَيْرِهِ».

(٤) لا هما: أي وحدهما، أو مع المتعلق، فالآقوال ثلاثة. حاشية المدابغي (ق ١٣٢ ب) وحاصل الرأي الثالث أن الخبر مجموعهما؛ لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف. ففتح رب البرية للنبيتي (ق ١٢٨ ب).

(٥) قال النجاري (ق ٢٥ أ): «يعني أن الصحيح في تقدير الخبر الذي هو متعلق الظرف أو الجار والمحرر أن يقدر مفردا، نحو كائن أو مستقر، ومعنى كان هنا: حصل ووجد، فهـي تامة لا ناقصة»، وقال الشنواني (ق ٨٠ أ): «الخلاف في الراجح، لا في الجواز».

(٦) «عَنْ» لا توجد في «ي».

وَجَارِيَتُهُ: مُبْتَدَأ ثَانٍ، وَذَاهِبَةٌ: خَبْرُ الْمُبْتَدَأ الثَّانِي^(١)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأ الثَّانِي
وَخَبْرِهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، خَبْرُ الْمُبْتَدَأ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأ الْأَوَّلِ وَخَبْرِهِ
الْهَاءُ مِنْ جَارِيَتِهِ.



(١) في «ك» زيادة: «وَهُوَ جَارِيَتُهُ».

بابُ الْعَوَالِي الدَّاخِلِي عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخَ^(١)، وَهِيَ هُنَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٍ^(٢): الْأَوَّلُ: كَانَ وَأَخْوَاتُهَا^(٣)، وَالثَّانِي: إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا، وَالثَّالِثُ: ظَنَّ^(٤) وَأَخْوَاتُهَا.
وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَمِلُهَا مُخْتَلِفٌ.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخْوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْإِسْمَ، أَيْ: الْمُبْتَدَأُ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَنْصِيبُ الْخَبَرِ، أَيْ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمُّوا^(٥) الْإِسْمَ الْمَرْفُوعَ فَاعِلًا، وَالْمَنْصُوبَ مَفْعُولًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِي حَالٍ نُقْصَانِهَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْحَدِيثِ، الَّذِي مِنْ شَأنِهِ أَنْ يَضُدُّ مِنَ^(٦) الْفَاعِلِ وَيَقْعَدُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَصَارَتْ كَالرَّوَابِطِ^(٧)،

(١) النواسخ جمع ناسخ، وهي في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، وسميت نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٠ ب).

(٢) في «ك»: «ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ»، وأشار النواسخ إلى وجود المثبت في بعض النسخ، وقال نواسخ «ي»: «نسخة المتن المشهورة: وَهِيَ كَانَ، وَعَلَيْهَا شرح الكفراوي، وأما النسخة التي شرح عليها الشيخ خالد الأزهري: وَهِيَ ثَلَاثَةُ، كَانَ وَأَخْوَاتُهَا».

(٣) وأخواتها: أي نظائرها في العمل. حاشية ابن علان (ق ١٠٦ ب).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٦): «ظَنَّتْ».

(٥) عند القليبي (ق ٣٦ ب): «لَمْ يُسَمَّ»، قال: «وَفِي نسخة: يُسَمُّوا، أي اصطلاحاً».

(٦) في «س» و«ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٦): «عَنْ».

(٧) من حيث احتياجها لشيئين، كالباء في نحو: مَرْزُتُ بِزَيْدٍ؛ فإنها احتاجت للمتعلق والمجرور. تقرير الإنباي (ص ٩٢).

وَمِنْ ثُمَّ سَمَّاهَا الزَّجَاجِيُّ حُرُوفًا^(١).

وَهِيَ ثَلَاثَة عَشَرَ فِعْلًا عَلَى مَا ذُكِرَ^(٢) هُنَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^(٣).

الْأَوَّلُ: كَانَ، وَهِيَ لِاتِّصافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي، إِمَّا مَعَ الدَّوَام وَالْإِسْتِمْرَارِ، نَحْوُ: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا»^(٤)، وَإِمَّا مَعَ الْإِنْقِطَاعِ، نَحْوُ: «كَانَ الشَّيْخُ شَابًا».

وَالثَّانِي: أَمْسَى، وَهِيَ لِاتِّصافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَسَاءِ، نَحْوُ: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا».

وَالثَّالِثُ: أَصْبَحَ، وَهِيَ لِاتِّصافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الصَّبَاحِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا».

وَالرَّابِعُ: أَضْسَحَ، وَهِيَ لِاتِّصافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الضَّحَى، نَحْوُ: «أَضْسَحَ الْفَقِيهُ وَرِعًا».

وَالخَامِسُ: ظَلَّ - بِالظَّاءِ الْمُشَالَّةِ^(٥) - وَهِيَ لِاتِّصافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا، نَحْوُ: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا».

(١) بوب الزجاجي لباب الأفعال الناسخة في كتابه الجمل (ص ٤١) بقوله: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار».

(٢) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ٢٦): «ذَكْرُهُ»، وفي «ع»: «ذَكْرَهَا»، والمثبت يتحمل البناء للفاعل أو المفعول.

(٣) أكثر من ذلك: أي لأن منها أفعال المقاربة، وكذا أفعال بمعنى صار كاستحال. حاشية الشيبيني (ق ٦٣).

(٤) سورة النساء، الآية (٩٦)، وفي «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «كَانَ» دون واو.

(٥) قال الفيشي (ق ١٨ ب): «المثاللة: هذه عبارة المغاربة»، وقال أبو النجا (ص ٩١): « قوله:

والسادس: **بَاتَ**، وَهِيَ لِاِتْصَافِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ لَيْلًا، نَحْوُ: «بَاتَ زَيْدُ مُفْطِرًا».

والسابع: **صَارَ**، وَهِيَ لِلتَّحْوِيلِ وَالاِنْتِقالِ^(١)، نَحْوُ: «صَارَ السُّعْرُ رَخِيصًا»^(٢).

والثامن: **لَيْسَ**، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ^(٣) عِنْدِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدُ قَائِمًا»، أَيْ: الْآنَ.

والثَّاسِعُ وَالعاشرُ وَالحادي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ: **مَا زَالَ**، وَمَا انْفَكَ، وَمَا

= المشالة، أي المشال عليها (يعني المحمول عليها المرسوم أعلاها) الألف والنقطة؛ فرقاً بالأولى بينها وبين الضاد المعجمة، وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة»، وقال الشيباني (ق ٦٣١): «الذى نعرفه من المشايخ أن معناه المشالة باللسان، أي أن اللسان يشال بها عند النطق»، وجاء عند النبوي (ق ١٣٢) والمدابغى (ق ١٣٥ ب) والإبراشى (ق ١٠٧ ب): «الْمُعْجَمَةُ»، قال النبوي والمدابغى: «بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ احترزا عن المهملة». (١) «وَالاِنْتِقالِ» لا توجد في «أ» و«ب» والقليني (ق ١٣٧)، قال القليني: «لِلتَّحْوِيلِ، وفي نسخة: وَالاِنْتِقالِ».

(٢) يلتحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة: أض، ورج، وعد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، نحو: «أض زَيْدُ مُسَافِرًا»، و«زَاجَ عَمْرُو عَالِمًا»، و«عَادَ الطَّيْنُ إِبْرِيقًا»، و«اسْتَحَالَ زَيْدُ غَنِيًّا»، و«قَعَدَ عَمْرُو فَقِيرًا»، و«حَارَ الْجَمْرُ رَمَادًا»، و«أَرْتَدَ زَيْدُ شُجَاعًا»، و«تَحَوَّلَ السُّعْرُ رَخِيصًا»، و«غَدَأَ عَمْرُو مُحْسِنًا»، و«رَاحَ عَمْرُو كَرِيمًا». الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٣).

(٣) نفي الحال: أي نفي مضمون الجملة في الحال، أي زمن التكلم. حاشية ابن علان (ق ٨١ ب).

فَتَىٰ، وَمَا بَرَحَ، مَقْرُونَةً بِمَا النَّافِيَةِ^(١)، أَوْ شِبْهِهَا كَالنَّهِيِّ وَالدُّعَاءِ^(٢).

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْأَرْبَعَةُ لِمُلَازْمَةِ الْخَبَرِ الْمُخْبَرِ^(٣) عَنْهُ عَلَى حَسْبِ^(٤) مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، وَ«مَا انْفَكَ عَمْرُو جَالِسًا»، وَ«مَا فَتَىَ بَكْرُ مُحْسِنًا»، وَ«مَا بَرَحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ عَشَرَ: مَا دَامَ مَقْرُونَةً بِمَا الظَّرْفَيِّ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ لِإِسْتِمْرَارِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «لَا أَصْبَحْتُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».

وَسُمِّيَّتْ مَا هَذِهِ ظَرْفَيَّةً؛ لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ، وَمَصْدَرِيَّةً؛ لِتَأْوِيلِهَا^(٥) مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرِ، وَالنَّقْدِيرُ: مُدَّةً دَوَامٍ زَيْدٍ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ^(٦).

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا^(٧)، أَيْ: وَالَّذِي^(٨) تَصَرَّفَ مِنْ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا يَعْمَلُ عَمَلًا

(١) لا خصوص للنفي بما؛ لأن النفي يكون بغيرها أيضا، كقولك: «لَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا». حاشية محاسن (ق ٣٠ ب).

(٢) مثال النهي: «لَا تَرْزُلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ»، ومثال الدعاء: «لَا يَرَأْ إِلَّا اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ». الفوائد الأجهورية (ق ٦٦)، وأشباه النهي والدعاء النفي في أن كلاًّ معنى الفعل معه غير محقق الحصول. حاشية الشيبيني (ق ٦٣ ب).

(٣) في «ع»: «لِلْمُخْبَرِ»، قال القليوبي (ق ٣٧ ب): «المخبر مفعول ملازم منصوب بالفتحة، وفي نسخة: لِلْمُخْبَرِ -بلام الجر- أي: كون اسمها ملازم لخبرها».

(٤) بفتح السين وقد تسكن، بمعنى قدر. حاشية القليوبي (ق ٣٧ ب).

(٥) في «ي»: «لِتَأْوِيلِهَا».

(٦) أي من حيث بيان الظرفية المعتبر عنها بمدة، والمصدرية المعتبر عنها بدوام، وأما التقدير من حيث المعنى فهو مدة دوام تردد زيد إليك؛ لأن الديومة في التردد لا في زيد. حاشية القليوبي (ق ٣٨ أ).

(٧) وما تصرف منها، أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منه. حاشية المدابغى (ق ١٣٧ أ).

(٨) في «س» و«ع»: «الَّذِي» دون واو.

ماضٍ فيها، فالمتصرّفُ نَحْوُ: «كَانَ» في الماضي، و«يَكُونُ» في المضارع، و«كُنْ» في الأمر، ونَحْوُ: «أَصْبَحَ» في الماضي، و«يُصْبِحُ» في المضارع، و«أَصْبَحَ» في الأمر.^(١)

تَقُولُ في عمل الماضي^(٢): «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وإعرابه: كَانَ: فِعْلٌ ماضٍ نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسمها، وَقَائِمًا: خبرها.

وتُقُولُ في عمل المضارع من كَانَ: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وإعرابه: يَكُونُ: فِعْلٌ مُضارع نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسمها، وَقَائِمًا: خبرها.

وتُقُولُ في عمل الأمر من كَانَ: «كُنْ قَائِمًا»، وإعرابه: كُنْ: فِعْلٌ أمرٌ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ مُسْتَرٌ فِيهِ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَّكَ، وَقَائِمًا: خبره.

وتُقُولُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«يُصْبِحُ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«أَصْبَحَ قَائِمًا»، وإعرابه على وزان^(٣) ما قبله.

والذِي لَا يَصْرَفُ مِنْهَا دَامَ^(٤) وَلَيْسَ، تُقُولُ: «لَا أَكَلِمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا»^(٥)، و«لَيْسَ عَمْرُو شَاحِصًا»^(٦)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ.

(١) في «ز» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» زيادة: بِقَطْعِ الْهَمْرَةِ.

(٢) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٢٧) زيادة: مِنْ كَانَ.

(٣) وزان: أي موازنة ومساواة وكيفية ما قبله، وقد يطلق على المساوي في الوزن وعلى المساوي في الرتبة الدرة السنينة للوفائي (ق ١٨٣ ب).

(٤) في «س» و«ك»: (ما دَامَ).

(٥) في «ي»: «لَا أَكَلِمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».

(٦) أي ذاهباً أو حاضراً، فإن الشخص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور. حاشية المذاخي (ق ١٣٧ أ).

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ فَهُوَ^(١) إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْإِسْمَ، أَيِّ: الْمُبْتَدَأُ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ، أَيِّ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

إِنَّ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ^(٢)، وَأَنَّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَلَكِنَّ^(٣) بِتَشْدِيدِ النُّونِ فِيهِمَا، وَلَيْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُشَتَّةِ فَوْقُ، وَلَعَلَّ^(٤) بِتَشْدِيدِ الْلَّامِ الْأَخِيرَةِ.

تَقُولُ^(٤): «إِنَّ رَيْدًا قَائِمٌ»، وَإِعْرَابُهُ: إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ^(٥) يَنْصِبُ الْإِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ^(٦)، وَرَيْدًا: اسْمُهَا، وَقَائِمٌ: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ رَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وَإِعْرَابُهُ: بَلَغَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنُّونُ: لِلْوِقَايَةِ، وَالْيَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصِبٍ، وَرَيْدًا: اسْمُهَا، وَمُنْطَلِقٌ: خَبَرُهَا، وَأَنَّ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بَلَغَنِي^(٧)، وَالتَّقْدِيرُ: بَلَغَنِي انْطِلَاقُ رَيْدٍ^(٨).

(١) في «ك» والمطبوع (ص ٢٧): «وَهُوَ».

(٢) أم الباب: أي أصله. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٣٦ ب).

(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٢٧): «وَكَانَ وَلَكِنَّ».

(٤) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك» : «فَتَقُولُ».

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٢٧) زيادة: «وَنَصِبٌ».

(٦) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص ٢٧): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ».

(٧) في «ي» : «بَلَغَ».

(٨) أن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضاد إلى اسمها، فمعنى «بلغني أن =

وَتَمْتَازُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ^(١) بِكُونِهَا لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ كَمَا مَثَّلَنا، بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةَ^(٢).

وَتَقُولُ: «لَكِنَّ عَمْرًا جَالِسٌ»^(٣)، وَ«كَانَ زَيْدًا أَسْدًا»، وَ«لَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًّا»، وَ«لَعَلَّ الْحَيْبَ قَادِمٌ»، وَإِعْرَابُهَا عَلَى وِزَانِ مَا تَقدَّمَ، لَا يَخْتَلِفُ عَمْلُهَا، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ^(٤) مَعَانِيهَا؛ لِأَخْتِلَافِ الْفَاظِهَا.

وَإِنَّمَا عَمِلْتُ هَذَا الْعَمَلَ؛ لِشَبَهِهَا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي^(٥)، نَحْوُ كَانَ، فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْفُتْحِ، وَدِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي.

فَمَعْنَى كَانَ اتّصافُ^(٦) الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبِيرِ فِي الْمَاضِي كَمَا تَقدَّمَ.

= زيداً قائماً: بلغني قيام زيد، فالاسم ليس له دخل في التأويل، وعليه فإن قولهم: «أن مع جزءها في تأويل مصدر» فيه تساقح. فتح رب البرية (ق ١٣٧ ب)، ثم إن كان الخبر مشتقاً بالمصدر من لفظه كما مثل، وإن كان جاماً قدر بالكون، نحو: «بلغني أن هذا زيد» أي: كونه زيداً، وإن كان ظرفاً قدر بالاستقرار. حاشية المدابغى (ق ١٣٧ ب).

(١) في «ي»: «الْمَفْتُوحَةُ الْهَمَرَةُ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٢٨): «بِخِلَافِ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ» بزيادة: إِنَّ.

(٣) هذا المثال جاء بعد الذي يليه في «ز» والمطبوع (ص ٢٨).

(٤) في «أ» و«س» و«ي»: «يَخْتَلِفُ».

(٥) لشبهها بالفعل الماضي: لفظاً؛ لكنها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومفتوحة الآخر، ومعنى: لتضمنها معنى الفعل، واستعملاً؛ للزومها الأسماء كالأفعال، ولحقوق نون الوقاية بها كما تلحق الأفعال. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٢٦ ب).

(٦) في «أ» و«س»: «لِإِتْصَافِ».

وَمَعْنَى إِنَّ الْمَكْسُورَةِ وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ: لِلتَّوْكِيدِ^(١)، أَيْ: تَأْكِيدٌ^(٢) النِّسْبَةِ.
وَمَعْنَى لَكِنَّ لِلْأَسْتِدْرَاكِ، وَهُوَ تَعْقِيبٌ^(٣) الْكَلَامِ بِرَفْعٍ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ
نَفْيُهُ^(٤).

وَمَعْنَى كَانَ لِلتَّشْبِيهِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى.
وَمَعْنَى لَيْتَ لِلتَّمَنِي، وَهُوَ طَلْبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ.
وَمَعْنَى لَعَلَّ لِلتَّرْجِي، وَهُوَ طَلْبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ^(٥)، وَالتَّوْقُّعُ وَهُوَ الْمُعْبُرُ
عَنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ بِالإِشْفَاقِ فِي الْمَكْرُوهِ^(٦)، نَحْوُ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»، وَالتَّرْجِي
فِي الْمَحْبُوبِ نَحْوُ: «لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنِي»؛ فَإِنَّ الْهَلَالَكَ مِمَّا يُكْرَهُ، وَالرَّحْمَةُ مِمَّا
يُحَبُّ^(٧).

(١) الظاهر أن اللام في قوله: «للتأكيد» زائدة، أي: ومعنى إن وأن التوكيد، ويحتمل أنها دخلت على توهם أن ما قبلها: «إن وأن» بدون «معنى» (أي: وإن وأن للتوكيد)، ويحتمل أن يكون المعنى: ومعنى إن وأن منسوب للتوكيد. الفوائد الأجهورية (ق ٦٩ ب).

(٢) في «س» و«ك»: «تَوْكِيدٌ».

(٣) في «ز» و«س» و«ك»: «تَعْقِيبٌ».

(٤) هذا السطر جاء بعد الذي يليه هنا في «ز» والمطبوع (ص ٢٨)، وقوله: «أَوْ نَفْيُهُ» أي: وتعقيب الكلام بثبوت ما يتوهם نفيه، نحو قولك: «زَيْدٌ جَبَانٌ لَكِنَّهُ كَرِيمٌ»؛ لأن عادة الجبان البخل. الدرة السنية للوفائي (ق ١٨٧ أ).

(٥) المراد طلب الأمر المحبوب المستقرب حصوله، فلا يكون إلا في الممكن. فتح رب البرية (ق ١٤١ أ).

(٦) التوقع هو ترقب الواقع، وليس مرادا هنا، وقوله: «في المكره» أي الخوف منه، وقيل: التوقع أعم، لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا، وتوقع المكره يسمى إشفاقا. الدرة السنية (ق ١٨٨ أ).

(٧) في «ب» و«س» و«ع»: «تُحَبُّ».

وَأَمَا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ، وَهُوَ ظَنَنْتُ وَأَخْوَانَهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الثَّانِيَ.

وَإِنَّمَا تَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا حَيْثُ لَا مَانِعٌ^(١).

وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ عَشَرَةً أَفْعَالٍ:

أَرْبَعَةً مِنْهَا تُفِيدُ تَرْجِيحَ وُقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي^(٢)، وَهِيَ:

ظَنَنْتُ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

وَحِسِبْتُ، نَحْوُ: «حَسِبْتُ بَكْرًا صَدِيقًا».

وَخَلْتُ، نَحْوُ: «خَلْتُ الْهِلَالَ لَائِحًا».

وَزَعَمْتُ، نَحْوُ: «رَأَمْتُ زَيْدًا صَادِقًا».

وَثَلَاثَةً مِنْهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ^(٣) وُقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي^(٤)، وَهِيَ:

رَأَيْتُ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا».

وَعَلِمْتُ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا^(٥) صَادِقًا».

(١) احترز به عمما إذا كان مانع كالإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً جوازاً؛ لضعف العامل بتوسطه، نحو: «رَيْد ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو تأخره، نحو: «رَيْد قَائِم ظَنَنْتُ». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٥ ب).

(٢) تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني غالباً، وإلا فتأتي للبيتين، وهذا في غير «زعمت»، أما هي فلا تأتي له. حاشية الشيبيني (ق ٦٥ ب).

(٣) التحقيق من: حققت الأمر، إذا كنت منه على يقين. فتح رب البرية (ق ٤٥ أ).

(٤) تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني، أي غالباً في غير «وجدت»، ومن غير الغالب تأتي للترجح، أما «وجدت» فملازمة للتحقيق. حاشية الشيبيني (ق ٦٥ ب).

(٥) في «ز» و«ك» و«ي»: «عَلِمْتُ الرَّسُولَ».

وَوَجَدْتُ، نَحْوُ: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ نَافِعًا^(١)».

وَأَثْنَانِ مِنْهَا^(٢) يُفِيدَ أَنَّ التَّصْسِيرَ وَالِإِنْتَقَالَ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى^(٣)، وَهُمَا:
اتَّخَذْتُ، نَحْوُ: «اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا».

وَجَعَلْتُ، نَحْوُ: «جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا».

وَوَاحِدُ يُفِيدُ حُصُولَ النِّسْبَةِ فِي السَّمْعِ^(٤)، وَهُوَ سَمِعْتُ، نَحْوُ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ»، فَالنَّبِيُّ^(٥): مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَجُمْلَةٌ «يَقُولُ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

هَذَا عَلَى رَأْيِ^(٦) أَبِي عَلَيٍّ الْفَارِسِيِّ^(٧) فِي قَوْلِهِ: إِنَّ «سَمِعْتُ» إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ^(٨).

(١) في «أ» و«ب» و«ع»: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ مَحْبُوبًا».

(٢) «مِنْهَا» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٢٨).

(٣) في «أ»: «مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى».

(٤) حُصُول النِّسْبَةِ فِي السَّمْعِ، أَيْ: فِي اسْتِقْرَارِهَا فِيهِ، وَالنِّسْبَةُ هُنَا ثَبُوتُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّمْعُ مَصْدَرُ سَمْعٍ، وَجَمِيعُهُ أَسْمَاعٌ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْمَسْمُوعِ وَعَلَى الْأَذْنِ. الْكَوَافِكُ الدَّرِيَّةُ لِلْدَّجَانِيِّ (ق ١٠٨ ب).

(٥) في «ك»: «الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ، فَالرَّسُولُ».

(٦) في «أ» و«س»: «رَأَيْ» دون: «عَلَى».

(٧) الْإِمَامُ الْمُشْهُورُ أَبُو عَلَيِّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الْغَفَارِ الْفَارِسِيُّ، وَاحِدُ زَمَانِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، أَخْذَ عَنِ الزِّجاجِ وَابْنِ السِّرَاجِ، وَبِرُعَةٍ مِنْ طَلَبِهِ جَمَاعَةُ كَابِنِ جَنِيِّ، صَنَفَ كَتَبًا كَثِيرًا نَافِعَةً كَالْإِيضَاحِ فِي النَّحْوِ وَالتَّكْمِيلَةِ فِي النَّصْرِيفِ وَالْحِجَّةِ فِي الْقِرَاءَاتِ، تَوَفَّى سَنَةُ سِبْعَعِينَ وَثَلَاثَمَائَةً. إِنْبَاهُ الرِّوَاةُ لِلْقَنْطَيِّ (١/٣٠٨-٣١٠) وَبِغَيْةُ الْمَوْعِدَةِ لِلسِّيَوْطِيِّ (٤٩٦-٤٩٨).

(٨) إِنْ عَلِقْتَ بِمَسْمَوعٍ فَمَتَعْدِيَةٌ لِوَاحِدِ اتِّفَاقِهِ، نَحْوُ: «يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ». تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنْوَانِيَّةِ (ق ٨٦ ب).

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ جُمْلَةً «يَقُولُ» وَنَحْوَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ^(١)؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْحَوَاسِ^(٢) لَا تَتَعَدَّ إِلَّا إِلَيْهِ وَاحِدٌ^(٣).

وَتَقُولُ^(٤) فِي إِعْرَابِ «ظَنَنتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»: ظَنَنتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَمُنْطَلِقًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَفِي إِعْرَابِ «خَلْتُ عَمْرًا شَاصًا»: خَلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَأَصْلُ خَلْتُ: «خَيْلَتُ» بِكَسْرِ الْيَاءِ، نُقِلَتِ^(٥) الْكَسْرَةُ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَشَاصًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَةٍ مَا يُفِيدُ الرُّجْحَانَ^(٦)، وَمِنْ أَمْثِلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّحْقِيقَ، وَمِنْ أَمْثِلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّصْبِيرَ^(٧)، بِلَا فَرْقٍ.

(١) أي إن كانت معرفة، وإلا فهي صفة. حاشية القليوبى (ق ٤٠ أ).

(٢) في «س» زيادة: «الظَّاهِرَةُ»، والحواس جمع حاسة، وهي خمسة: السمع والبصر والذوق واللمس والشم. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٨ ب).

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٢٩): «إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ»، وأفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد، نحو: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، وَسَمِعْتُ الْقُرْآنَ، وَذَقْتُ الطَّعَامَ، وَلَمَسْتُ الْحَرِيرَ، وَسَوِمْتُ الرَّيْحَانَ. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٠٨ ب).

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٢٩): «تَقُولُ»، دون واو قبلها.

(٥) في «ي»: «فَنَقِلَتُ»، وفي «ع»: «فَقُلِبَتُ».

(٦) في «أ»: «الْتَّرْجِيحَ».

(٧) ما يفيد الرجحان، نحو: عَدَ وَهَبْ وَحَجَأْ، وما يفيد التحقيق، نحو: أَلْفَى وَتَعَلَّمْ - بمعنى اعلم - ودرى، وما يفيد التصبير، نحو: صَرَرْتُ وَحَوَلْتُ. حاشية القليوبى (ق ٤٠ أ).

وَهَذَا الْقِسْمُ - أَعْنِي : ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا - دَخِيلٌ^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَحَقُّهُ^(٢) أَنْ يُذَكَّرَ فِي الْمَنْصُوبَاتِ، وَلَكِنَّهُ ذُكِّرَ^(٣) اسْتِطْرَادًا^(٤) لِتَشْمِيمِ بَقِيَّةِ^(٥) النَّوَاسِخِ.



(١) الدخيل: الضيف والتزييل، والمراد أنه ليس في محله. حاشية المدابغى (ق ١٤١ ب).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٢٩): «وَكَانَ حَقُّهُ».

(٣) في «س» و«ع»: «وَلَكِنَّهُ ذُكِّرَهُ».

(٤) الاستراد: ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما، والمناسبة ما أشار لها بقوله: «لِتَشْمِيمِ بَقِيَّةِ النَّوَاسِخِ». حاشية المدابغى (ق ١٤١ أ).

(٥) «بَقِيَّةِ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٢٩).

بَابُ النَّعْتِ^(١)

رَسَمَهُ^(٢) بِعَضُ خَواصِهِ^(٣)؛ تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ:
النَّعْتُ تَابُعُ الْمَنْعُوتِ فِي رَفِعِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٤) مَرْفُوِعًا، وَنَصِيبِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٥) مَنْصُوبًا، وَخَفْضِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ^(٦) مَخْفُوضًا، وَتَعْرِيفِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، وَتَنْكِيرِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نِكْرَةً^(٧)، سَوَاءٌ كَانَ^(٨) النَّعْتُ حَقِيقِيًّا أَمْ سَبِيلًا^(٩).^(١٠).

(١) النَّعْتُ عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين: الوصف والصفة، وهي ألفاظ متراشفة. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٦٢)، وعرفه النحاة بأنه: التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو صفات ما يتعلق به. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٤٦ أ).

(٢) في «ك»: «وَرَسَمَهُ».

(٣) فيه نظر؛ لأن الظاهر أن قوله: «النَّعْتُ تَابُعُ الْمَنْعُوتِ» ليس واردا موردا التعريف، بل هو بيان حكم من أحكام النَّعْت. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٧ أ).

(٤) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٦) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) وتنكيره: أي ولو حكما فيدخل الجملة الخبرية الواقعه وصفا؛ إذ هي نكرة حكما. حاشية ابن علان (ق ١١٥ أ).

(٨) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٩) في «ع» و«ي»: «أَوْ».

(١٠) النَّعْتُ الحقيقي: هو الجاري على من هو له، والسببي: هو الجاري على غير من هو له، مثال الحقيقي: «جَاءَ زَيْدُ الْفَاضِلُ»، ومثال السببي: «جَاءَ زَيْدُ الْفَاضِلُ أَبْوَاهُ». الفوائد الأجهورية (ق ٧٣ ب).

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ النَّعْتُ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتَرِ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيهِ، وَإِفْرَادِهِ وَتَشْتِيهِ وَجَمْعِهِ، وَيَكُمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةً مِنْ عَشَرَةً^(١)، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا.

وَإِنْ رَفَعَ سَبِيلِيَّ الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرِ اقْتُصِرَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ، وَتَبِعَهُ فِي اثْتَيْنِ مِنْ خَمْسَةَ^(٢)، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ سَبِيلًا.

تَقُولُ فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ^(٣):

فِي الرَّفْعِ مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ^(٤): «قَامَ زَيْدُ الْعَاقِلُ»^(٥)، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ».

(١) هي واحد من وجوه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، وواحد من وجوه الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من وجهي: التذكير والتأنيث، وواحد من وجهي: التنكير والتعريف. فتح رب البرية للنبتي (ق ٤٨٠).

(٢) يعني واحدا من وجهي: التعريف والتذكير، وواحدا من وجوه الإعراب: الرفع والنصب والجر. فتح رب البرية للنبتي (ق ٤٨١ ب).

(٣) جملة ما ذكر اثنان وسبعون مثلاً؛ لأن المعنوت إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهي ستة، وكل منها إما معرفة أو نكرة فهي اثنا عشر، وكل منها إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهي ستة وثلاثون، وكل منها إما حقيقي أو سبيلي، فهي اثنان وسبعون، ويزاد عليها ما أشار إليه بقوله: فَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ إِلَّا، وبقوله: فَإِنْ نَعِتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ إِلَّا. حاشية القليوبى (ق ٤٠ ب).

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٢٩) زيادة: «وَالْتَّذْكِيرُ»، قال القليوبى: «وكان حقه ذكر التذكير أيضا؛ ل تمام الأربعـة من العـشرة التي هي موجودـة في جميع هذه الأمـثلة». حاشية القليوبى (ق ٤١٠).

(٥) قام: فعل ماض، وزيد: فاعل مرفوع بضمـمة ظـاهرة وهو منـعـوت، والعـاقل: نـعـت له حـقـيقـي؛ لـرفعـه الضـمير المسـتـتر في العـائد على زـيد المـنـعـوت، تـقدـيرـه هو، ونـعـت المـرـفـوع مـرـفـوع، وعـلامـة رـفعـه ضـمة ظـاهـرة. حـاشـية المـدـاغـي (ق ٤٤١ ب).

وَتَقُولُ مَعَ^(١) التَّنْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ^(٢): «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلاً عَاقِلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ».
وَتَقُولُ فِي تَشْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الرَّزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الرَّزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ»،
وَ«مَرَرْتُ بِالرَّزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي تَشْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ مَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ
رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الرَّزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ»، وَ«رَأَيْتُ الرَّزَّيْدَيْنَ الْعَاقِلَيْنَ»،
وَ«مَرَرْتُ بِالرَّزَّيْدَيْنَ الْعَاقِلَيْنِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجَالٌ عُقَلَاءُ»، وَ«رَأَيْتُ رَجَالًا عُقَلَاءً»، وَ«مَرَرْتُ
بِرَجَالٍ عُقَلَاءً^(٣)».

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ الْعَاقِلَةُ»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ»، وَ«مَرَرْتُ
بِهِنْدِ الْعَاقِلَةِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ عَاقِلَةٌ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَةً عَاقِلَةً»، وَ«مَرَرْتُ
بِامْرَأَةٍ عَاقِلَةً».

(١) في «ي»: «في».

(٢) قال الفليوي (ق ٤٤): «وفي نسخة: في الإِفْرَادِ مَعَ التَّنْكِيرِ، وهي الأنسب بالسياق».

(٣) رجال: مجرور بالباء، وعقلاء: نعته مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لمنعه من الصرف
بألف التأنيث الممدودة. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٤٩ ب).

وَتَقُولُ فِي مُثَنَّى الْمُؤَنِّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَاتِ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدِينَ الْعَاقِلَتِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدِينَ الْعَاقِلَتِينَ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَاتِنِ عَاقِلَاتِنِ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَتِينِ عَاقِلَتِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَتِينِ عَاقِلَتِينَ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنِّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ^(١): «جَاءَتْ^(٢) نِسَاءً عَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً عَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءِ عَاقِلَاتِ».

فَالنَّعْتُ فِي ذَلِكَ^(٣) كُلُّهُ رَافِعٌ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ.

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ سَبِيلِيَّ الْمَنْعُوتِ^(٤) فِي الْإِفْرَادِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ زَيْدُ الْقَائِمُ أَبُوهُ»^(٥)، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ أَبُوهُ»^(٦)، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْقَائِمِ أَبُوهُ».

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٣٠) زيادة كلمة: «أيضاً».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «جاءتنبي».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «هذا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٣٠): «الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرِ».

(٥) في «ع» زيادة: «وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، زَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَالْقَائِمُ: نَعْتٌ لَهُ جُرَّ عَلَى عَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَأَبُوهُ: فَاعِلٌ بِالْقَائِمِ».

(٦) زيدا: مفعول برأيت، والعاقل: اسم فاعل نعت له فهو منصوب، وأبوه: فاعل بقائم، فهو مرفوع بالواو. فتح رب البرية للنبتي (ق ١٥٠ أ).

ومع التّنكير: «جاء^(١) رجُلٌ عاقِلٌ أبُوهُ»، و«رأيْتُ رجُلاً عاقِلاً أبُوهُ»، و«مررْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ أبُوهُ».

وَتَقُولُ فِي تَشْبِيهِ الْمُذَكَّرِ:

مع التّعرِيفِ: «جاء الزَّيْدَانِ القَائِمُ أبَوَاهُمَا»، و«رأيْتُ الزَّيْدَيْنِ القَائِمِ أبَوَاهُمَا»، و«مررْتُ بِالزَّيْدَيْنِ القَائِمِ أبَوَاهُمَا».

ومع التّنكير: «جاء رجلاً قائمًا أبَوَاهُمَا»، و«رأيْتُ رجُلَيْنِ قَائِمًا أبَوَاهُمَا»، و«مررْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمًا أبَوَاهُمَا».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ^(٢) الْمُذَكَّرِ:

مع التّعرِيفِ: «جاءني الرِّجَالُ القَائِمُ آبَاؤُهُمْ»، و«رأيْتُ الرِّجَالَ القَائِمَ آبَاؤُهُمْ»، و«مررْتُ بِالرِّجَالِ القَائِمِ آبَاؤُهُمْ».

ومع^(٣) التّنكير: «جاءني رِجَالٌ قَائِمُ آبَاؤُهُمْ»، و«رأيْتُ رِجَالًا قَائِمًا آبَاؤُهُمْ»، و«مررْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِ آبَاؤُهُمْ».

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ^(٤):

مع التّعرِيفِ: «جاءت هنْدُ القَائِمُ أبُوها»، و«رأيْتُ هنْدًا القَائِمَ أبُوها»، و«مررْتُ بِهِنْدٍ القَائِمِ أبُوها».

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك» و«ي»: «قَامَ».

(٢) في «أ» و«ب» و«ي»: «الْجَمْعِ».

(٣) في «أ»: «وَتَقُولُ مَعَ».

(٤) في «ع» و«ك» و«ي»: «الْمُفْرَدَةُ الْمُؤَنَّثَةُ».

ومع التّنكير: «جاءتني امرأة قائم أبوها»، و«رأيت امرأة قائماً أبوها»، و«مررت بامرأة قائم أبوها».

وَتَقُولُ فِي تَشْيَةِ الْمُؤَنَّثِ:

مع التّعرِيف: «جاءت الهندان القائم أبواهما»، و«رأيت الهنددين القائم أبواهما»، و«مررت بالهنددين القائم أبواهما».

ومع التّنكير: «جاءت امرأتان قائم أبواهما»، و«رأيت امرأتين قائماً أبواهما»، و«مررت بامرأتين قائم أبواهما».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ:

مع التّعرِيف: «جاءت الهندات القائم آباءهن»، و«رأيت الهندات القائم آباءهن»، و«مررت بالهندات القائم آباءهن».

ومع التّنكير: «جاءت نساء قائم آباءهن»، و«رأيت نساء قائماً آباءهن»، و«مررت بنساء قائم آباءهن».

فالنَّعْتُ فِي هَذَا الْقِسْمِ يَلْزَمُهُ الْإِفْرَادُ^(١) وَالْتَّذْكِيرُ^(٢) دَائِمًا مَعَ غَيْرِ الْجَمْعِ.

(١) لأن النعت الرافع للاسم الظاهر ينزل منزلة الفعل، فيعطي حكمه مع فاعله، فيلزم الإفراد إذا أُسند إلى اسم ظاهر، ولو كان ذلك الاسم الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة. حاشية الإبراشي (ق ١٢١).

(٢) «والْتَّذْكِيرُ» لا توجد في «أ» و«ب»، ومضروب عليه في «ع»، ومذكور في حاشية «س»، قال القليوبي (ق ٤١): «وسكت عن غير الإفراد كالذكير؛ لأنه باق على أصله»، وقال النبي: «ويلزم أيضا الذكير مع الإسناد إلى ذكر كما تقدم من التمثيل هنا، وكذا يلزم منه التأنيث مع الإسناد إلى مؤنث نحو: جاءَ رجُلٌ قَائِمَةُ أُمُّهُ، ورأيَتْ رجُلاً قَائِمَةُ أُمُّهُ، ومررت برجلٍ قَائِمَةُ أُمُّهُ، كما تقول: قَامَتْ أُمُّهُ». فتح رب البرية (ق ١٥١).

وَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ فَيُخْتَارُ^(١) تَكْسِيرُهُ^(٢) عَلَى إِفْرَادِهِ، نَحْوُ: «مَرْتُ بِرَجَالٍ قِيَامًا أَبَاوْهُمْ»، وَيَضُعُّ فَكَ تَصْحِيحُهُ^(٣).

هَذَا إِذَا نَعْتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ نُعْتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ^(٤) أَوِ الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ^(٥) جَازَ فِيهِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ السَّبِيلِ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ، فَيَسْتَرُ^(٦) فِي النَّعْتِ، وَيُنْصَبُ السَّبِيلُ^(٧)، أَوْ يُخْفَضُ بِإِضَافَةِ النَّعْتِ إِلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يُطَابِقُ مَنْعُوتَهُ فِي التَّائِنِ وَالثَّالِثِ وَالْجَمْعِ، وَيَرْجُعُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ^(٨).

مِثَالُهُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْمَضْرُوبُ الْعَبِيدُ»، أَوِ: «الْحَسَنُ الْوَجْهُ»^(٩) يُنْصَبُ الْعَبِيدُ

(١) في «أ»: «فَنَخْتَارُ».

(٢) أي تكسير النعت. فتح رب البرية للنبتيي (ق ١٥١ ب).

(٣) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح، بل لا يجوز في اللغة المشهورة. فتح رب البرية للنبتيي (ق ١٥١ ب).

(٤) اسم الفاعل: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع منها أو قائم بها كضارب وناصر، واسم المفعول: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع عليها، كمضروب ومنصور. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٠٤ ب).

(٥) الصفة المشبهة: ما اشتقت من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت. حاشية الإبراشي (ق ١٢١ ب).

(٦) في «ي» زيادة: «الضَّمِيرُ».

(٧) في «ز» والمطبوع زيادة: «عَلَى التَّشِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ»، وكذا في «ع» لكن دون قوله: «بِهِ»، قال النبتيي: «وينصب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشيه بالمفعول به إن كان معرفة». فتح رب البرية (ق ١٥١ ب).

(٨) أي في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي، وليس المراد كونه يصير حقيقة. حاشية القليويي (ق ٤١ ب).

(٩) «المضروب» تمثيل للنعت باسم المفعول، و«الحسن» تمثيل للنعت بالصفة المشبهة. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٠٥ أ).

وَالْوَجْهِ^(١) وَجَرِهِمَا^(٢)، وَكَذَا تَفْعَلُ^(٣) فِي كُلِّ مِثَالٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

وَالْمَعْرِفَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ^(٤) خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ^(٥):

الْأَوَّلُ: الْإِسْمُ الْمُضْمَرُ^(٦)، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى:

- مُتَكَلِّمٌ، نَحْوُ: «أَنَا، وَنَحْنُ».

- أَوْ مُخَاطِبٌ، نَحْوُ: «أَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ».

- أَوْ غَائِبٌ، نَحْوُ: «هُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ».

وَالثَّانِي: الْعَلَمُ^(٧)، وَهُوَ: مَا عُلِقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ^(٨)، غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهُهُ، سَوَاءً كَانَ^(٩):

(١) في «ز» و«ي»: «أَوْ الْوَجْهِ».

(٢) في «ي»: «أَوْ جَرِهِمَا» قال المدابغي (ق ٤٦ ب): «وَجَرِهِمَا، الواو بمعنى أو».

(٣) في «أ»: «وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ».

(٤) أي المعرفة لا بقيدها ضميرا ولا علما إلخ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، ولا بقيدها تنتع ولا ينعت بها إلخ على ما سيأتي في الشرح. حاشية الفيشي (ق ٢٠ ب).

(٥) زيد عليها: الاسم الموصول، والمعرف بالقصد والإقبال نحو: «يا رجل» لمعين، ويمكن دخولهما في كلام المتن؛ لأن الموصول من قبيل المبهم، أو من قبيل المحلى بأى، والمقصود إقباله قيل إنه معرف بأى تقدير، الدرة السننية للوفائي (ق ٥ ٢٠ ب).

(٦) «الإِسْمُ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س»، والمضمر -ويقال: الضمير- من: الإضمار، وهو الستر والإخفاء، أو من: الضمور، يعني الهزال؛ لقلة حروفه غالبا. حاشية القليوبى (ق ٤١ ب).

(٧) في «ي»: «الإِسْمُ الْعَلَمُ».

(٨) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٨ ب).

(٩) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

- عَلَمَ شَخْصٌ لِعَاقِلٍ^(١)، نَحُوُ: «زَيْدٌ» وَ«هِنْدٌ»، أَمْ^(٢) غَيْرُ عَاقِلٍ، إِمَّا لِمَكَانٍ نَحُوُ: «عَدَنٌ» وَ«مَكَّةُ»، أَوْ لِغَيْرِهِ كَ«شَدْقَمٍ»^(٣) وَ«هَيْلَةً»^(٤).

- أَمْ^(٥) عَلَمَ جَنْسٍ^(٦)، إِمَّا لِحَيَوانٍ نَحُوُ: «حَضَاجَرٌ»^(٧)، وَ«أَسَامَةً»^(٨)، أَوْ لِمَعْنَى كَ«سُبْحَانَ»^(٩) وَ«بَرَّةً»^(١٠).

(١) الأولى: لعالم؛ ليشمل أسماء الله تعالى. حاشية ابن علان (ق ١١٧ أ).

(٢) في «ز» و«ع»: «أَوْ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٣١): «شَدْقَمٌ»، قال الشنواني: شدقم بالذال المعجمة علم على جمل للنعمان بن المنذر. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٨٩ أ)، وقال النبتيyi: بفتح الشين المعجمة وسكون الدال المهملة. فتح رب البرية (ق ١٥٣ ب)، وجاء في «ز» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «اسْمُ جَمَلٍ».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «اسْمُ شَاةٍ».

(٥) في «ع» والمطبوع (ص ٣١): «أَوْ».

(٦) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريراً أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهناً وخارجها، كزيد فإنه يعين ذاته المسممة به في الذهن وكذلك في خارج العيان ولا يتناول عمراً مثلاً لا في الذهن ولا في الخارج، وعلم الجنس يعين مسماه ذهناً لا خارجاً، كأسامة فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة في الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلاً، وفي الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة، بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلاً. العقد الجوهري (ص ٦٧).

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «عَلَمٌ لِلضَّبْعِ»، وفي «س» و«ك»: «عَلَمٌ ضَبْعٌ»، وكذا في «ب» لكن تحت الكلمة حضاجر.

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ٣١) زيادة: «عَلَمٌ لِلْأَسَدِ»، وفي «س» و«ك»: «عَلَمٌ أَسَدٌ»، وكذا في «ب» لكن تحت الكلمة أسامة.

(٩) في «س» زيادة: «عَلَمٌ لِلتَّسَسِيْحِ».

(١٠) برة: علم للمبرة، بمعنى البر. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٣٠ أ).

وَالثَّالِثُ: الْإِسْمُ الْمُبَهَّمُ، وَأَرَادَ بِهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ^(١)، وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ: عُمُومُهُ، وَصَلَاحِيَّتُهُ لِلْإِشَارَةِ بِهِ إِلَى كُلِّ جِنْسٍ وَإِلَى كُلِّ شَخْصٍ، تَحْوُ: «هَذَا حَيَّانٌ وَجَمَادٌ وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَرَيْدٌ».

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

- فَهَذَا^(٢) لِلْمُفْرِدِ الْمُذَكَّرِ.

- وَهَذِهِ^(٣) لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤْنَثَةِ.

- وَهَذَا نِ لِمُشَنَّى^(٤) الْمُذَكَّرِ.

- وَهَاتَانِ لِمُشَنَّى^(٥) الْمُؤْنَثِ.

بِالْأَلْفِ^(٦) رَفِيعًا، وَبِالْيَاءِ فِيهِمَا جَرًّا وَنَصْبًا^(٧).

- وَهُؤُلَاءِ بِالْمَدِّ عَلَى الْأَفْصَحِ^(٨)، لِجَمِيعِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤْنَثِ^(٩).

(١) فيه قصور إذ يلزم منه سقوط الموصول من كلام المصنف، والوجه أن يكون كلامه شاملًا لهم، وتمثيله بالإشارة لا ينافيه. حاشية القليوبى (ق ٤٢ أ).

(٢) اسم الإشارة إنما هو: «ذا» وأما «ها» فهي حرف تنبية. العقد الجوهري (ص ٦٧).

(٣) هذه: بإسكان الهاء وكسرها بإشباع أو عدمه. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١١٥ ب).

(٤) في «س» و«ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣١): «لِمُشَنَّى».

(٥) في «س» و«ز» والمطبوع (ص ٣١): «لِمُشَنَّى».

(٦) في «س»: «بِالْأَلْفِ فِيهِمَا» بزيادة: فِيهِمَا.

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٣١): «نَصْبًا وَجَرًّا».

(٨) في «ز»: «عَلَى الْأَصَحِّ»، والمدللة الحجازيين، والقصر لغة تميم. فتح رب البرية (ق ١٥٦ أ).

(٩) في «ي» زيادة: «جَمِيعًا».

والرابع: الإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، نَحْوُ: «الرَّجُل»، و«الرَّجُلَة»، و«الْغَلَام»، و«الْغَلَامَة».

والخامس: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، تَقُولُ فِي الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَمِّر^(١): «غَلَامِي»، و«غَلَامُهَا»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ: «غَلَامُ زَيْدٍ»، و«غَلَامُ مَكَّةَ»^(٢)، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْإِسْمِ الْمُبْهَمِ: «غَلَامٌ هَذَا»، و«غَلَامٌ هَذِهِ»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ: «غَلَامٌ الرَّجُل»، و«غَلَامُ الْمَرْأَةِ».

وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ فِي دَرَجَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ^(٣)، إِلَّا الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَمِّرِ فَإِنَّهُ فِي دَرَجَةِ الْعَلَمِ^(٤).

وَإِنَّمَا قَيَّدَتُ الْمَعْرِفَةَ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ^(٥)؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُونِهَا تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا أَقْسَامٌ:

(١) في «ز» و«س» والمطبوع (ص ٣١): «الضَّمِير».

(٢) عند الوفائي (ق ٢١١): «وَأَرْضُ مَكَّةَ»، قال: «وفي بعض النسخ: وَغَلَامُ مَكَّةَ، وأضيف إليها إما لحلوله بها، أو لقصد تشريفه، والإضافة تكتفي فيها أدنى ملابسة».

(٣) أعرفها الضمير وإن رجع إلى نكرة، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم الم محل بـأـلـ، ثم المضاف. حاشية القليوبي (ق ٤١ ب).

(٤) إنما كان في درجة العلم ثلاثة يلزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف في مثل قوله: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِكَ»، وبيان ذلك أن المضمر أعرف من العلم، فلو كانت الصفة وهي ضارب، في رتبة ما أضيف إليه وهو الكاف، للزم أن تكون أعرف من موصوفها الذي هو زيد، وذلك لا يجوز، فجعلوها في رتبة العلم؛ لتكون متساوية لموصوفها في التعريف. الدرر الفرائد للشلبي (ق ١٣٠).

(٥) بالحيثية المطلقة عن التقيد والتخصيص بفرد دون فرد، حيث قال: «مِنْ حَيْثُ هِيَ». فتح رب البرية (ق ١٥٩ أ).

الأَوَّلُ: الْمُضْمَرُ: لَا يُنَعَّتُ، وَلَا يُنَعَّتُ بِهِ.

الثَّانِي: الْعَلَمُ: يُنَعَّتُ، وَلَا يُنَعَّتُ بِهِ.

الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ وَالخَامِسُ: اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ: تُنَعَّتُ وَيُنَعَّتُ بِهَا.

وَالنَّكِرَةُ لَا تَنْحَصِرُ بِالْعَدْ بَلْ بِالْحَدّ، وَحَدُّهَا: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ الشَّامِلِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ^(١) دُونَ آخَرَ، نَحْوُ «رَجُلٍ»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الرِّجَالِ الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ حَيَّوَانٍ ذَكَرٍ نَاطِقٍ بِالْعَلَمِ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْتَصُّ لِفَظُ رَجُلٍ بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ^(٢).

وَهَذَا الْحَدُّ فِيهِ عُمُوضٌ، وَتَقْرِيبٌ، أَيْ: تَقْرِيبٌ حَدَّ النَّكِرَةِ عَلَى الْمُبْتَدَئِ: كُلُّ مَا، أَيْ: كُلُّ اسْمٍ صَلَحٌ -بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّنَهَا- دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ فَهُوَ نَكِرَةٌ، نَحْوُ «رَجُلٍ» وَ«فَرَسٍ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا، فَنَقُولُ: «الرَّجُلُ» وَ«الْفَرَسُ»^(٣).

(١) قال القليوبـي (ق ٤٣ أ): «مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ، فِي نَسْخَةٍ: مِنْ جِنْسِ أَفْرَادِهِ، وَهِيَ خَلَفُ الصَّوابِ».

(٢) أي يطلق على هذانـم هذا بـدلهـ، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعـة واحدةـ. العقدـ الجوهرـي لـابـنـ الحاجـ (ص ٦٨).

(٣) هـما مـجـرـورـانـ فيـ كـلامـ المـصـنـفـ، وـتـحـوـيـلـ الشـارـحـ يـوجـبـ رـفـعـهـماـ، وـلـيـسـ ذـلـكـ بـمـنـاسـبـ. حـاشـيـةـ القـليـوبـيـ (ق ٤٣ بـ).

بَابُ الْعَطْفِ

وَمُرَادُه^(١) عَطْفُ النَّسَقِ^(٢)، وَهُوَ: الْعَطْفُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةً، عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ إِمَّا الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ عَاطِفَةُ،
وَالْتَّحْقِيقُ خَلَافَهُ^(٣).

وَهِيَ، أَيْ: حُرُوفُ الْعَطْفِ الْعَشَرَةُ^(٤):

الْوَao، لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو قَبْلَهُ» أَوْ «بَعْدَهُ» أَوْ «مَعَهُ».

وَالْfَاءُ، لِلتَّرْتِيبِ وَالْتَّعْقِيبِ^(٥)، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُو»، إِذَا كَانَ عَمْرُو
جَاءَ عَقِبَ مَجِيءِ زَيْدٍ.

وَثُمَّ- بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ- لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاجِي^(٦)، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو»، إِذَا

(١) في «ع»: «مُرَادُه» دون واو.

(٢) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٦١ أ)، والنـسق بمعنى المنسوق، من: «نسقت الشيء نسقاً»، إذا أتيت به متتابعا. الدرر الفرائد للشلبي (ق ٣٠ أ).

(٣) التحقيق أنها ليست عاطفة؛ لأن العاطف إنما هو الواو التي قبلها الملازمة غالباً للدخول عليهما، والعاطف لا يدخل على مثله. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٦٢ أ).

(٤) «الْعَشَرَةُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) معنى التعقيب كون ما بعد الفاء واقعاً بعد ما قبلها من غير مهلة وترافق. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٣ أ).

(٦) التراجي معناه كون ما بعد ثم واقعاً بعد ما قبلها بمهلة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٣ ب).

كَانَ مَجِيءُ عَمْرٍ وَ بَعْدَ مَجِيئِ^(١) رَيْدٍ بُمْهَلَةً.

وَأَوْ، لِلتَّخِييرِ وَالإِبَاحةِ^(٢) بَعْدَ الْطَّلَبِ، نَحْوُ: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، وَ «جَالِسِ الْعَبَادِ أَوِ الزُّهَادِ».

وَلِلإِبَهَامِ وَالشَّكِّ^(٣) بَعْدَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «وَلَيْنَا أُوْلَئِيَا كُمْ لَعَلَّ هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»^(٤)، وَنَحْوُ: «لَيْثَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(٥).

وَأَمْ، لِطَلَبِ التَّعْيِينِ، نَحْوُ: «أَعِنْدَكَ رَيْدٌ أَمْ عَمْرٌ»، إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَ الْمُخَاطِبِ، وَلَكِنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ، وَ طَلَبْتَ مِنْهُ^(٦) تَعْيِينَهُ.

وَأَمَا، الْمَكْسُورَةُ الْهَمْرَةُ الْمَسْبُوَقَةُ بِمِثْلِهَا، مِثْلُ «أَوْ» فِي مَعْنَاهَا^(٧)، نَحْوُ:

(١) «مجيء» لا توجد في «ع».

(٢) في «أ» و«ع»: «أَوِ الإِبَاحةُ»، والضابط أنه إن امتنع الجمع تكون للتخيير، وإن لم يتمتنع الجمع تكون للإباحة. الفوائد الأجهورية (ق ٧٨٠)، والتحقيق أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء، وهذه المعاني المذكورة لها إنما يفيدها السياق والقرائن. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٤٠).

(٣) في «ز» و«س»: «أَوِ لِلإِبَهَامِ»، وفي «أ» و«س»: «أَوِ الشَّكِّ»، والفرق بين الإبهام والشك، أن المبهم عالم بالحكم، والشك غير عالم. حاشية محسن (ق ٣٥ ب).

(٤) سورة سباء، الآية (٢٤)، وهذا مثال للإبهام. حاشية النجاري (ق ٢٧٠)، ويصبح أن يكون الشاهد في الأولى والثانية. حاشية محسن (ق ٣٥ ب).

(٥) سورة الكهف، الآية (١٩)، وهذا مثال للشك. حاشية النجاري (ق ١٢٧).

(٦) في «أ»: «فَطَلَبْتَ مِنْهُ»، و «مِنْهُ» لا توجد في «ز».

(٧) أي أنها ترد لما تردد له «أو» من المعاني، من: التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح ونحو: «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا»، والإباحة نحو: «جَالِسٌ إِمَّا الْعَبَادُ، وَإِمَّا الزُّهَادُ»، والشك نحو: «جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو»، والإبهام نحو: «أَرْكَبْتُ إِنَّا الْأَدَهَمَ وَإِمَّا الْأَشَهَبَ» و «عِنْدِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو»، والتقطيع نحو: «الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ». تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٤ ب) وفتح رب البرية للنبتي (ق ١٦٧).

﴿فَشُدُوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾^(١) وَقِسْ الْبَاقِي^(٢).

وَبَلْ، لِلْإِضْرَاب^(٣)، نَحْوُ: «اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

وَلَا، لِلنَّفِي، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدًا لَا عَمْرُو».

وَلَكِنْ - بِسُكُونِ النُّونِ - لِلأَسْتِدْرَاكِ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ عَاطِفَةً، وَمَعْنَاهَا التَّدْرِيجُ وَالْغَايَةُ^(٤)، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ الْأَنْبِيَاءُ».

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً، نَحْوُ: «حَتَّىٰ مَاءٌ دِجْلَةَ أَشْكَلُ»^(٥).

(١) سورة محمد، الآية (٤)، أي: إِمَّا تَمْنَنُ مِنَا أَوْ تَفْدُنُ فَدَاءً، وَالْمَرَادُ التَّخِييرُ بَعْدَ الْأَسْرِ بَيْنَ الْمَنِ وَالْإِطْلَاقِ وَبَيْنَ أَخْذِ الْفَدَاءِ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشُّنُونِيَّةِ (ق ٩٥ أ).

(٢) فِي «س»: «وَقِسْ عَلَى الْبَاقِي».

(٣) الإِضْرَابُ: هُوَ الْاِنْتِقَالُ مِنْ شَيْءٍ إِلَىٰ آخَرَ مَعَ الإِبْطَالِ. حاشِيَةُ مَحَاسِنِ (ق ٣٥ ب).

(٤) مَعْنَى الْعَايَةِ آخِرِ الشَّيْءِ، وَمَعْنَى التَّدْرِيجِ أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَنْقُضُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ إِلَى الْغَايَةِ وَهُوَ الْأَسْمَاءُ الْمُعَطَّوْفَ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشُّنُونِيَّةِ (ق ٩٦ أ)، وَالْغَايَةُ إِمَّا فِي الشُّرُفِ نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ الْأَنْبِيَاءُ»، إِمَّا فِي الْخَسْتِ نَحْوُ: «اسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّىٰ الْحَجَّامُونَ». حاشِيَةُ مَحَاسِنِ (ق ٣٦ أ).

(٥) أَيْ مِنْ قَوْلِ جَرِيرٍ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُوجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وَالْأَشْكَلُ: الْأَيْضُ الَّذِي تَخَالَطَهُ حَمْرَةُ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشُّنُونِيَّةِ (ق ٩٦ ب)، وَإِعْرَابُهُ: الْفَاءُ: عَاطِفَةُ، وَمَا: نَافِيَةُ، زَالُ: فَعْلُ مَاضٍ مِنْ أَخْوَاتِ كَانَ يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَيَنْصُبُ الْخَبَرَ، وَالْتَاءُ: عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، الْقَتْلَى: اسْمٌ زَالٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ، تَمُوجُ: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وَفَاعِلُهُ مَسْتَتِرٌ فِيهِ، دِمَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَهُوَ مَضَافٌ، وَ«هَا»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنَىٰ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ جَرٍ، وَالْجَمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَحْلِ نَصْبِ خَبْرِ زَالٍ، بِدِجْلَةِ الْبَاءِ: حَرْفُ جَرٍ، وَدِجْلَةُ =

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ جَارَةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ﴾^(١).

فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِحَتَّى ثَلَاثَةَ أَوْ جُهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَرُبَّمَا تَعَاقَبَتْ^(٢) هَذِهِ الْأَوْجُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَسْبِ الْإِرَادَةِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، فَإِنْ رَفَعْتَ الرَّأْسَ فَحَتَّى حَرْفٌ ابْتِدَاءٍ، وَإِنْ نَصَبْتَهَا^(٣) فَحَتَّى حَرْفٌ عَاطْفٍ، وَإِنْ جَرَرْتَهَا^(٤) فَحَتَّى حَرْفٌ جَرٌ.

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشَرُ مَعَ اخْتِلَافِ مَعَانِيهَا تُشْرِكُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهِ، فَإِنْ عَطَفْتَ أَنْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ الْمَعْطُوفَ أَوْ عَلَى مَجْزُونٍ جَزَّمْتَ الْمَعْطُوفَ.

تَقُولُ فِي عَطْفِ الِإِسْمِ عَلَى الِإِسْمِ فِي الرَّفْعِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَفِي الْخُفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرِو».

= مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه اسم لا ينصرف، والممانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتمجح، حتى: ابتدائية، ماء: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، ودلالة: مضاف إليه، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه اسم لا ينصرف، أشكال: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. شرح شواهد المبني لعمان الشامي (ق٤ ب).

(١) سورة القدر، الآية (٥).

(٢) أي صبح إرادة أي واحد منها. حاشية القليوبي (ق٤ ب).

(٣) في «ب» و«ك»: «نَصَبْتُهُ»، قال المدابغي (ق١٥٨): «وَإِنْ نَصَبْتُهُ، أي الرأس، وفي نسخ: نَصَبْتَهَا، أي هذه الكلمة، وهي رأس، لأنَّ الأولى تذكر الرأس، وكذا قوله: وَإِنْ جَرَرْتَهُ».

(٤) في «ب» و«ك»: «جَرَرْتَهُ».

وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ»^(١)، وَفِي النَّصْبِ: «لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ»، وَفِي الْجَزْمِ: «لَمْ يَقْمُ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ». وَقِسْ سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى هَذَا.

وَفِيهِم مِنْ إِطْلَاقِهِ^(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَعَكْسِهِ، وَالنَّكِرَةِ عَلَى النَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكِرَةِ، وَعَكْسِهِ، وَالْمُفَرِّدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ، وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بَعْضَهَا^(٣) عَلَى بَعْضٍ تَطَابِقًا وَتَخَالُفًا^(٤).



(١) «يَقْعُدُ» مرفوع بالتجرد الذي في «يَقُومُ» لا الذي فيه، ولذلك إذا زال تجرد «يَقُومُ» بمنصب أو جزم تبعه. تقرير الإنبابي على حاشية أبي النجا (ص ٦١٠).

(٢) أي من إطلاق قوله: فإن عطفت بها إلخ حيث لم يقييد بشيء. حاشية محاسن (ق ٣٦٠).

(٣) في «ع»: «بَعْضًا».

(٤) في «ك» والمطبوع (ص ٣٣): «أَوْ تَخَالُفًا».

بَابُ التَّوْكِيدِ^(١)

يُقْرَأُ بِالْوَاءِ وَبِالْهَمْزَةِ وَبِالْأَلْفِ^(٢).

التَّوْكِيدُ بِمَعْنَى الْمُؤْكِدِ - بِكَسْرِ الْكَافِ - **تَابِعُ الْمُؤْكِدِ** - بِفَتْحِ الْكَافِ - فِي: **رَفْعِهِ** إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«جَاءَ^(٣) الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، وَفِي نَصْبِهِ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلُّهُمْ»، وَفِي خَفْضِهِ إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ^(٤) كُلُّهُمْ».

وَفِي **تَعْرِيفِهِ** إِنْ كَانَ مَعْرُوفَةً، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ^(٥) الْأُمَّةِ، فَإِنَّ زَيْدًا وَالْقَوْمَ مَعْرِفَتَانِ، الْأَوَّلُ بِالْعِلْمِيَّةِ، وَالثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَنَفْسُهُ وَكُلُّهُمْ مَعْرِفَتَانِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ وَتَنَكِيرِهِ كَمَا قَالَ^(٦) فِي النَّعْتِ؛ لِأَنَّ الْفَاظَ التَّوْكِيدَ كُلُّهَا مَعَارِفٌ^(٧)،

(١) في «أ»: «بَابُ التَّأْكِيدِ»، والتأكيد لغة: التقرير والتشييت، وعرفا: تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره. حاشية القليوبي (ق ٤٦ أ).

(٢) في «ب»: «وَبِالْهَمْزِ»، وفي «س» و«ي»: «وَالْأَلْفِ»، وفي «ك»: «وَالْهَمْزَةُ وَالْأَلْفُ»، والسطر لا يوجد في «ع».

(٣) «جَاءَ» لا توجد في «ع».

(٤) في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ي»: «وَبِالْقَوْمِ» فليس فيها: «مَرَرْتُ».

(٥) في «ع»: «فِي».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٣٣): «قَالَهُ».

(٧) ألفاظ التوكيد كلها معارف أي بإضافتها إلى الضمير، ومال لم يضف منها كأجمع وما بعده فنسب إلى سيبويه أن تعريفه بنية الإضافة. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٧ ب).

فَلَا تَتَّبِعُ النَّكَرَاتِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(١).

وَيَكُونُ، أي: **الْتَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ**^(٢) **بِالْفَاظِ مَعْلُومَةٍ** عِنْدَ الْعَرَبِ، لَا يُعَدُّ
عَنْهَا^(٣) إِلَى غَيْرِهَا.

وَتَنْلَكُ الْأَلْفَاظُ الْمَعْلُومَةُ هِيَ:

النَّفْسُ- **بُسْكُونِ الْفَاءِ**- أي: الذَّاُت، **وَالْعَيْنُ** المُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاُت مَجَازًا،
مِنَ^(٤) التَّعْبِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلُّ.

وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا لِرْفَعِ^(٥) **الْمَجَازِ عَنِ الذَّاُتِ**، فَإِذَا^(٦) قُلْتَ: «جَاءَ رَيْدٌ» احْتَمَلَ
أَنْ يَكُونَ^(٧) أَرْدَتَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ ثَقَلَهُ^(٨)، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ رَيْدٌ نَفْسُهُ» أَوْ

(١) إذا لم يفدي توكيده النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكّد محدوداً والتوكيده من الألفاظ الإحاطة، نحو: «صُمِّتْ شَهْرًا كُلَّهُ»، فإن من قال: «صُمِّتْ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: «كُلَّهُ» ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصاً على مقصوده، وكذا نحو: «اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ». تعليق الدرة الشناوية (ق ٩٧ ب).

(٢) التوكيد المعنوي هو الذي يتقيّد بهذه الألفاظ، وأما التوكيد اللغطي فهو إعادة الأول بلفظه أو بمرافده. حاشية محسن (ق ٣٦ ب).

(٣) في «س»: «بِهَا»، وفي حاشية النسخة: «خ: عَنْهَا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٣٣): «مِنْ بَابِ» بزيادة الكلمة: «بَابِ».

(٥) قال الوفائي: «يجوز أن يقرأ قوله لدفع بالدال، أي: لدفع إرادة المجاز، ويجوز أن يقرأ بالراء، أي: لرفع الشبهة التي تقوم باللفظ وهي المجاز». الدرة السنية (ق ٢٢٦).

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٣٤): «فِيَانِ».

(٧) في «ب» و«ي»: «تَكُونَ».

(٨) قال النبتيبي: «الثَّقْلُ - بكسر المثلثة، وفتح القاف - ضد الخفة، يقال لمتع الرجل وحشمه، وأما الثَّقْلُ - بسكون القاف - فهو واحد أثقال، كحمل وأحمال، ومنه قوله: أعطه ثقله، أي: وزنه». فتح رب البرية (ق ١٧٢ ب).

«عِنْهُ» ارْتَقَعَ الْمَجَازُ، وَثَبَّتَ الْحَقِيقَةُ.

وَكُلُّ وَاجْمَعُ، يُؤَكِّدُ بِهِمَا لِإِحْاطَةِ الشَّمُولِ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ» احْتَمَلَ أَنَّ الْجَائِيَ^(١) بَعْضُهُمْ، وَأَنَّكَ عَبَرْتَ بِالْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّنْصِيصَ عَلَى مَحْيِيِ الْجَمِيعِ قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ».

وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمَقَامُ إِلَى زِيَادَةِ التَّوْكِيدِ، فَيُؤْتَى بِالْفَاظِ أَخْرَ مَعْلُومَةً، وَتُسَمَّى تِلْكَ الْأَلْفَاظُ: تَوَابَعَ أَجْمَعَ.

وَتَوَابَعُ أَجْمَعَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَهِيَ، أَيْ: تَوَابَعُ أَجْمَعَ: أَكْتَعُ^(٢)، مَأْخُوذُ مِنْ: «تَكَّتَعَ الْجِلْدُ»، إِذَا اجْتَمَعَ، وَأَبْتَعُ^(٣)، مَأْخُوذُ مِنَ الْبَيْعَ، وَهُوَ طُولُ الْعُنْقِ، وَأَبْصَعُ -بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ-، مَأْخُوذُ مِنَ الْبَصْرِ^(٤)، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمُجْتَمِعُ^(٥).

وَالْأَصْلُ: إِفْرَادُ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ، وَكُلُّ عَنْ أَجْمَعَ، وَأَجْمَعَ عَنْ تَوَابِعِهِ.
تَقُولُ فِي إِفْرَادِ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ فِي الرَّفْعِ: «قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَفِي إِفْرَادِ كُلِّ عَنْ أَجْمَعَ فِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَفِي إِفْرَادِ أَجْمَعَ عَنْ تَوَابِعِهِ فِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ».

وَتَقُولُ فِي اجْتِمَاعِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، وَفِي اجْتِمَاعِ كُلِّ

(١) في «س»: «أَنْ يَكُونَ الْجَائِي»، وفي «ع»: «أَنَّ الَّذِي جَاءَ».

(٢) في «ك» زِيادة: «وَمَعْنَى أَكْتَعَ: الْأَنْسِمَامُ»، وقوله: «أَكْتَع»، أي: في المذكر، وجمعه أَكْتَعُون، وَكَتْعَاءُ فِي الْمَؤْنَثِ، وَجَمْعُهُ كَتْعٌ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ. حاشية أبي النجا (ص ١١٧).

(٣) في «ك» زِيادة: «وَمَعْنَى أَبْتَعَ: الْإِسْتِدَادُ».

(٤) في «أ» و «ب» و «ي»: «الْبَصِيرَ».

(٥) قال النبي: «وَقِيلَ الْبَصِيرُ هُوَ الْجَمْعُ مَطْلَقاً، وَيُرَوِي بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةَ مِنْ: بَضْعِ الْمَاءِ فِي نَقْرَةِ الْجَبَلِ، أَيْ اجْتَمَعَ». فتح رب البرية (ق ١٧٤ ب).

وأجمعَ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، وَفِي اجْتِمَاعِ أَجْمَعَ وَتَوَابِعِهِ: «مَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَكْتَبَيْنَ أَبْصَعِينَ». بِشَرْطِ تَقْدُمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ، وَكُلُّ عَلَى أَجْمَعَ، وَأَجْمَعَ عَلَى تَوَابِعِهِ.



بَابُ الْبَدْل

الْبَدْل^(١) تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَجَزْمِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا أَبْدَلَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

وَهُوَ، أَيْ: بَدْلُ الْإِسْمِ مِنَ الْإِسْمِ، وَالْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، عَلَى^(٢) أَرْبَعَةِ أَفْسَامٍ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣):

الْأَوَّلُ: بَدْلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، أَيْ: بَدْلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: بَدْلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، أَيْ: بَدْلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ، قَلِيلًا كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ، أَوْ كَثِيرًا، أَوْ مُسَاوِيًّا لِلْجُزْءِ الْآخَرِ.

وَالثَّالِثُ: بَدْلُ الْإِسْتِمَالِ^(٤)، وَهُوَ أَنْ يَشْتَمِلَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى

(١) البدل لغة: العوض، وأما في الاصطلاح فهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبعه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٩٩ ب).

(٢) «علَى» لا توجد في «ع».

(٣) مقابل المشهور ما زاده بعضهم من بدل الكل من البعض، وما قيل إن بدل البعض والاشتمال يرجعان إلى بدل الكل؛ لأن العرب تتكلّم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: «أكلت الرغيف ثلثه» إنما تريده: أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض. حاشية المذابغى (ق ١٦١ ب) وتعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٠ ب).

(٤) قيل هو أن يكون بين الأول والثاني ملاقبة بغير الكلية والجزئية. فتح رب البرية (ق ١٧٧ أ).

البدل^(١) اشتِمَالاً بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا^(٢) كَاشِتِمَالِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ^(٣).
والرابع: بَدْلُ الْغَلَطِ، أَيْ: بَدْلٌ عَنِ الْلَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ الْبَدْلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، كَذَا حَرَرَهُ فِي التَّوْضِيحِ^(٤).

فِي مِثَالٍ بَدَلَ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْإِسْمِ، تَحْوُّلُكَ^(٥): «جَاءَ زَيْدٌ أَخْرُوكَ»، وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَأَخْرُوكَ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلٌ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ.

(١) قال الفيسي (ق ٢٢ ب): «هذا أحد أقوال ثلاثة، وقيل عكسه وهو أن يشتمل البدل على المبدل منه، وقيل المشتمل العامل، وكلها مستشكلاة».

(٢) بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا» لا يوجد في «أ».

(٣) هذا قيد للإدخال لا للإخراج، يعني لا يتشرط خصوص ذلك، لأن ذلك يضر. فتح رب البرية (ق ١٧٧ أ)، قال الوفائي: «فإن قلت: المبدل منه يكون مشتملا على البدل اشتتمال الظرف على المظروف، كقولك: أعجبني الكوز ماؤه، فما به بدل من الكوز بدل اشتتمال، والجوز مشتمل على الماء اشتتمال الظرف على المظروف، فكيف تقولون في تعريفه لا كاشتمال الظرف على المظروف؟ قلت: المنفي الوجوب لا الصحة». الدرة السنية للوفائي (ق ٢٢٩ ب).

(٤) التوضيح يراد به شرح العالمة ابن هشام على ألفية ابن مالك، واسمها: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حرر ابن هشام المسألة عند حديثه عن أقسام البدل الأربع، فسمى الرابع: البدل المباین، وذكر أنه ثلاثة أقسام، وقال: «الأول إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أَيْ: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لَا أَنَّ الْبَدْلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا بِالْبَتَةِ، أَيْ: بَدْلٌ عَنْ شَيْءٍ ذُكِرَ نَسِيَانًا، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْغَلَطَ مُتَعَلِّمٌ بِاللُّسَانِ وَالنَّسِيَانِ مُتَعَلِّمٌ بِالْجَنَانِ، وَالنَّاظِمُ وَكَثِيرٌ مِنَ التَّحْوِينِ لَمْ يُفْرِقَا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوَا النَّوْعَيْنِ: بَدْلٌ غَلَطٌ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحاً فَبَدْلٌ إِلَيْهِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: بَدْلٌ الْبَدَاءِ». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٣/٤٠٣).

(٥) في «ع»: تَقُولُ بَدْلٌ: تَحْوُّلُ كَوْلَكَ».

وَيُسَمَّى بَدَلًا كُلًّا مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمِّيهُ ابْنُ مَالِكٍ بِالْبَدَلِ الْمُطَابِقِ^(١).

وَمِثَالٌ بَدَلٌ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلَّةً» أَوْ «نِصْفَهُ» أَوْ «ثُلْثَتُهُ»، وَإِعْرَابُهُ: أَكَلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالرَّغِيفَ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَثُلَّةً: بَدَلٌ مِنَ الرَّغِيفِ، بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ.

وَمَنَعَ الْمُحَقِّقُونَ دُخُولَ أَلَّا عَلَى كُلٍّ وَبَعْضٍ^(٢).

وَمِثَالٌ بَدَلٌ الْإِشْتِمَالِ: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، وَإِعْرَابُهُ: نَفَعَنِي: فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ^(٣)، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَعِلْمُهُ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلٌ اشْتِمَالٍ.

وَمِثَالٌ بَدَلٌ الْغَلَطِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، وَإِعْرَابُهُ: رَأَيْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْفَرَسَ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلٌ غَلَطٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: «رَأَيْتُ^(٤) الْفَرَسَ» ابْتِداءً، فَعَلَطْتَ، فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَأَبَدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ»، أَيْ: عَوَضْتَ زَيْدًا مِنْ لَفْظِ الْفَرَسِ.

هَذِهِ^(٥) أَمْثِلَةً أَقْسَامِ الْبَدَلِ الْأَرْبَعَةِ فِي الِإِسْمِ.

وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ^(٦): تَجْرِي فِيهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ.

(١) التسمية بالبدل المطابق أولى؛ لوقوعه في أسماء الله تعالى. حاشية القليوبي (٤٨).

(٢) لأن كلا وبعضا ملازمان للإضافة لفظا أو تقديرها، ولا يجمع بين أل والإضافة في مثل هذا. حاشية محاسن (٣٨).

(٣) وأما النون فللوقاية. فتح رب البرية (١٧٨ ب).

(٤) «رَأَيْتُ» لا توجد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص ٣٥).

(٥) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٣٥). «فَهَذِهِ»، وفي «س»: «وَهَذِهِ».

(٦) الإمام العلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المالكي، صاحب

المصنفات العظيمة ككتاب المواقفات، وكتاب الاعتصام، وشرح ألفية ابن مالك المسمى =

مِثَالٌ بَدَلَ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَأَ أَثَاماً * يُضَاعَفَ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١)، فَإِنَّ مَعْنَى^(٢) مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ هُوَ^(٣) لُقْيُ الْأَثَامِ.
وَمِثَالٌ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «إِنْ تُصَلِّ سَجْدَةً لِلَّهِ يَرْحَمُكَ»^(٤).
وَمِثَالٌ بَدَلَ الْإِشْتِيمَالِ قَوْلُهُ^(٥):
إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا^(٦) تُؤْخَذْ كُرْهًا أَوْ تَحِيَّهُ طَائِعًا^(٧).

= المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، توفي سنة تسعين وسبعين وسبعمائة. برنامج المخاري (ص ١١٦-١٢٢) وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص ٢٣١) وانظر كلام الشاطبي حول بدل الفعل من الفعل في كتابه المقاصد الشافية (٢٣٢-٢٢٧/٥).

(١) سورة الفرقان، الآياتان ٦٨-٦٩، وقوله: ﴿لَهُ الْعَذَابُ﴾ لا يوجد في «أ» و«س»، و«يُضَاعِفُ» في الآية بدل من «يلق» بدل كل من كل، وقد مثل غير الشيخ بهذه الآية بدل الاشتimal، بناء على أن لقي الآثم أعم من مضاعفة العذاب. فتح رب البرية (ق ١٧٩ ب).
(٢) «معنَى» لا توجد في «أ» و«س».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٣٥): «هِيَ».

(٤) فتسجد بدل من تصل، بدل بعض من كل؛ لأن السجود بعض الصلاة. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٣٣).

(٥) «قَوْلُهُ» لا يوجد في «أ» و«ع».

(٦) في حاشية «س»: «خ: تُبَايِعَا».

(٧) لا يعرف قائله، وهو من الرجز، وإعرابه: إن: حرف توكيدي نصب الاسم ويرفع الخبر، وعلىَّ: جار ومبرور متعلق بمحدود، خبرها مقدم، ولفظ الجلالة: منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم، والأصل: إن علي والله، وأن: حرف مصدرى ونصب واستقبال، وتبايعا: فعل مضارع منصوب بـأن، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم إن مؤخر، والتقدير: إن مبaitك والله واجهة علي، وتأخذ: بدل اشتimal من تبايعا، وبدل المنصوب منصوب، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وكرها: مفعول مطلق على تقدير مضاد، أي: أخذ كره =

لِأَنَّ الْأَخْذَ كَرْهًا وَالْمَجِيءَ طَائِعًا^(١) مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ^(٢).

وَمِثَالُ بَدْلِ الْغَلْطِ: «إِنْ تَأْتِنَا سَأْلَنَا نُعْطِكَ»^(٣).

هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ، وَالدَّرْكُ^(٤) عَلَيْهِ.

وَأَوْجُهُ بَدْلِ الْإِسْمِ مِنَ الْإِسْمِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الضَّرْبُ مِنْ جِهَةِ الْحِسَابِ أَرْبَعَةُ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةِ عَشَرَ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا^(٥) إِمَّا مَعْرِفَتَانِ أَوْ نَكِرَتَانِ، أَوِ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ وَالثَّانِي نَكِرَةٌ، أَوْ بِالْعَكْسِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ.

وُكُلُّ مِنْهَا^(٦) إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ أَوْ مُخْتَلِفَا هُمَا^(٧)، فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ.

= أو منصوب على الحالية من الضمير المستتر في تؤخذ، ويؤول كرها بكارها، وأو: حرف عطف، وتجيء: فعل مضارع معطوف على تؤخذ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وطائعاً: حال من الضمير المستتر في تجيء. شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (ص ٣٤) وشرح شواهد المبني لعثمان المكي (ق ٥١).

(١) في «ي»: «طَوْعًا».

(٢) في حاشية «س»: «خ: الْمُتَابَعَةِ».

(٣) يقرر على وجهين: أحدهما أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تأتنا نعطاك»، فسبق لسانه إلى تسألنا فأبدل منه نعطاك، والثاني أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تسألنا نعطاك» فسبق لسانه إلى تأنا، فأبدل منه تسألنا. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٣٣ ب).

(٤) أي التبعة، بمعنى ما يلحقه من الجواز والامتناع والاعتراض. فتح رب البرية (ق ١٧٩ ب).

(٥) في «أ» زيادة: «أي: الْمُبْدَلُ مِنْهُ وَالْبَدَلُ».

(٦) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبي: «وَكُلُّ مِنْهَا: أي الأربعة» فتح رب البرية (ق ١٨٠ ب).

(٧) في «س»: «إِمَّا مُضْمَرَانِ أَوْ مُظْهَرَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ».

وَكُلٌّ مِنْهَا^(١) إِمَّا بَدَلَ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، أَوْ بَدَلَ اشْتِيمَالٍ، أَوْ بَدَلَ غَلَطٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ.
وَتَقَاصِيلُهَا مِنَ^(٢) الْجَوَازِ وَالإِمْتِنَاعِ مَذْكُورَةٌ^(٣) فِي الْمُطَوَّلَاتِ^(٤).



(١) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبي: «وَكُلٌّ مِنْهَا، أي: من السطة عشر». فتح رب البرية (ق ١٨١).

(٢) في «ع»: «وَتَقَاصِيلُهَا» بدل: «وَتَقَاصِيلُهَا»، وفي «ي»: «فِي» بدل: «من».

(٣) في «أ» و«ب» و«س» و«ع»: «مَذْكُورٌ».

(٤) ظاهر ما في حاشية الأشموني أنه يمتنع إبدال المضمر من المضمر مطلقاً، فبطل ستة عشر، وكذا يمتنع إبدال المضمر من الظاهر في غير بدل الكل فبطل بذلك اثنا عشر، فالجملة ثمانية وعشرون، والبقية جائزة. حاشية الشيبيني (ق ٨٠ أ).

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

وَتَقَدَّمَتْ^(١) مَنْصُوبَاتُ الْأَفْعَالِ^(٢).

الْمَنْصُوبَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَمْسَةً عَشَرَ^(٣) مَنْصُوبًا، وَهِيَ عَلَى سَيِّلِ
الْإِجْمَالِ وَالْتَّعْدَادِ:

الْمَفْعُولُ بِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»^(٤).

وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ^(٥)، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ
ضَرِّيَا».

**وَظَرْفُ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «صُمِّتْ يَوْمًا»، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ
أَمَامَ الشَّيْخِ»، وَهَذَا نَظَرْفُ الظَّرْفِ فَإِنْ هُمَا^(٦) الْمُسَمَّيَانِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ.**

(١) في «س»: «وَقَدْ تَقَدَّمَتْ».

(٢) هو المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بأخره شيء يوجب بناءه. الدرر السنية
للوفائي (ق ٢٣٤ ب).

(٣) كذا في جميع النسخ، والمذكور فيما يأتي أربعة عشر فقط، ولعله لم يذكر الخامس عشر
نسينا، وهو خبر ما الحجازية أو مفعولاً ظن وأخواتها. حاشية القليوبي (ق ٤٩ ب)، أو بعده
ظرف الزمان وظرف المكان واحداً، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحداً، وعد
التابع أربعة. حاشية المداعبي (ق ١٦٤ ب).

(٤) أي نحو: «زَيْدًا» من قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وقس على ذلك نظائره. تعليق الدرة الشوانية
(ق ١٠٣ ب).

(٥) ويعبر عنه بالمفهول المطلق. فتح رب البرية (ق ١٨٢ أ).

(٦) «هُمَا» لا توجد في «ز».

وَالْحَالُ، نحو: «جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَالْتَّمِيزُ، نحو: «طَبِّتَ نَفْسًا».

وَاسْمُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، نحو: «لَا غُلَامَ سَفَرَ حَاضِرٌ».

وَالْمُسْتَشْتَنُ في بعض أحواله، نحو: «جاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»^(١).

وَالْمُنَادَى، نحو: «يَا عَبْدَ اللَّهِ».

وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، نحو: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ»^(٢).

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، نحو: «سَرْتُ وَالنَّيلَ».

وَخَبْرُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَخَبْرُ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ، نحو: «مَا هَذَا بَشَرًا»^(٣)، وَقَدْ أَخْلَى بِذِكْرِهِ^(٤).

وَمَفْعُولًا ظَنَنتُ وَأَخْوَاتِهَا^(٥)، نحو: «ظَنَنتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهُمَا؛

(١) ذكر المستثنى جاء في «س» بعد المنادي، وجاء في «ك» قبل اسم لا.

(٢) التمثيل بذلك للمفعول من أجله مبني على أنه لا يشترط فيه أن يكون قليلا، أي قائما معناه بالقلب. تعليق الدرة الشనوانية (ق ٤٠٤).

(٣) سورة يوسف، الآية (٣١)، وإعرابه: ما: نافية حجازية من أخوات ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهو: حرف تنبية، وهذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه اسم ما، وبشرًا: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. حاشية الإبراشي (ق ١٣٩ ب).

(٤) «وَقَدْ أَخْلَى بِذِكْرِهِ» لا يوجد في «أ» و «ب» و «س» و «ع» و «ك».

(٥) قوله: «وَمَفْعُولًا ظَنَنتُ وَأَخْوَاتِهَا» إلى آخر العبارة لا توجد في «أ».

لِتَقْدُمْ ذِكْرِهِمَا^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ^(٢)؛ أَوْ لِكَوْنِهِمَا^(٣) دَاخِلِينَ فِي قِسْمِ الْمَفْعُولِ
بِهِ^(٤).

وَالْتَّابُعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(٥) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ: النَّعْتُ،
وَالْعَطْفُ، وَالْتَّوْكِيدُ، وَالْبَدْلُ.

وَسَتَمْرِّبَكَ فِي أَبْوَابِ مُتَعَدِّدَةٍ بَابًا بَابًا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي التَّعْدَادِ^(٦).



(١) في «ع»: «ذِكْرِهَا»، قال ابن الحاج: «لتَقْدُمْ ذِكْرِهِمَا، بضمير الثنوية العائد على المفعولين، وفي بعض النسخ: لِتَقْدُمْ ذِكْرِهَا، بضمير التأنيث العائد على ظن». العقد الجوهري (ص ٧٧).

(٢) يرد عليه أنه لو كان ما ذكر علة للإسقاط لأسقط: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع؛ لتقديم ذكرها في المرفوعات. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٠ أ).

(٣) قال ابن الحاج: «لِكَوْنِهِمَا، نسختان كالذى قبله». العقد الجوهري (ص ٧٧)، يعني: «لِكَوْنِهِمَا» بضمير الثنوية العائد على مفعولي ظنت، وفي بعض النسخ: لِكَوْنِهَا، بضمير التأنيث العائد على ظن.

(٤) يرد عليه أنه لم يسقط المنادي مع دخوله في قسم المفعول به. تعليق الدرة الشنوانية (ق ٤٠ أ).

(٥) في المطبوع (ص ٣٦): «وَهِيَ».

(٦) قال القليوبي (ق ٥٠ أ): «قوله: على هذا الترتيب، أي في الأغلب، وإن فقد خالف في اسم لا والمستثنى».

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْهَاءُ مِنْ بِهِ تَعُودُ إِلَى^(١) «أَلِ» الْمَوْصُولَةِ فِي الْمَفْعُولِ.
الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ^(٢) الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقْعُدُ بِهِ، أَيْ: عَلَيْهِ الْفِعْلُ الصَّادِرُ مِنَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَزَيْدًا اسْمٌ مَنْصُوبٌ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ^(٣)، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ^(٤) كَمَا مَرَّ.
وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، فَالْفَرَسُ مَفْعُولٌ بِهِ^(٥)؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الرُّكُوبُ.

وَهُوَ، أَيْ: الْمَفْعُولُ بِهِ قِسْمَانِ^(٦): قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضَمِّرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ^(٧) نَحْوِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ^(٨).

وَالْمُضَمِّرُ قِسْمَانِ أَيْضًا: قِسْمٌ مُتَّصِلٌ، وَقِسْمٌ مُفَقِّصٌ.

(١) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣٦): «عَلَى» بدل: «إِلَى».

(٢) في «ي»: «وهو»، وليس فيه: «المَفْعُولُ بِهِ».

(٣) أي الفعل اللغوي. فتح رب البرية (ق ١٨٣).

(٤) أي بخاصة من خواصه وعارض من عوارضه، وهو النصب. العقد الجوهري (ص ٧٨).

(٥) بِهِ لا توجد في «ب» و«ع».

(٦) في «ي»: «عَلَى قِسْمَيْنِ» قال النبتي (ق ١٨٣ ب): «قِسْمَانِ»، وفي بعض النسخ: عَلَى قِسْمَيْنِ».

(٧) «من» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ي».

(٨) المراد بنحو زيد والفرس: كل اسم ليس بضمير. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٥ ب).

فالمتصل: هو الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه إلا.

وهو اثنا عشر نوعاً:

الأول: ضمير المتكلم وحده، نحو قوله: «ضربي زيد»، فالباء من ضربني: مفعول به، وهو مبني لا يدخله^(١) إعراب.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو الممعظم نفسه، نحو قوله: «ضربنا زيد»، فـنا: مفعول به، محله نصب لأنّه مبني.

والثالث: ضمير المخاطب المذكر، نحو قوله: «ضربك زيد»، فالكاف من ضربك: مفعول به^(٢)، محله نصب، وفتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب.

والرابع: ضمير المخاطبة المؤنة^(٣)، نحو قوله: «ضربك زيد»، فالكاف المكسورة: مفعول به، وهو مبني لا إعراب فيه.

والخامس: ضمير المخاطب في التثنية مطلقاً^(٤)، نحو قوله: «ضربكما زيد»، فالكاف ضمير المفعول به^(٥)، والميم والألف علامات التثنية^(٦).

والسادس: ضمير جمجم المذكر المخاطب، نحو قوله: «ضربكم زيد»،

(١) في «ك»: «لَا يَظْهُرُ فِيهِ» بدل: «لَا يَدْخُلُهُ».

(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «مبني».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٣٦): «المؤنة المخاطبة».

(٤) مطلقاً: أي مذكراً أو مؤنناً. حاشية محسن (ق ٤٠ أ).

(٥) في المطبوع (ص ٣٦) زيادة: «في موضع نصب».

(٦) الصحيح أن الميم حرف عmad، يعني تعتمد عليه الألف، والألف وحدها علامات التثنية. فتح رب البرية (ق ١٨٤ أ).

فالكافُ ضمِيرُ المَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ^(١).

والسَّابُعُ: ضمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكُنَ زَيْدٌ»، فالكافُ وَحْدَهَا ضمِيرُ المَفْعُولِ بِهِ، فِي مَحَلٍ نَصْبٍ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ^(٢).

والثَّامِنُ: ضمِيرُ الْمُفَرِّدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو»، فاللهاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ.

والتَّاسِعُ: ضمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ^(٣) الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «هِنْدٌ ضَرَبَهَا زَيْدٌ»، فاللهاءُ^(٤) ضمِيرُ المَفْعُولِ^(٥) الْمُؤَنَّثِ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وَفَتْحُهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ.

والعاشرُ: ضمِيرُ الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقاً، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ ضَرَبُهُمَا عَمْرُو»، فاللهاءُ ضمِيرُ المَفْعُولِ بِهِ، مَوْضِعُهَا نَصْبٌ^(٦)، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّشِينِ.

(١) في «س» زيادة: «في الذُّكورِ».

(٢) في «ز» و«س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص ٣٧) زيادة: «في الْخِطَابِ».

(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٣٧): «الْمُفَرِّدَةُ» بدل: «الْمُؤَنَّثَةُ».

(٤) قال القليوبي (ق ٥٠ ب): «فاللهاء، وفي نسخة: فيها ضمير، وهي الصحيحة؛ لأن الصريح في هذه أن الضمير هو مجموع الهاء والألف» اهـ، وقال الشنوا尼: «ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان: إن الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف». تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٥ ب).

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ٣٦) زيادة: «بِهِ».

(٦) وفي «ع»: «وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ» بالواو، قوله: «مَوْضِعُهَا نَصْبٌ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٣٧).

وَالْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْذُكُورِ^(١) الْغَائِبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الَّذِيْدُونَ ضَرَبُهُمْ عَمْرُو»، فَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ^(٢)، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّدْكِيرِ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الْهِنَّدَاتُ ضَرَبُهُنَّ عَمْرُو»، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ^(٣) مِنْ أَنَّ الْكَافَ وَالْهَاءَ وَحْدَهُمَا^(٤) هُوَ الضَّمِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ.
وَلَا تَقْعُ الْكَافُ وَالْهَاءُ^(٥) الْمُتَّصِلَتَانِ^(٦) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٧) أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَقْعَانِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ أَوِ الْخَفْضِ.

وَالضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ، وَهُوَ^(٩) الَّذِي يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ يَقْعُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَا^(١٠) فِي مَعْنَاهَا^(١١)، اثْنَا عَشَرَ^(١٢) تَوْعاً أَيْضًا:

(١) في «أ»: «الْمُذَكَّرِينَ»، وفي «ي»: «الْمُذَكَّرِ».

(٢) في «ع» و«ي»: «فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ».

(٣) في «أ» و«ب» و«ز» و«ع»: «ذَكْرَنَا».

(٤) في «أ» و«س» و«ع»: «وَحْدَهَا».

(٥) في «س» و«ع»: «هِيَ»، وفي «أ»: «فِي الضَّمِيرِ».

(٦) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص ٣٧): «أَوِ الْهَاءُ».

(٧) في «أ» و«ع»: «الْمُتَّصِلَةُ»، وفي «ب» و«ك»: «الْمُتَّصِلَتَيْنِ».

(٨) في «ك» والمطبوع (ص ٣٧): «الرَّفْعُ».

(٩) في «س» و«ع» و«ك»: «هُوَ».

(١٠) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣٧): «وَمَا»، وفي «س»: «أَوِ بِمَا»، وفي «أ»: «أَوْ مَا هُوَ».

(١١) أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ إِفَادَةِ الْحَصْرِ، وَذَلِكُ «إِنَّمَا»، فَإِنَّهُ يَفِيدُ الْحَصْرَ كَـ: «مَا إِلَّا». حاشية المدابغي (ق ١٦٥ ب).

(١٢) في «س» و«ي»: «وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ».

الأَوْلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمُ وَحْدَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّايَ أَكْرَمْتَ» أو: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ»، فَإِيَّاً فِيهِمَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولَيَّةِ، وَالْيَاءُ الْمُتَّصِلَّةُ بِهَا حَرْفُ تَكُلُّمٍ.

الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمُ وَمَعْهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعَظَّمُ نَفْسَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاناً أَكْرَمْتَ»، أو: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّاناً»، فَإِيَّاً وَحْدَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَنَّا الْمُتَّصِلَّةُ بِهَا عَلَامَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ أَوِ التَّعْظِيمِ.

الثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمُفَرَّدِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتَ» أو «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَإِيَّاً ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ الْمُتَّصِلَّةُ بِهِ^(١) حَرْفُ خِطَابٍ.

الرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَيَّةِ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ» أو «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَإِيَّاً ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ حَرْفُ خِطَابٍ.

الخَامِسُ: ضَمِيرُ الْمُشَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً^(٣)، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ» أو «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا»، فَإِيَّاً ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ^(٤) وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ الْمُشَنَّى^(٥).

(١) في «س»: «بِهَا»، وقوله: «الْمُتَّصِلَّةُ بِهَا» لا يوجد في «ع».

(٢) في «ع» والمطبوع (ص ٣٧): «ضَمِيرُ الْمُفَرَّدَةِ الْمُخَاطَبَةِ».

(٣) في «ع» زيادة: «أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ لِمَذْكُورٍ أَوْ لِمُؤْنَثٍ».

(٤) في «س»: «وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ»، قال القليوبي (ق ١٥١): «قوله: وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّشِيَّةِ، كَذَا فِي نَسْخَةٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَيَحْمَلُ عَلَيْهَا مَا فِي النَّسْخَةِ الْأُخْرَى بِقُولِهِ: وَالْكَافُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّشِيَّةِ».

(٥) في «س»: «الْتَّشِيَّةِ»، قال الشسواني: «الذِّي يَظْهِرُ أَنَّ عَلَامَةَ الْمُشَنَّى الْمِيمُ وَالْأَلْفُ فَقْطُ، =

وَالسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْذُكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ^(١) وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ.

وَالسَّابِعُ: ضَمِيرُ الْجَمْعِ^(٢) الْمُؤَنَّثُ الْمُخَاطَبُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكْنَ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكْنَ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حُرُوفُ دَالَّةٍ^(٣) عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ.

وَالثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفَرَّدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ عَلَامَةُ عَلَى الْغَيْبَةِ فِي الْمُذَكَّرِ^(٤).

وَالتَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُفَرِّدِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّائِنِتِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَالعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقاً، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُمَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّثِنِيَّةِ فِي الْغَيْبَةِ.

= وأما الكاف فعلامة المخاطب، وقد يقال مراده أن الكاف والميم والألف علامة المثنى المخاطب فلا ينافي ما ذكرنا، ويجرى نظير ذلك في نظائره الآتية». تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٦ ب).

(١) في «س»: «وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ».

(٢) «الْجَمْعِ» لا توجد في «أ».

(٣) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣٨): «حَرْفَانِ دَالَّانِ» بدل: «حُرُوفُ دَالَّةٍ».

(٤) في «أ»: «عَلَامَةُ الْغَيْبَةِ فِي التَّدْكِيرِ».

وَالْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْذُكُورِ الْغَائِبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَاهُمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَاهُمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ^(١).

وَالثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤْنَثِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَاهُنَّ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَاهُنَّ» فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَمَا ذَكَرْتُهُ^(٢) مِنْ أَنَّ «إِيَّا» وَحْدَهَا هِيَ الضَّمِيرُ، وَاللَّوَاحِقُ لَهَا حُرُوفُ تَكَلُّمٍ وَخَطَابٍ وَغَيْبَةٍ وَتَنْتِيَةٍ وَجَمْعٌ هُوَ الصَّحِيحُ^(٣).



(١) في «س»: «الْمُذَكَّر».

(٢) في «ز»: «وَمَا ذَكَرْنَا»، وفي «ع»: «وَمَا ذَكَرْنَاهُ».

(٣) وقيل: الضمير الكاف والهاء وإيا عmad، وقيل: الضمير مجموعهما، ومثل الكاف والهاء «نا» في إيانا. حاشية القليوببي، (ق ١٥١).

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ^(١).

الْمَصْدَرُ هُوَ الِإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ حَالَ^(٢) كَوْنِهِ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ^(٣).

كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ: صَرْفٌ^(٤) تَحْوُ: ضَرَبٌ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرَبًا، فَضَرِبًا جَاءَ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ضَرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَضْرِبُ هُوَ الثَّانِي، وَضَرَبًا هُوَ الثَّالِثُ.

وَهُوَ، أَيِّ: الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا قِسْمَانِ: قُسْمٌ لَفْظِيٌّ، وَقُسْمٌ

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٣٧): «الْمَفْعُولَيَّةُ الْمُطْلَقَةُ»، قال القليوبي: «عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، الْأُولَى أَنْ يَقُولُ: عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ». حاشية القليوبي (ق ١٥١)، والمفعول المطلق أي الذي لم يقييد بحرف ولا ظرف، فخرج بقولنا بحرف: المفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه، وبقولنا ولا ظرف: المفعول معه. الدرة السننية للوفائي (ق ٢٣٨ ب).

(٢) في «س»: «حَالَةً».

(٣) ليس مراد المصنف بذلك تعريف حقيقة المصدر، إنما مراده التوضيح والتسهيل للمتعلم بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع عنه، والتسلیث بال المصدر. فتح رب البرية (أ ١٨٧).

(٤) هو فعل أمر من التصريف، وهو تغيير الصيغة إلى صيغة أخرى. حاشية المذاخي (ق ١٦٦ ب).

مَعْنَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ لِفُظْلَ فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ أَوْ لَا.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ، أَيْ: الْمَصْدَرُ لَفْظًا فِعْلِهِ فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ، فَهُوَ، أَيْ: الْمَصْدَرُ، لَفْظٌ سَوَاءً وَافْقَهَ مَعْذِلَتَكَ فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ، نَحْوُ: «فَرَحَ فَرَحًا»، أَوْ^(١) لَا، نَحْوُ: «قَاتَلَهُ قَاتِلًا»، فَحُرُوفُ قَاتَلَ هِيَ حُرُوفُ قَاتِلًا بِعِينِهَا، إِلَّا أَنَّ الْفَعْلَ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ وَالْمَصْدَرُ سَاكِنُ الْعَيْنِ.

وَإِنْ وَافَقَ^(٢) الْمَصْدَرُ مَعْنَى فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ دُونَ مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ فِي حُرُوفِهِ فَهُوَ، أَيْ: الْمَصْدَرُ **مَعْنَوِيٌّ**؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْفَعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْحُرُوفِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقَمْتُ وُقوْفًا.

فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ «قُعُودًا»^(٣) مُوَافِقٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ «جَلَسَ» فِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ وَالْجُلُوسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٤)، وَحُرُوفُهُمَا مُتَغَابِرَةٌ، فَحُرُوفُ جَلَسَ: الْجِيمُ وَاللَّامُ وَالسِّينُ، وَحُرُوفُ «قُعُودًا»^(٥): الْكَافُ وَالْعَيْنُ وَالْوَاءُ^(٦) وَالدَّالُ.

وَكَذَا تَقُولُ فِي الْوُقُوفِ وَالْقِيَامِ.

(١) في «ي»: «أَمْ».

(٢) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣٨): زيادة: «أَيْ».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٣٨): «قُعُودٌ».

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذكر في شرح المصباح أن القعود يكون من الاستطاع والجلوس من قيام، وقيل بالعكس. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٧٩).

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص ٣٩): «قُعُودٌ»، قال محسن (ق ٤١ أ): «ولم يقل والألف؛ لأنها زائدة».

(٦) «وَالْوَاءُ» لا توجد في «ب» و«ع» و«ك»، وجاء في حاشية «ك»: «خ: وَالْوَاءُ».

وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى^(١) عَلَى مَذَهَبِ الْمَازِنِي^(٢)
الْقَائِلِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْنَوِيَّ يُنْصَبُ^(٣) بِالْفِعْلِ الْمَذُكُورِ مَعَهُ.

أَمَّا^(٤) عَلَى مَذَهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ^(٥)، فَتَقْدِيرُ
جَلَسْتُ قُعُودًا: جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا، فَلَا^(٦).

وَتَمْثِيلُهُ فِي الْلَّفْظِيِّ بِالْمُتَعَدِّيِّ، وَفِي الْمَعْنَوِيِّ بِاللَّازِمِ^(٧)؛ لِإِيَضَاحِ لَا
لِتَخْصِيصِ؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَعَ الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ^(٨).

(١) يتمشى: أي يتأنى ويتصور. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٧ ب).

(٢) هو الإمام العالم أبو عثمان بكر بن محمد المازني النحوي البصري، أستاذ أبي العباس المبرد، كان إماماً في العربية متسعًا في الرواية بارعاً في المناقرة، وله تصانيف لطاف منها علل النحو وتفاسير كتاب سيبويه وما تلحن فيه العامة والتصريف، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل قبل ذلك. إنها الرواية للفطي (١٢٨١-٢٩١) وبغية الوعاة للسيوطى (٤٦٣-٤٦٦).

(٣) في «ي»: «مَنْصُوبٌ».

(٤) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص ٣٩): «وَأَمَّا».

(٥) هو مذهب سيبويه. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٧ ب)، قال القليوبى (ق ٥٢ أ): «وهذا المذهب المنصور، وقول الجمهور».

(٦) في «س»: «فَلَا، أَيْ: فَلَا يَتَمَشَّى»، وفي «ي»: «فَلَا يَتَمَشَّى»، وفي «ع»: «فَلَا يَصِحُّ لِمَا تَقْدَمَ».

(٧) المتعدى: هو الذي ينصب المفعول به بنفسه، واللازم هو الذي لا ينصب المفعول به، بل يقتصر على فاعله. الفوائد الأجهورية (ق ١٩٢ أ).

(٨) أي فيأتي المعنوي متعدياً، نحو: «شانه بغضاً»، واللفظي قاصراً، نحو: «قمت قياماً». حاشية محسن (ق ٤١ أ).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

الْمُسَمَّيْنِ^(١) بِالْمَفْعُولِ فِيهِ^(٢)

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ^(٣)، بِتَقْدِيرِ مَعْنَى فِي الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٤)، سَوَاءً فِيهِ الْمُبْهَمُ وَالْمُخْتَصُ^(٥)، نَحْوُ:

الْيَوْمَ، وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «صُمِّتُ الْيَوْمَ»، أَوْ «يَوْمًا»، أَوْ «يَوْمَ الْخَمِيسِ».

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك»: (الْمُسَمَّيَانِ).

(٢) تسمية المفعول فيه ظراها هو اصطلاح البصريين، والظرف لغة الوعاء مطلقا. فتح رب البرية (ق ١٨٨ ب).

(٣) بيان ذلك إذا قلت: «صام زيد اليوم»، فالمعنى الواقع في اليوم الصوم، واللفظ الدال على هذا المعنى صام، فيكون لفظ صام ناصب لليوم بتقدير معنى «في»، أي يلاحظ فيه معنى «في». حاشية محاسن (٤١ أ).

(٤) في «أ»: (الْظَّرْفِ)، والظرفية: كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر، أو كون الشيء زمانا أو مكانا لشيء. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٨ أ).

(٥) المبهم من الزمان: ما لا حده يحصره، سواء كان نكرة كحين وزمان، أو معرفة كالحين والزمان، والمختص منه: ما له نهاية تحصره، نكرة كان نحو: يوم وليلة وشهر، أو معرفة نحو: يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان. العقد الجوهرى لابن الحاج (ص ٨٠).

وَاللَّيْلَةُ، وَهِيَ مِنْ عُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، تَقُولُ: «اعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ»، أَوْ «اللَّيْلَةُ»، أَوْ «اللَّيْلَةُ الْجُمُعَةُ».

وَغُدْوَةُ، بِالْتَّنْوِينِ مَعَ التَّنْكِيرِ، وَبِعَدَمِهِ مَعَ التَّعْرِيفِ، وَهِيَ مِنْ صَلَاتِ^(١) الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَزُورُكَ غُدْوَةً»، أَوْ «غُدْوَةُ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ».

وَبُكْرَةُ، بِالْتَّنْوِينِ وَتَرْكِهِ^(٢) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غُدْوَةِ، وَهِيَ أَوَّلُ النَّهَارِ، وَأَوَّلُ النَّهَارِ: مِنْ طُلُوعِ^(٣) الْفَجْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَجِئْتُكَ^(٤) بُكْرَةً» أَوْ «بُكْرَةُ النَّهَارِ».

وَسَحَرًا، بِالْتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهِ سَحَرَ يَوْمَ بِعَيْنِهِ، وَبِلَا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ، وَآخِرُ اللَّيْلِ: قَبْلُ الْفَجْرِ، تَقُولُ: «أَجِئْتَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا^(٥)»، أَوْ «سَحَرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أَوْ «أَجِئْتَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ».

وَغَدًا، وَهُوَ اسْمُ الْيَوْمِ^(٦) الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ^(٧) الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، تَقُولُ: «أَكْرِمُكَ غَدًا».

(١) من صلاة الصبح: أي في أول وقتها. فتح رب البرية (ق ١٨٩ ب)، وكلمة «صَلَاتَة» لا توجد في المطبوع (ص ٣٩).

(٢) في «أ» والنبيتي (ق ١٨٩ ب): «وَبِتَرْكِهِ»، وفي «ي»: «أَوْ تَرْكِهِ».

(٣) «طُلُوع» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٤) في «س» و«ع»: «جِئْتَكَ».

(٥) في «أ» و«س» و«ع» و«ك»: «سَحَرًا».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص ٣٩): «وَهُوَ اسْمُ لِلْيَوْمِ».

(٧) لو قال: «عقبه» لوفى بالمقصود، وقد يطلق على الزمن المستقبل مطلقاً، ولم يذكر التنوين وعدمه في هذا وما بعده لأنها منونة دائماً إلا مع الإضافة أو «أَل». حاشية القليوبي (ق ٤٢ ب).

وَعَتَمَةً، وَهِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، تَقُولُ: «آتَيْكَ عَتَمَةً»، أَوْ «عَتَمَةَ لَيْلَةِ الْخَمِيسِ».

وَصَبَاحًا، وَهُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ، تَقُولُ: «اَنْتَظِرْنِي صَبَاحًا»، أَوْ «صَبَاحَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

وَمَسَاءً-بِالْمَدِّ- وَهُوَ مِنَ الظُّهُرِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، تَقُولُ: «أَجِئْتَكَ مَسَاءً»، أَوْ «مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ^(١)».

وَأَبَدًا، وَهُوَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبِلُ الَّذِي لَا نِهَايَةَ لِمُنْتَهَاهُ، تَقُولُ: «لَا أَكَلُمُ زَيْدًا أَبَدًا»، أَوْ «أَبَدَ^(٢) الْأَبِدِينَ^(٣)».

وَأَمَدًا، وَهُوَ ظَرْفُ لِزَمَنٍ مُسْتَقْبِلٍ^(٤)، تَقُولُ: «لَا أَكَلُمُ زَيْدًا أَمَدًا»، أَوْ «أَمَدَ الدَّهْرِ»، أَوْ «أَمَدَ الدَّاهِرِينَ^(٥)».

وَحِينًا، وَهُوَ اسْمٌ لِرَمَنٍ مُبْهَمٍ، تَقُولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَ«حِينَ^(٦) جَاءَ الشَّيْخُ».

(١) في «ع» و«ك»: «الْجُمُعَةِ».

(٢) في «ي»: «وَأَبَدًا»، وفي «س»: «وَلَا أَبَدًا».

(٣) الآبدية: أي الموجودين في الأبد. حاشية الفيشي (ق ٢٤ أ)، أي لا أكلمه ما دام الناس موجودون في الدهر. العقد الجوهرى (ص ٨٠).

(٤) في «ع»: «وَهُوَ ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ».

(٥) الدهر: الذي يبقى على وجه الأرض، فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٠٩ أ).

(٦) في «ع» و«ك» و«ي»: «أَوْ حِينَ».

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «وقت» و«ساعة»^(١) و«أوان»، **وَالْمُخْتَصَّةِ، نَحْوُ:** «ضَحْكٍ» و«صَحْوَةً».

واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف^(٢)، كـ«يوم» وـ«ليلة».

ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف، نحو: «سحر»^(٣)، إذا كان ظرفاً ليوم معين، فإنه لا ينون؛ لعدم انصرافه، ولا يفارق الظرفية^(٤)؛ لعدم تصرفه.

ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف، نحو: «غدوة» و«بكره» عالمين.

ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف، نحو: «عتمة» و«مساءً».

وَظْرُفُ الْمَكَانِ: هُوَ^(٥) اسْمُ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ^(٦)، الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ

(١) أي باعتبار اللغة، وأما عند الفلاكيين فهي مخصوصة بقدر معلوم، فالليل مع النهار منها أربع وعشرون. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨٠).

(٢) الانصراف هو وجود تنوب الصرف فيه، والتصرف هنا هو وقوعه مبدأ أو خبراً أو حالاً أو مفعولاً به أو غير ذلك، وعدم التصرف لزومه للنصب على الظرفية. حاشية القليوبي (ق ٥٣).

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع»: «سحر».

(٤) في «أ» و«ي»: «ولَا يفارقه الظرفية»، وفي المطبوع (ص ٤٠): «ولَا يفارق النصب على الظرفية»، وعند النبتي (ق ١٩١): «ولَا يخرج عن الظرفية».

(٥) في «أ»: «وهو».

(٦) المبهم من المكان: ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثل المصنف، والمختص: هو ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد، وفي تقيد الأزهري بالمبهم إشارة إلى أنه لا ينصب إلا إذا كان مبهمًا، وإن كان مختصاً فلا ينصب على الظرفية. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨١).

عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، بِتَقْدِيرٍ مَعْنَى «فِي» الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: أَمَامٌ، وَهُوَ بِمَعْنَى قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»، أَيْ: قُدَّامَهُ.

وَخَلْفَ، هُوَ ضِدُّ قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ».

وَقُدَّامَ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِأَمَامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ قُدَّامَ الْأَمِيرِ».

وَوَرَاءَ، - بِالْمَدِ^(١) - وَهُوَ مُرَادِفٌ لِخَلْفٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَكَ^(٢)».

وَفَوْقَ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِيُّ، تَقُولُ^(٣): «جَلَسْتُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ».

وَتَحْتَ، وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ».

وَعِنْدَ، وَهُوَ لِمَا^(٤) قَرْبٌ مِنَ الْمَكَانِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.

وَمَعَ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْإِجْتِمَاعِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُصَاحِبًا لَهُ.

وَإِرَاءَ، وَهُوَ بِمَعْنَى^(٥) مُقَابِلٌ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ إِرَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُقَابِلُهُ.

وَحِذَاءَ، بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ^(٦)، بِمَعْنَى قَرِيبًا، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.

(١) «بِالْمَدِ» لا توجد في «أ» و«ك».

(٢) في «ي»: «وَرَاءَ زَيْدٍ»، وهذا السطر كله لا يوجد في «ب».

(٣) في «ع»: «نَحْوُ» بدل: «تَقُولُ».

(٤) في «ك»: «مَا».

(٥) «وَهُوَ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص ٤٠).

(٦) «بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ» لا توجد في «أ» و«س»، وجاءت في «ع» بعد ذكر المثال مباشرةً، وفي المطبوع (ص ٤٠) زيادة: «وَالْمَدِ».

وَتَلْقَاء، بِمَعْنَى إِزَاء، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تِلْقَاء الْكَعْبَةِ».

وَهُنَا-بِضمِّ الْهَاءِ، وَتَخْفِيفِ النُّونِ^(١)-اُسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ هُنَا^(٢)»، أَيْ: فِي الْمَكَانِ الْقَرِيبِ.

وَشَّمَ-بِفتحِ الشَّاءِ^(٣) الْمُثَلَّثِ-اُسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ شَمَّ»، أَيْ: هُنَالَّكَ^(٤)، فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «يَمِينَ»، وَ«شِمالَ»، وَمَا أَشْبَهَهُمَا^(٥).



(١) الضبط بذلك ليكون للمكان القريب فيقال له ثم، وإنما فهنا-بفتح أوله وكسره، مع تشديد النون - اسْم إِشَارَةٌ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ. حاشية ابن علان (ق ١٣٨ ب).

(٢) إعراب «هنا»: اسْم إِشَارَةٌ، مبني على سكون آخره، وهو الألف، ومحله نصب على الظرفية. الفوائد الأجهورية (ق ٩٤ ب).

(٣) «الثَّاءُ» لا توجد في «ك» و«ي»، و«الْمُثَلَّثَةُ» لا توجد في «ع».

(٤) «هُنَالَّكَ» لا توجد في المطبوع (ص ٤٠)، وجاء بدلها في «أ» و«ب»: «هُنَالِكَ».

(٥) وما أَشْبَهُمَا، نحو: جانب وناحية، وأسماء المقادير، نحو: فرسخ وبريد. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٢ ب).

بَابُ الْحَالِ

الحال^(١): هُوَ الْإِسْمُ الْفَضْلَةُ^(٢)، الْمَنْصُوبُ بِالْفَعْلِ وَشَبِهِهِ^(٣)، الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ^(٤) مِنَ الْهَيَّاتِ، أَيِّ: الصِّفَاتِ الْلَّا حِقَةَ لِلذَّوَاتِ الْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا.

وَيَجِيءُ^(٥) الْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ نَصَّا، نَحْوُ^(٦): «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مِنْ «زَيْدٍ»، وَرَاكِبٌ: فَاعِلٌ بِجَاءَ^(٧).

وَمِنَ الْمَفْعُولِ نَصَّا، نَحْوُ^(٨): «رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا»، فَمُسْرَجًا: حَالٌ مِنَ

(١) الحال لغة ما عليه الشخص من خير أو شر، وهي بمعنى التحول والانتقال. الدرة السنية للوفائي (ق ٢٤٨).

(٢) المراد بالفضلة ما زاد على ركني الإسناد، وإن لم يستغن عنه، فدخل نحو «كسالي» من قوله تعالى: ﴿فَأَمْوَالُ كُسَالَى﴾ فإن كسالي حال، وهو فضة لا يستغني الكلام عنه. حاشية ابن علان (ق ١٣٩).

(٣) في «ك»: «أَوْ شَبِهِهِ»، قال محسن (ق ٤٢): «وَشَبِهِهِ، أَيِّ: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسم الفعل، نحو: أَنَا ضَارِبُ زَيْدًا قَائِمًا، وَرَاكِبٌ مَضْرُوبٌ قَائِمًا، وَرَاكِبٌ حَسَنٌ رَاكِبًا، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرِبِكَ زَيْدًا قَائِمًا، وَدَرَاكِبَ زَيْدًا قَائِمًا».

(٤) في «س»: «أَبْهَمَ»، وابنهم بمعنى خفي واستتر. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٩٤).

(٥) في «س»: «وَتَجِيءُ»، قال السنواني: «الحال يذكر ويؤثر وهو الأفضل، يقال: حال حسنة وحال حسن، وقد يؤثر لفظها فيقال: حاله». تعلق الدرة السنوانية (ق ١٠ ب).

(٦) نصا: أي ثابتة لعينه، غير محملة أن تكون من غيره. فتح رب البرية للنبيتي (ق ١٩٤ ب).

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٤٠): «نَحْوُ قَوْلَكَ».

(٨) في «س»: «لِجَاءَ».

«الفَرَسُ»، وَالْفَرَسُ: مَفْعُولٌ بِرَكِبٍ.

وَمُحْتَمِلَةً لِأَنْ تَكُونَ^(١) مِنَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُحْتَمِلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ مِنَ النَّاءِ، الَّتِي هِيَ فَاعِلٌ لَقِيَ^(٢)، أَوْ مِنَ «عَبْدَ اللَّهِ» الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ لَقِيَ.
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ.
وَلَا يَحِيٌ^(٣) الْحَالُ مِنَ الْمُبْتَدِأِ.

وَيَجِيءُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَحِيٌّ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ،
نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وَمِنَ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ، نَحْوُ قُولِهِ تَعَالَى: «أَيُحِبُّ
أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا»^(٤)، فَمَيْتًا: حَالٌ مِنْ أَخِيهِ.
وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً مُتَتَقْلِةً^(٥)، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ^(٦)
إِلَّا نَكِرَةً^(٧)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا^(٨) بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا

(١) في «ع»: «بِأَنْ»، وفي «ب» و«ك»: «لِأَنْ يَكُونَ»، وفي «ز» والمطبوع (ص ٤٠): «وَمُحْتَمِلٌ
لِأَنْ يَكُونَ».

(٢) في «أ»: «الْفَاعِلُ» بدل: «فَاعِلٌ لَقِيَ».

(٣) في «س»: «وَلَا تَجِيءُ»، وكذا وردت «يَجِيءُ» فيها بالناء مرتين في الفقرة التالية.

(٤) سورة الحجرات، الآية (١٢).

(٥) الاشتقاد: اقتطاع لفظ من آخر لموافقة بينها في المعنى والحروف الأصلية، ويقابل الجمود،
والمتقللة هي المنفكة غير الازمة، كالركوب، ويقابل الانتقال اللزوم. حاشية النجاري (ق ٢٩).

(٦) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ»، و«الْحَالُ» لا توجد في «أ».

(٧) لئلا يتوهם كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوباً، وحمل غيره عليه. فتح رب البرية
(ق ٩٥ ب).

(٨) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ إِلَّا»، وجاء بدلها في «ي»: «وَوَاقِعَةً».

مَعْرِفَةٌ^(١)، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمْثَلَةِ، مِنْ ذَلِكَ^(٢): «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُشَتَّقَةٌ مِنَ الرُّكُوبِ، وَمُتَقْلِهٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ^(٣)، وَوَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَنَكِرَةٌ^(٤)، وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ.

وَقَدْ يَتَخَلَّفُ جَمِيعُ ذَلِكَ:

فِيمَنْ تَخَلَّفِ الْإِسْتِقَاقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَآنِفُرُوا مُبَاتٍ﴾^(٥)، فُبَاتٍ - بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ - حَالٌ جَامِدَةٌ.

وَمِنْ تَخَلَّفِ الْإِنْتِقاَلِ^(٦): ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾^(٧)، فَمُصَدِّقاً: حَالٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ مُتَقْلِهٌ.

وَمِنْ تَخَلَّفِ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»، فَوَحْدَهُ: حَالٌ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ^(٨) بِمَعْنَى «مُنْفَرِدًا».

وَمِنْ تَخَلَّفِ وُقُوعِ الْحَالِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدُ؟»، فَكَيْفَ:

(١) إنما لزم الحال التنكير في الغالب ولزم صاحبه التعريف كذلك؛ لأن صاحبه محظوم عليه، ومن شأن المحظوم عليه أن يكون معروفا، كما أن من شأن المحظوم به أن يكون منكرا مجهولا لا تحصل به الفائدة. حاشية التجاري (ق ٢٩ ب).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٤): «مِنْ نَحْوِي»، وفي «ي»: «مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ».

(٣) في «ي» زيادة: «وَنَكِرَةٌ غَيْرُ مَعْرِفَةٌ».

(٤) «وَنَكِرَةٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ل» و«ي».

(٥) سورة النساء، الآية ٧١)، وثبات: حال من الواو، وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. الفوائد الأجهورية (ق ٩٧ أ).

(٦) في «س» زيادة: «قَوْلُهُ تَعَالَى»، وفي حاشية «ل»: «خ: قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٧) سورة فاطر، الآية (٣١).

(٨) في «ز» والمطبوع (ص ٤): «وَهُوَ».

حال^(١) متقدمة^(٢) على تمام الكلام.

والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره وفعله، سواءً توافق حصول الفائدة على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينَ﴾^(٣) ألم لا، نحو: « جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا .»

ومن تخلف تعريف صاحب الحال: « وَصَلَّى وَرَاءُهِ رَجُلٌ قِيَامًا »^(٤).

والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى، ألا ترى أن راكبًا في قوله: « جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وصف لزيد في المعنى.



(١) أي من زيد، وهي مبنية على الفتح. العقد الجوهرى (ص ٨٢).

(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «وُجُوبًا»، قال محسن (٤٣): «حال متقدمة: أي متقدمة وجوبا؛ لأنها استفهام، والاستفهام له صدر الكلام».

(٣) سورة الدخان، الآية (٣٨)، ولابعين: حال من «نا» في خلقنا، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق ٩٧ ب).

(٤) فقياما حال من رجال، وهو نكرة. حاشية الإبراشي (ق ١٥٣ آ)، وقد ورد ذلك من حديث عائشة - رضي الله عنها - بلفظ: «قوم» بدل: «رجال» كما في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (١/٦٨٨ رقم ٢٢٩)، وكتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد (١/٣٤٧ رقم ١١١٣)، وكتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة (١/٣٨٢ رقم ١٢٣٦).

باب التَّمِيُّز

أي: التَّقْسِير^(١).

التَّمِيُّزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفْسَرُ لِمَا أَنْبَهَ مِنَ الدُّوَاتِ، أَوْ مِنَ النَّسْبِ^(٢).

فَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ رَيْدٌ عَرَقًا»، وَتَفَقَّأَ -أي: امْتَلَأَ^(٤)- بَكْرٌ شَحْمًا، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»^(٥).

فَعَرَقًا: تَمِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّصَبِّبِ إِلَى رَيْدٍ، وَشَحْمًا: تَمِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّفَقُّؤِ إِلَى بَكْرٍ، وَنَفْسًا: تَمِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ الطَّيْبِ إِلَى مُحَمَّدٍ.

وَأَكْلُ الْكَلَامِ: تَصَبَّبَ عَرَقُ رَيْدٍ، وَتَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ، فَحُوّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ^(٦) الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي النَّسْبَةِ،

(١) التمييز والتفسير والتبيين ألفاظ متراوحة لغة واصطلاحاً، وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١١٣ أ).

(٢) في المطبوع (ص ٤١): «وَمِنْ».

(٣) تميز الذوات يسمى: تميز المفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله بجمل الحقيقة، وتميز النسب يسمى: تميز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٥ ب).

(٤) قال الشنوانى: «تفقاً، أي تشتق، يقال: تفقات السحابة عن مائها، أي تشقت، كذا قيل، والشارح فسره بقوله: أي امتلاً». تعليق الدرة الشنوانية (ق ١١٤ أ).

(٥) طاب الشيء يطيب طيباً، إذا كان لذينا أو حلالاً، وطابت نفسه تطيب، أي انبسطت وانشرحت. الدرر الفرائد للشلبى (ق ٤ ب).

(٦) في «ك»: «مِنْ».

فَجِيءَ بِالْمُضَافِ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا^(١)، وَجُعِلَ تَمِيزًا.

وَالْبَايِعُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبْهِمًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفْسَرًا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ^(٢).

وَالنَّاصِبُ لِلتَّمِيزِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْفَاعِلِ.

وَمَالُ الْأَوَّلِ، أَعْنِي: تَمِيزُ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «اَشْتَرَى تِسْعِينَ عَشْرِينَ عُلَامًا»، وَ«مَلَكُتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، فَغَلَامًا: تَمِيزُ لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ عِشْرِينَ، وَنَعْجَةً: تَمِيزُ لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ تِسْعِينَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ^(٣) مُبْهِمَةٌ؛ لِكُونِهَا صَالِحةً لِكُلِّ مَعْدُودٍ.

وَمِنْهُ تَمِيزُ الْمَقَادِيرِ^(٤)، كَ«رِطْلٍ زَيْتًا»، وَ«قَفِيزٌ^(٥) بُرًّا»، وَ«شِبْرٌ أَرْضًا»، وَمَا أَشْبَهَهُ ذَلِكَ^(٦).

(١) في «ي» زيادة: «في المعنى».

(٢) بيانه أنك لما قلت مثلاً: «طاب محمد»، وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الأبوة أو البنوة أو النفس؟ فتشوش النفس لما يرفع الإبهام، فأنتي بالتمييز رافعا له. العقد الجوهرى لابن الحاج (ص ٨٤).

(٣) في «أ» و«ك»: «العد». .

(٤) هي ثلاثة: وزن وكيل ومساحة، فقوله: «كرطل زيتا» مثال للوزن، و«قفيز برا» مثال للكيل، و«شبر أرضا» مثال للمساحة. حاشية الفيشي (ق ٢٥ أ).

(٥) القفيز: آلة تسع ثمانية صيعان. حاشية الشيبيني (ق ٨٤ ب).

(٦) ما أشبه ذلك: أي المذكور من المقاييس في الوزن والكيل والمساحة، فال الأول نحو: **مِثْقَالَ دَرَّةٍ حَيْرًا** فمثقال الدرة شبيه لما يوزن به وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفا، والثاني نحو: **نِسْجُي سَمِنًا**، فالنحي اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا، والثالث نحو: **وَلَوْجَتَانِيمِثْلَهُ مَدَدًا** فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد. الكواكب الدرية للدجاني (ق ١٣٦ ب).

والناصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ الْأَعْدَادِ وَالْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ^(١) عَلَى عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ^(٢).
وَقَوْلُهُ: «رَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا» لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ،
وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذِكْرِ الْعَدَدِ.

وَشَرْطُ نَصْبِ التَّمْيِيزِ الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى
كَمَا فِي هَذِينِ الْمِثَالَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا^(٣)،
وَجَعَلْتَ التَّمْيِيزَ فَاعِلًا، وَقُلْتَ: «رَيْدٌ كَرَمٌ أَبُوهُ وَجَمَلٌ وَجَهُهُ» لَصَحَّ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُمَا مِنْ^(٤) تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَبُوهُ رَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ وَوَجْهُهُ
أَجْمَلُ مِنْكَ^(٥)، فَهُوَ الْإِسْتَادُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَجُعِلَ الْمُضَافُ
تَمْيِيزًا، فَصَارَ: رَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ أَبَا وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

فَرَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَأَكْرَمٌ: خَبْرُهُ، وَمِنْكَ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«أَكْرَمٌ»،
وَأَبَا: مَصْرُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَأَجْمَلُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «أَكْرَمٌ»، وَمِنْكَ^(٦) مُتَعَلِّقٌ
بـ«أَجْمَلٌ»^(٧)، وَوَجْهًا: تَمْيِيزٌ.

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، خِلَافًا لِلْكُوْفِيْنَ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ:

(١) في «ع»: «مَا يَدْلُلُ».

(٢) هو الاسم الواقع قبله المفسر به، فإذا قلت: «عشرون درهما» فالناصِبُ لِلتَّمْيِيزِ هو عشرون، وكذلك رطل وقفيز وما أشبه ذلك. ففتح رب البرية للنبيتي (ق ٢٠٠ أ).

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٤٢): «لَوْ جِئْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ بِفَعْلٍ».

(٤) في «ز» والمطبوع: «مِنْ بَابِ».

(٥) في «ي»: «مِنْ وَجْهِكَ» بدل: «مِنْكَ».

(٦) في «ك» و«ي» زيادة: «جَارٌ وَمَجْرُورٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص ٤٢): «بِأَكْرَمٌ».

«وَطِبْتَ النَّفْسَ»^(١)؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِ أَلْ عَلَى الزِّيَادَةِ^(٢).



(١) قال القليوبـي (ق٥٥ بـ): «بعض النـسخ فيها جـميع الـبيـت، وـهو قول رـشـيدـ بن شـهـابـ اليـشكـريـ، وأـصلـهـ أنـ قـبـيلـةـ قـتـلتـ عـمـراـ، وـكانـ قـيسـ حـمـيمـاـ لـهـ، فـأـرـادـ الـأـخـذـ بـثـارـهـ، فـلـمـ رـأـيـ ذـوـاتـ تـلـكـ الـقـبـيلـةـ أوـ أـكـابـرـهـمـ أـعـرـضـ عنـ أـخـذـ الثـارـ، وـتـسـلـىـ عنـ عـمـروـ، فـأـنـشـدـهـ اـبـنـ شـهـابـ المـذـكـورـ يـقـولـ:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَمْرُو

إـعـرـابـهـ: رـأـيـ: فـعـلـ مـاضـ، وـالتـاءـ ضـمـيرـ الـمـتكلـمـ فـاعـلـ فـيـ محلـ رـفعـ، وـالـكـافـ ضـمـيرـ الـمـخـاطـبـ مـفـعـولـ رـأـيـ مـبـنيـ عـلـىـ الفـتحـ فـيـ محلـ نـصـبـ، لـمـاـ: فـيـ محلـ نـصـبـ عـلـىـ الـظـفـرـيـةـ فـهـيـ بـعـنـيـ الـحـيـنـ أـيـ حـيـنـماـ، أـنـ: حـرـفـ مـصـدـريـ وـنـصـبـ، عـرـفـ: فـعـلـ مـاضـ، وـالتـاءـ ضـمـيرـ الـمـتكلـمـ فـاعـلـ فـيـ محلـ رـفعـ، وـجـوـهـنـاـ: مـفـعـولـ عـرـفـتـ مـنـصـوـبـ وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ، وـوـجـوـهـ مـضـافـ، وـنـاـ: مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ محلـ جـرـ، صـدـدـتـ: فـعـلـ مـاضـ، وـالتـاءـ فـاعـلـ، وـ«طـبـتـ»: الـواـوـ: حـرـفـ عـاطـفـ، طـابـ: فـعـلـ مـاضـ، وـالتـاءـ ضـمـيرـ الـمـخـاطـبـ فـاعـلـ مـبـنيـ عـلـىـ الفـتحـ فـيـ محلـ رـفعـ، وـالـجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ الـجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ قـبـلـهـاـ، الـنـفـسـ: تـميـزـ وـهـوـ مـنـصـوـبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ، يـاـ: حـرـفـ نـدـاءـ، قـيـسـ: منـادـيـ مـبـنيـ عـلـىـ الضـمـ فيـ محلـ نـصـبـ لـأـنـهـ مـفـرـدـ عـلـمـ، عـنـ: حـرـفـ جـرـ، عـمـروـ: مـجـرـورـ بـعـنـ وـعـلـامـةـ جـرـهـ الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ. شـرـحـ شـوـاهـدـ الـمـبـانـيـ لـعـثـمـانـ الشـامـيـ (قـ٥ـ بـ).

(٢) وـالـتـقـدـيرـ: وـطـبـتـ نـفـسـاـ. الدـرـرـ الـفـرـائـدـ لـلـشـلـبـيـ (قـ٤ـ ٢ـ بـ).

بَابُ الِاسْتِشْنَاءِ

وَهُوَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَّا أَوْ إِحْدَى^(١) أَخْوَاتِهَا مَا لَوْلَاهُ^(٢) لَدَخْلَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ.

وَحُرُوفُ الِاسْتِشْنَاءِ، أَيْ: أَدْوَاتُهُ ثَمَانِيَّةٌ^(٣)، وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَعْلَيْبًا.

وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ^(٤): إِلَّا.

- وَاسْمٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ: غَيْرُ، وَسُوْرَى كَهْدَى^(٥)، وَسَوَاءٌ كَسَمَاءٍ.

- وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ^(٦)، وَهُوَ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

(١) في «أ»: «وَإِحْدَى»، وفي «ي»: «أُو بِإِحْدَى»، وفي «ز»: «أُو أَحَد».

(٢) قال المدابغى (ق ١٧٥ ب): «في بعض النسخ: لِمَا لَوْلَاهُ»، وكذا نص ناسخ «ي» ثم قال: «لو قال: إخراج منكرا، ولعله كذلك في بعض النسخ، وربما يشير إليه قول المحسبي: ما مفعول إخراج».

(٣) بناء على أن كلا من لغات سوى أداة مستقلة. فتح رب البرية (ق ٢٠٢ ب).

(٤) في «أ»: «وَهِيَ».

(٥) في «أ» و«ع»: «وَسُوْرَى كَهْدَى، وَسُوْرَى كَرِضَا».

(٦) أي تارة يستعمل فعلا، وأخرى حرفا. فتح رب البرية (ق ٢٠٣ أ).

وَلِلْمُسْتَشْنَى بِهَذِهِ الْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ:

فَالْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ وُجُوبًا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا تَامًا مُوجَبًا.

وَالْمُرَادُ بِالْتَّامٍ^(١): أَنْ^(٢) يُذَكَّرُ فِيهِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُوْجِبِ:- بِفَتْحِ الْجِيمِ - مَا لَا يَسْبِقُهُ نَفْيٌ وَلَا شَبَهُهُ^(٣).

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، فَقَامَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْقَوْمُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٍ، وَزَيْدًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

وَمِثْلُهُ: «خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا»، فَخَرَجَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنَّاسُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٍ، وَعَمْرًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ مِنْ كَلَامٍ تَامٌ مُوجَبٌ، أَمَّا كَوْنُهُ تَامًا فَلِذَكْرِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْقَوْمُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَالنَّاسُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُوجَبًا فِي لَا يَسْبِقُ بِنَفْيٍ وَلَا شَبَهٍ^(٤).

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ^(٥) قَبْلَ إِلَّا مَنْفِيًّا، بِأَنْ تَقْدَمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَكَانَ تَامًا بِأَنْ ذُكِرَ

(١) قال القليوبي (ق ٥٦٥): «والمراد بال تمام، كذا في نسخة، والأوجه: بال تمام، كما في نسخة أخرى».

(٢) ضرب ناسخ «ي» على «أن» وكتب فوقها «ما».

(٣) المراد بشبه النفي هنا: النهي والاستفهام الإنكارى. حاشية ابن علان (ق ٤٥١).

(٤) في «ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، وكتب الناسخ في الحاشية: «في نسخة: لَمْ يَسْبِقْ نَفْيٌ وَلَا شَبَهٌ عَلَيْهِ، وفي نسخة: لَمْ يَسْبِقْ بِنَفْيٍ وَلَا شَبَهٍ»، ببناء يسبق لغير الفاعل، وعليه فلا يصح قوله: عَلَيْهِ، وإنما يصح على نسخة يسبق بالفعل المبني للفاعل»، وفي «س»: «لَمْ يَسْبِقْ نَفْيٌ وَلَا شَبَهٌ».

(٥) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٤٣) زيادة: «الَّذِي».

الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، جَازَ فِيهِ، أَيْ: فِي الْمُسْتَشْنَى، الْبَدْلُ مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلًّا، سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ^(١) مَخْفُوضًا^(٢)، وَجَازَ^(٣) أَيْضًا النَّصْبُ بِإِلَّا عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدْلِ مِنَ الْقَوْمِ^(٤)، وَيَجِبُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ اتِّصالُهُ بِضَمِيرِ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ هُنَا مُقَدَّرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ، وَيُجُوزُ: «إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٍ^(٥)» بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدْلِ، وَ«إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ^(٦): «مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا»، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرُ، سَوَاءٌ جَعَلَتْهُ^(٧) بَدَلًا مِنَ الْمَنْصُوبِ، أَوْ مَنْصُوبًا بِإِلَّا عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ.

وَيَظْهَرُ أَثْرُ الْإِحْتِمَالِينِ فِي النَّاصِبِ لَهُ مَا هُوَ، وَفِي تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ^(٨) بَدَلًا فَالنَّاصِبُ لَهُ «رَأَيْتُ» مُقَدَّرًا، بِنَاءً عَلَى

(١) في «ب» و«ك»: «أَمْ مَنْصُوبًا أَمْ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٤٣): «أَوْ مَجْرُورًا».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص ٤٣): «وَجَازَ فِيهِ».

(٤) في «ي» زيادة: «بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلًّا».

(٥) في «أ»: «إِلَّا زَيْدٍ».

(٦) في «ع»: «وَقَوْلِكَ»، وفي «س»: «وَنَحْوُ قَوْلِكَ».

(٧) في «ب»: «أَجَعَلْتُهُ».

(٨) في «ع»: «أَنْ يَكُونَ زَيْدًا».

أنَ الْبَدْلَ عَلَىٰ^(١) نِيَّةٍ تَكْرَارِ الْعَامِلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَيَجِبُ تَقْدِيرُ الضَّمِيرِ مَعَهُ عَلَىٰ مَا مَرَّ.

وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الإِسْتِشَاءِ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ^(٢).

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ^(٣) نَاقِصًا بِأَنْ لَمْ يُذْكَرِ الْمُسْتَشَنِي مِنْهُ، مَنْفِيًّا بِأَنْ تَقْدَمَ^(٤) عَلَيْهِ تَفْيُؤُ أَوْ شِبْهُهُ، كَانَ الْمُسْتَشَنِي عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ الْمُقْتَضِيَّةِ لَهُ مِنْ رَفِعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ، وَأَغْيَى عَمَلٌ إِلَّا.

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ فَاعِلًا رَفَعَتْ الْمُسْتَشَنِي عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، فَرَيْدٌ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِقَامَ، وَإِلَّا مُلْغَاهُ^(٥).

وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ مَفْعُولًا نَصَبَتْ الْمُسْتَشَنِي عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتَ إِلَّا زَيْدًا»، فَرَيْدًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِضَرَبَتْ، وَإِلَّا مُلْغَاهُ.

وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ جَارًا وَمَجْرُورًا يَتَعَلَّقُ بِهِ خَفَضَتْ الْمُسْتَشَنِي

(١) في «أ»: «في» بدل: «على».

(٢) في «ع» و«ي» زيادة: «وَنَحْوُ قَوْلِكَ»: مَا مَرَرْتُ بِالْفَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ، بِالْجَرِ عَلَى الْبَدْل»، وجاء في «ع» بعدها: «وَإِلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ عَلَى الإِسْتِشَاءِ»، وفي «ي»: «وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الإِسْتِشَاءِ»، واستشكل ناسخ «ي» الزيادة فقال: «هذه الجملة أعني قوله: وَنَحْوُ قَوْلِكَ إلى قوله: عَلَى الإِسْتِشَاءِ، هي عين ما سبق، فهو تكرار ممحض».

(٣) «الْكَلَامُ» لا يوجد في «أ»، وفي «ع»: «الْكَلَامُ مَنْفِيًّا نَاقِصًا».

(٤) في «أ» و«ع» و«ي»: «وَتَقْدَمَ» بدل: «مَنْفِيًّا بِأَنْ تَقْدَمَ».

(٥) مُلْغَاهُ: أي لا عمل لها. فتح رب البرية (ق ٥٢ ب).

بِحَرْفِ جَرِّ، نَحْوُ: «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، فَزَيْدٌ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِمَرَرٍ، وَإِلَّا مُلْغَاهُ.

وَيُسَمَّى الإِسْتِشَاءُ حِينَئِذٍ مُفَرَّغًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا تَفَرَّغَ^(١) لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا.

هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَشَنِي^(٢) بِالْأَلَا، وَأَمَّا الْمُسْتَشَنِي بِغَيْرِ وَسُوَى - بِكَسْرِ السِّينِ - وَسُوَى - بِضَمِّهَا، مَعَ الْقَصْرِ فِيهِمَا - وَسَوَاءٌ - بِالْمَدِّ، وَفَتْحِ السِّينِ، أَفَصَحُ مِنْ كَسْرِهَا - فَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ غَيْرِ وَسُوَى وَسُوَى وَسَوَاءٍ إِلَيْهِ لَا غَيْرُ، أَيْ: لَا يُجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الْجَرِّ.

وَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرُ»، وَبَنَاهَا^(٣) عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًًا بِقَبْلٍ وَبَعْدٍ^(٤). وَيُعْطَى^(٥) غَيْرُ وَسُوَى وَسُوَى وَسَوَاءٌ مَا يُعْطَاهُ الْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا مِنْ وُجُوبِ النَّصْبِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِ الْمُوجَبِ لِكِنْ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ جَوَازِ الِإِتْبَاعِ بَعْدَ التَّامِ الْمَنْفِيِّ، وَمِنْ الِإِجْرَاءِ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ فِي النَّاقِصِ الْمَنْفِيِّ.

(١) تفرغ: أي اشتغل بالعمل فيما بعدها وتسلط عليه. تسهيل الفوائد للشرقاوي (ص ٥٥)، وفي «ك»: «مُفَرَّغ».

(٢) في «ب» و«ز» والمطبوع (ص ٤٣): «الِإِسْتِشَاء».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك»: «وَبَنَاهَا»، وعليه فالنسخة عندهم: «وَحَذْفُ».

(٤) أي في الإبهام، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، والمضاف إليه «غير» ممحوف هو خبر لا، والتقدير لا غير الجر جائز. إعراب الأجرمية للأزهرى (ق ١٤ ب).

(٥) في «س»: «وَتُعْطَى».

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ خَلَا: فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَثْرٌ فِيهِ وُجُوبًا^(١)، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«خَلَا زَيْدًا» بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ خَلَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَزَيْدًا: مَجْرُورٌ بِهِ^(٢).
وَ«عَدَا عَمْرًا» بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ عَدَا: فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ: مُسْتَثْرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«عَدَا عَمْرًا» بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ عَدَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَعَمْرًا: مَجْرُورٌ بِعَدَا.
وَ«حَاشَا زَيْدًا وَرَيْدًا»، بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى وِزَانِ مَا قَبْلَهُ.



(١) «وُجُوبًا» لا توجد في «أ» و «س»، والضمير المستتر تقديره هو، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، كأنه قال: قام القوم خلا بعضهم زيداً. العقد الجوهري لابن الحاج (ص ٨٦).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص ٤٤): «بِخَلَا» بدل: «بِهِ».

بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ^(١)

اعْلَم - يكسر الهمزة، فعل أمرٍ من علم يعلم^(٢) - أَنَّ «لَا» تنصبُ النَّكِراتِ وُجُوبًا، لفظًا أو مَحَالًا^(٣) بغير تنوينٍ، إذا باشرتْ «لَا» النَّكِرَةَ، لأنَّ لم يفصل بينهما فاصلٌ، ولم تَكُرَ^(٤) لَا.

فتُنصبُ النَّكِرَةَ لفظًا إذا كانتِ النَّكِرَةُ مضافةً لمثلها، نحو: «لَا غُلامَ سَفَرَ حاضرٌ».

(١) في «ع» زيادة بعد عنوان الباب جاء فيها: «اعْلَمْ أَنَّ لَا عَلَى قَسْمَيْنِ: زَائِدَةٌ وَغَيْرُ زَائِدَةٍ، فَالزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُروِجِهَا، نَحْوُ: «مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ» بِدَلِيلِ الْأَيْكَةِ الْأُخْرَى «مَا مَنَعَكَ أَنْ سَجَدَ»، وَغَيْرُ الرَّائِدَةِ: نَافِيَةٌ وَغَيْرُ نَافِيَةٍ، وَغَيْرُ النَّافِيَةِ: نَاهِيَةٌ وَدُعَائِيَّةٌ، نَحْوُ: «لَا تُسْرِفْ» و«لَا تُؤَاخِذْنَا»، وَالنَّافِيَةُ: عَامِلَةٌ وَغَيْرُ عَامِلَةٍ، وَالعَامِلَةُ عَلَى قَسْمَيْنِ: عَامِلَةٌ عَمَلَ لِيَسَ، تَرْفَعُ الْإِسْمَ وَتُنْصَبُ الْخَبَرُ وَتُنْفَيِ الْوَحْدَةُ وَتَخْتَصُ بِالنَّكِراتِ، يَقُولُ الشَّاعِرُ: تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا وَعَامِلَةٌ عَمَلَ إِنَّ، وَهِيَ هَذِهِ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ».

(٢) في «أ» و«ب»: «تعلَمْ» بدل: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، وقال المدابغي (ق ١٧٨ أ): «مِنْ عَلِمَ يَعْلَمُ، هَذَا فِي نَسْخٍ، وَفِي بَعْضِهَا: مِنْ تَعْلَمْ»، وَضَبطَهَا فِي «ب»: «تَعْلَمْ»، قال ابن عَلَانَ (ق ١٤٨ ب): «مِنْ تَعْلَمْ، أَيْ بِسْكُونِ الْعَيْنِ، مَضَارِعُ عِلْمٍ».

(٣) لفظاً إن كانت النَّكِراتِ مضافةً أو شبيهةً بالمضاف، ومَحَالاً إن لم تكن كذلك. تعليق الدرة الشُّنَوانِيَّة (ق ١١٩ ب).

(٤) في «ب»: «تَكْرَرٌ».

وَتَصِيبُ النَّكِرَةَ مَحَالًا إِذَا كَانَتِ النَّكِرَةُ مُفَرَّدَةً عَنِ الإِضَافَةِ وَشِبَهُهَا^(١)، نَحُوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، فَلَا: حَرْفٌ نَفْيٌ، وَرَجُلٌ: اسْمُهَا، مَبْنِيٌّ مَعَهَا^(٢) عَلَى الْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ^(٣) نَصْبٌ بِلَا، وَفِي الدَّارِ: خَبْرُهَا.

وَذَهَبَ^(٤) طَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) إِلَى أَنَّ «رَجُلًا» وَنَحْوَهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَنُسِبَ إِلَى سِيَوْيَهِ.

هَذَا إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» النَّكِرَةَ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا بِأَنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ^(٦)، أَوْ دَخَلَتْ «لَا» عَلَى مَعْرِفَةٍ^(٧)، وَجَبَ الرَّفعُ^(٨) عَلَى الْإِبْنَادِ، وَوَجَبَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُبَرِّدِ^(٩) وَابْنِ كَيْسَانَ^(١٠) تَكْرَارُ لَا، نَحُوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»،

(١) وَشِبَهُهَا أَيْ فِيمَا إِذَا اتَّصلَ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ شَيْءًا مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، نَحُوُ: «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا». حاشية النجاري (ق ٣٠ ب).

(٢) «مَعَهَا» لَا تَوَجُّدُ فِي الْمُطَبَّوِعِ (ص ٤٤).

(٣) فِي «ي»: «مَوْضِعُهُ».

(٤) فِي «ي»: «وَذَهَبَتْ».

(٥) فِي «س»: «الْكُوْفِيْنَ»، وَكَتَبَ النَّاسِخُ فِي الْهَامِشِ: «خ: الْبَصْرِيْنَ».

(٦) فِي «ك» وَ«ي»: «فُصِّلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ»، قَالَ الْمَدَابِغِيُّ (ق ١٧٩١): «بِأَنْ فُصِّلَ لِلْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أَوْ فُصِّلَ لِلْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ».

(٧) فِي «ي»: «الْمَعْرِفَةِ».

(٨) فِي «س» وَ«ع» زِيَادَة: «وَالْتَّنْوِينُ»، وَقَدْ ضَرَبَ نَاسِخُ «س» عَلَى الْزِيَادَةِ.

(٩) هُوَ الْإِمامُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْبَصْرِيِّ الْمُلْقَبُ بِالْمُبَرِّدِ، وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَازِنِيَّ لَمَّا صَنَفَ كِتَابَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ سَأَلَ الْمُبَرِّدَ عَنْ دِقِيقَتِهِ وَعَوْنِيَصِهِ فَأَجَابَهُ بِأَحْسَنِ جَوابٍ فَقَالَ لَهُ قَمْ: فَأَنْتَ الْمُبَرِّدُ، أَيْ: الْمُثْبَتُ لِلْحَقِّ، لَهُ تَصَانِيفٌ نَافِعَةٌ مِنْهَا كِتَابُ الْكَاملِ وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ، تَوَفَّ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَمَائَتَيْنِ، وَقَدْ نَيَّفَ عَلَى التَّسْعِينِ. إِنَّهُ الْرَوَاةُ لِلْقَطْفِيِّ (٢٤١/٣-٢٥٣) وَبِغَيْةِ الْوَعَةِ لِلْسِيَوْطِيِّ (١١-٢٦٩). (٢٧١).

(١٠) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ كَيْسَانِ النَّحْوِيِّ، وَكَيْسَانُ لَقْبُ =

وَنَحْوُ^(١): «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو».

وَإِنْ تَكَرَّرْتُ «لَا» مَعَ مُبَاشِرَةِ النَّكِرَةِ، بَجَارٍ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاوُهَا^(٢)، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِعْمَالِ: **«لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ**» بَفَتْحِ «رَجُلٍ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةٍ» أَوْ نَصْبِهَا^(٣) أَوْ فَتْحِهَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِلْغَاءِ: **«لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ**»، بَرَفْعِ «رَجُلٍ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةٍ» أَوْ فَتْحِهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلنَّكِرَةِ بَعْدَ «لَا» الثَّانِيَةِ^(٤) خَمْسَةً أَوْ جُهَّهٍ: ثَلَاثَةً مَعَ فَتْحِ النَّكِرَةِ الْأُولَى^(٥)، وَاثْنَانِ مَعَ رَفْعِهَا^(٦)، وَتَوْجِيهٍ كُلِّ مِنْهَا^(٧) مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

= أَيْهُ وَلَيْسَ بِاسْمِ جَدِّهِ، أَحَدُ الْمَذْكُورِينَ بِالْعِلْمِ الْمُوصَفِينَ بِالْفَهْمِ وَبِرَاعَةِ الْقِيَاسِ، أَخْذَ عَنِ الْمَبْرُدِ وَثَلَعَبَ فِمْزِجَ بَيْنِ النَّحْوِينَ الْبَصْرِيِّ وَالْكَوْفِيِّ دُونَ تَعَصُّبٍ لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَكَانَ أَبُوبَكْرُ بْنُ مَجَاهِدِ الْمَقْرَبِ يَقُولُ إِنَّهُ أَنْجَى مِنَ الشَّيْخِيْنَ يَعْنِي ثَلَعَبَا وَالْمَبْرُدَ، تَوْفِيَ سَنَةُ عَشَرَيْنِ وَثَلَاثَمَائَةً. إِنْبَاهُ الرِّوَاةُ لِلْقَفْطِيِّ^(٣) (٥٩-٥٧) وَبِغَيْةُ الْوَعَاءُ لِلْسِّيَوَطِيِّ^(١) (١٨-١٩).

(١) فِي الْمُطَبَّعِ (ص٤٤): «وَيَجُوزُ» بَدْلُ: «وَنَحْوُ».

(٢) الْمَرَادُ بِالْإِلْغَاءِ عَدْمِ إِعْمَالِهَا عَمَلٌ إِنْ. تَعْلِيقُ الدَّرْدَةِ الشَّنَوَانِيَّةِ (ق١٢٠ ب).

(٣) فِي «ز» و«ع» و«ك» و«لَك» و«نَصْبِهَا»، وَفِي «ك» زِيَادَةً: «مَعَ التَّنْوِينِ فِيهِمَا».

(٤) فِي «ب» و«ز» و«س» و«لَك» و«نَافِيَةً» بَدْلُ: «الثَّانِيَةِ».

(٥) الْوَجْهُ الْأُولُ: الْبَنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى إِعْمَالِ «لَا» الثَّانِيَةِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِيُ: النَّصْبُ مَعَ التَّنْوِينِ عَطْفًا عَلَى مَحْلِ اسْمٍ لَا، وَتَكُونُ «لَا» الثَّانِيَةُ زَائِدَةً لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ، وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: الرَّفْعُ مَعَ التَّنْوِينِ عَلَى إِعْمَالِ «لَا» عَمَلٌ لَيْسَ، أَوْ عَطْفًا عَلَى مَحْلِ لَا وَاسْمَهَا وَهُوَ رَفْعٌ بِالْاِبْتِدَاءِ. فَتْحُ الْبَرِيرِيَّةِ (ق٢١٠ ب).

(٦) أَحَدَهُمَا: الْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالِ «لَا» الثَّانِيَةِ عَمَلٌ إِنْ، وَالثَّانِيُ: الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى مَا قَبْلَهَا و«لَا» زَائِدَة، أَوْ عَلَى الْابْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ مَحْذُوفٌ، أَوْ عَلَى أَنْهَا اسْمٌ «لَا» الْعَالِمَةُ عَمَلٌ لَيْسَ. فَتْحُ الْبَرِيرِيَّةِ (ق٢١٠ ب).

(٧) فِي «ي»: «مِنْهُمَا».

بَابُ الْمُنَادَى - بِفَتْحِ الدَّالِ -

الْمُنَادَى^(١): هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِيَا أَوْ إِحْدَى أَخْوَاتِهَا^(٢).

وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَّا^(٣) وَفِي بَابِ «لَا» السَّابِقِ: مَا لَيْسَ مُضَافًا، وَلَا شَبِيهًابِهِ.

وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ بِالنَّدَاءِ دُونَ غَيْرِهَا.

وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةُ بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا.

وَالْمُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ^(٤).

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُبَيَّنُانِ^(٥) عَلَى الضَّمِّ^(٦) مِنْ غَيْرِ

(١) النداء لغة: الدعاء، واصطلاحا: الدعاء بيا وأخواتها، والمنادي لغة: المدعا. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٢١ أ).

(٢) أي نظائرها في العمل، وهي: الهمزة وأي - مقصورتين وممدودتين - وأيا، وهيما، ووا. فتح رب البرية (ق ٢١١ ب).

(٣) في «س»: «هُنَّا».

(٤) أي لفظ اتصل به لفظ آخر، يتوقف فهم معنى الأول عليه. حاشية القليوبي (ق ٥٨ أ).

(٥) حيثبني المنادي فيكون في محل نصب، لأنّه مفعول به، لأن تقدير «يا زيد»: أدعوزيدا، حذف «أدعوه» وأنيب «يا» عنه، والناسب للمنادي إما أدعوه المحذوف، وإما «يا» لنيابتها عنه. حاشية محاسن (ق ٤٨ ب).

(٦) اقتصر المصنف على الضم لأنّه الأصل، فتحوا «يا زيد» ويَا رَجُلٌ ويَا رِجَالٌ ويَا مُسْلِمَاتٌ» =

تَنْوِينٍ في حالة الاختيار^(١).

فِي مَثَلِ الْمُفْرَدِ الْعَلَمِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ».

وَمِثَالُ النَّكِرَةِ الْمَقْصُودَةِ، نَحْوُ: «يَا رَجُلُ» لِمُعَيْنٍ.

هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ مَوْصُوفَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً فَالْعَرَبُ تُؤْثِرُ نَصْبَهَا^(٢) عَلَى ضَمِّهَا^(٣)، يَقُولُونَ^(٤): «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلُ».

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»^(٥)، نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ الْفَرَاءِ، وَأَفْرَهُ^(٦).

= مبني على الضم؛ لأنها ترفع بالضم، ونحو: «يَا زَيْدَانِ وَيَا رَجُلَانِ» ببينان على الألف؛ لأنهما يرفعان بالألف، ونحو: «يَا زَيْدُونَ» مبني على الواو؛ لأنه يرفع بالواو. حاشية محسن (ق ٤٨ ب).

(١) أعلم أن للشاعر في حال الاضطرار وجهين، الأول: الضم مع التنوين تشبيهاً بمرفوع اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف، والثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلاهما مسموع من العرب. فتح رب البرية (ق ١٣ ب).

(٢) تؤثر نصبهما: أي تشبيهاً لها بالتشبيه بالمضاف. حاشية محسن (ق ٤٨ ب).

(٣) قال القليوبي (ق ٥٨ أ): «عَلَى ضَمِّهَا، كذا في النسخ المعتمدة، وهي الصواب، بخلاف نسخة: عَلَى رَفْعِهَا؛ لأن المنادى لا يرفع بحال».

(٤) في «ك»: «تَنْقُولُ».

(٥) الحديث برواية النصب رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب أخلاق النبي ﷺ وأدابه، باب ذكر شدة اجتهاده وعبادته وتصرعه وطول قيامه ﷺ (ص ٢٠١)، وقد رواه عن شيخه الحافظ أبي يعلى الموصلي، والرواية عند أبي يعلى في مسنده بنفس الإسناد (١٢٢ / ٨) حديث رقم ٤٦١: «يَا عَظِيمُ تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»، وعلى كل فالإسناد اجتمع فيه عدة علل، فحكم عليه محقق المسند الشيخ حسين سليم أسد بأنه ضعيف جداً.

(٦) في «س» و«ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، قال ابن مالك: «قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة، تؤثر العرب نصبهما، يقولون: يارجلا كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما

والثلاثة الباقيَةُ التي هيَ: النَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةُ، والمُضَافُ، والمُشَبَّهُ^(١) بِالمُضَافِ، مَنْصُوبَةٌ وُجُوًباً، لَا غَيْرُ، أَيْ: لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ النَّصْبِ.

مِثَالُ النَّكِرَةِ غَيْرِ المَقْصُودَةِ، قَوْلُ الْوَاعِظِ: «يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ^(٢) يَطْلُبُهُ» إِذْ^(٣) لَمْ يَقِصِّدْ غَافِلًا بِعِينِهِ.

وَمِثَالُ الْمُضَافِ^(٤): «يَا عَبْدَ اللَّهِ».

وَمِثَالُ الْمُشَبَّهِ بِالمُضَافِ^(٥): «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ»^(٦)، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثَيْنَ» فِيمَنْ سَمِيتَهُ بِذَلِكَ^(٧).



= ينصبون، قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي ﷺ في سجوده: يا عظيمًا يرجى لكل عظيم». شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/٢).

(١) في «أ»: «والشَّيْءُ».

(٢) في «س»: «وَنَذِيرُ الْمَوْتِ».

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع» و«ي»: «إِذَا»، قال ناسخ «ي»: «وفي بعض النسخ: إذ لم يقصد».

(٤) في «أ» و«س» و«ع» و«ك» زيادة: «نَحْوُ».

(٥) في «س» و«ي» زيادة: «نَحْوُ».

(٦) وجهه مرفوع على الفاعلية بحسن، وجلا منصوب على المفعولية بطالعا، وبالعباد متعلق برفقا. فتح رب البرية (ق ٢١٥ ب).

(٧) أي سميتها بالمعطوف والمعطوف عليه معا، أما الأول فلانه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول، وأما الثاني فالعطف على الأول. فتح رب البرية (ق ٢١٥ ب).

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَيُسَمَّى: الْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ.

وَهُوَ: الْإِنْسُمُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذْكَرُ عِلَّةً وَبَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ
الْفِعْلِ^(١) الصَّادِرِ مِنْ فَاعِلِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرِو»، فِإِجْلَالًا: مَصْدَرُ مَنْصُوبٍ، ذُكِرَ
عِلَّةً وَسَبَبًا لِوُقُوعِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْ زَيْدٍ، فَإِنَّ سَبَبَ قِيَامِ زَيْدٍ لِعَمْرِو هُوَ^(٢) إِجْلَالُهُ
وَتَعْظِيمُهُ^(٣).

وَإِعْرَابُهُ: قَامَ زَيْدٌ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَإِجْلَالًا: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَلِعَمْرِو^(٤):
مُتَعَلِّقٌ بِإِجْلَالًا.

وَ«قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فَابْتِغَاءُ: مَصْدَرُ مَنْصُوبٍ، ذُكِرَ عِلَّةً لِبَيَانِ
سَبَبِ الْقَصْدِ.

وَإِعْرَابُهُ: قَصَدْتُكَ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ^(٥)، وَابْتِغَاءُ: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ،

(١) ولذلك كانت علامته أن يصح وقوعه في جواب: لم فعلت كذا؟ حاشية القليوبي
(ق ٥٨ ب).

(٢) في «أ» و«ع»: «وَهُوَ».

(٣) في «ع»: «إِجْلَالًا لَهُ وَتَعْظِيمًا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٤٥) زيادة: «جَارٌ وَمَجْرُورٌ».

(٥) الفعل قصد، والفاعل التاء، والمفعول الكاف. فتح رب البرية (ق ٢١٧ ب).

وَمَعْرُوفٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(١).

وَبَعْدَهُ بِهَذِينَ الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّدِي وَاللَّازِمِ،
وَلَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ^(٢).



(١) في «ي»: «وَمَعْرُوفٌ مُضَافٌ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ».

(٢) الفعل المتعدد: قصد، واللازم: قام، والمصدر المضاف: ابتقاء، وغيره: إجلالاً. حاشية القليبي (ق ٥٩٥).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَالْمَفْعُولُ^(١) مَعَهُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ وَأَوِ الْمَعِيَّةِ^(٢)، الَّذِي يُذَكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، أَيِّ: الْمَذْكُورُ لِبَيَانِ مَنْ صَاحِبَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ.

نَحُو قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، فَالْجَيْشُ اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحِبَ الْأَمِيرَ^(٣) فِي الْمَجِيءِ.

وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ^(٤)، فَالْخَشَبَةُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ وَبَاهَ بِهَذِينَ^(٥) الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَاوِ^(٦) قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَالْجَيْشِ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ كَالْخَشَبَةِ^(٧).

(١) في «س»: «المَفْعُولُ»، دون واو قبلها.

(٢) واو المعية: هي التي بمعنى مع، وهي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول ما قبلها. حاشية الشبياني (ق ٨٩ أ).

(٣) «الْأَمِيرُ» لا يوجد في «ز».

(٤) أي ارتفع الماء معها، أي صاحبها في ارتفاعه، أي ارتفع حتى وصل إليها، فاستوى بمعنى ارتفع، والخشبة هنا مقاييس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيارته. تعليق الدرة الشوانية (ق ١٢٤ أ).

(٥) في «س»: «فِي هَذِينَ».

(٦) في «أ» و«ع» و«ز»: «وَأَوِ الْمَعِيَّةِ».

(٧) لأن الخشبة لا تستوي مع الماء، وإنما يستوي الماء معها، أي يصل إليها. الدرر الفرائد للسلبي (ق ٤٨ ب).

وَأَمَّا خَبْرُ كَانَ وَخَبْرُ أَخْوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدُ قَائِمًا»، وَاسْمُ إِنْ وَاسْمُ أَخْوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا^(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ اسْتِطْرَادًا عَقِبَ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِمَا^(٢).

وَكَذَلِكَ^(٣) التَّوَابُعُ الْمَنْصُوبَةُ^(٤)، فَقَدْ^(٥) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ، فِي أَبْوَابِ أَرْبَاعِيَّةِ عَقِبَ^(٦) النَّوَاسِخِ، وَمِنْ جُمِلَتِهَا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ هُنَا. وَمِثْالُهُ فِي النَّعْتِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ».

وَفِي الْعَطْفِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمِّرًا».

وَفِي التَّوْكِيدِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ».

وَفِي الْبَدَلِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاهُكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

* * *

(١) في «س» و«ع»: «ذِكْرُهَا».

(٢) في «أ»: «إِعَادَتِهَا».

(٣) في «ك» و«ي»: «وَكَذَا».

(٤) قال النجاري (ق ٣٢٠): «يوجد في بعض نسخ الشرح تقيد التوابع بالمنصوبية، وهو مناف لقوله: ومن جملتها تابع المنصوب، ويحتمل أن يكون التقيد بالمنصوبية غالباً من الناسخ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص ٤٦): «قَدْ».

(٦) عند الشنواني (ق ١٢٤): «عقيب»، وقال: «عقيب بالياء لغة قليلة، والكثير ترك الياء».

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

يُضافَةً الْمَخْفُوضَاتِ^(١) إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ^(٢)، وَهِيَ خَاتِمَةُ الْكِتَابِ.

الْمَخْفُوضَاتُ الْمَشْهُورَةُ^(٣) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ

- قِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالْحُرْفِ، نَحْوُ: «بِزَيْدٍ».

- وَقِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ^(٤)، نَحْوُ: «غُلَامٌ زَيْدٍ».

(١) في «ز» والمطبوع (ص ٤٦): «مَخْفُوضَاتِ».

(٢) لِبَيَانِ الْوَاقِعِ: أَيْ لِلَا حَتَّازِ؛ لِأَنَّ الْمَخْفُوضَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنْوَانِيَّةِ (ق ١٢٤ ب).

(٣) احْتَرَزْ بِالْمَشْهُورَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ، كَالْجَرْ بِالْمَجاوِرَةِ نَحْوُ: «هَذَا جُحْرُ ضَبٌّ بَخِرِبٍ» لِمَجاوِرَتِهِ لِضَبِّ الْمَجْرُورِ، وَكَانَ حَقَّهُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ صَفَّةٌ لِجَحْرِ الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٍ فِي آخِرِهِ مِنْ ظُهُورِهِ اشتِغالَ الْمَحَلِ بِحَرْكَةِ الْمَجاوِرَةِ، وَكَالْجَرْ بِالتَّوْهِيمِ نَحْوُ: «لَسْتُ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا»، بِجَرْ قَاعِدٍ بِالْعَطْفِ عَلَى خَبْرِ «لَيْسَ» عَلَى تَوْهِيمِ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ خَبْرَ «لَيْسَ» يَجْرِي بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ كَثِيرًا. حَاشِيَةُ مَحَاسِنِ (ق ٥٠ ب).

(٤) الإِضَافَةُ لِغَةً: الْإِمَالَةُ وَالإِسْنَادُ، وَعِرْفًا: نَسْبَةُ تَقييدِيَّةٍ بَيْنَ اسْمَيْنِ تَوجِبُ لِثَانِيهِمَا الْجَرِّ. تَعْلِيقُ الدَّرَةِ الشَّنْوَانِيَّةِ (ق ١٢٤ ب).

- وَقِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالتَّبَعِيَّةِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ^(١) وَالسُّهَيْلِيِّ^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(٣)، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصْنَفِ بِقَوْلِهِ: «وَتَابِعٌ لِلمَخْفُوضِ»^(٤)، نَحْوُ: «بِزَيْدِ الْفَاضِلِ»^(٥).

وَقِدْ اجْتَمَعَتِ التَّلَاثَةُ^(٦) فِي الْبَسْمَلَةِ^(٧).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ:

(١) الإمام العالم أبو الحسن سعيد بن مسعدة المُجاشعـي - مولاهـم - الأخفش الأوسطـ، أخذ النحو عن سيبويهـ وكان أكبرـ منهـ، وصار الطريقـ إلى كتابـ سيبويهـ فإنهـ لا يعلم أحدـ قرأـهـ علىـ سيبويهـ ولا قرأـهـ سيبويهـ علىـ أحدـ ولكنـهـ لماـ ماتـ قرئـ علىـ الأخفشـ فشرحـهـ وبينـهـ، وكانـ معلـماـ لولدـ الكـسـائـيـ، لهـ عددـ منـ المصنـفاتـ المستـحسـنةـ منهاـ: كتابـ معـانـيـ القرآنـ والأـوسطـ فيـ النـحوـ وكتـابـ القـوـافـيـ، تـوفيـ بـعدـ سـنةـ سـبعـ وـمائـتينـ. إـنبـاهـ الرـواـةـ لـلقـطـيـ (٤٣-٣٦) وبـغـيةـ الـوعـاءـ لـلسـيـوطـيـ (٥٩٠-٥٩١).

(٢) الإمام النـحـويـ اللـغـويـ الحـافـظـ عبدـ الرـحـمـنـ بنـ عبدـ اللهـ بنـ أـحمدـ الـخـعـمـيـ السـهـيلـيـ الأـنـدـلـسيـ، فـاضـلـ كـبـيرـ الـقـدرـ فـيـ عـلـمـ الـعـرـبـةـ وـغـيرـهـ مـنـ الـعـلـومـ، لـهـ مـؤـلـفـاتـ نـافـعـةـ مـنـهـ: نـتـائـجـ الـفـكـرـ فـيـ النـحوـ، وـشـرـحـ سـيـرـةـ اـبـنـ هـشـامـ الـمـسـمـيـ الرـوـضـ الـأـنـفـ، تـوفيـ سـنةـ إـحدـى وـثـمـانـينـ وـخـمـسـمـائـةـ. إـنبـاهـ الرـواـةـ لـلقـطـيـ (١٦٢-١٦٤) وبـغـيةـ الـوعـاءـ لـلسـيـوطـيـ (٨١-٨٢).

(٣) الصـحـيـحـ أـنـ الـعـامـلـ فـيـ التـابـعـ هـوـ الـعـامـلـ فـيـ الـمـتـبـوـعـ إـلـاـ الـبـدـلـ إـنـ الـعـامـلـ فـيـ مـقـدـرـ؛ لـأـنـهـ عـلـىـ نـيـةـ تـكـرارـ الـعـامـلـ. تعـلـيقـ الـدـرـةـ الشـنـوـانـيـةـ (قـ ١٢٥ أـ).

(٤) فـيـ «عـ»: «وـتـابـعـ الـمـخـفـوضـ».

(٥) فـيـ «زـ» وـالـمـطـبـوـعـ (صـ ٤٦): «الـعـاقـلـ» بـدـلـ: «الـفـاضـلـ».

(٦) فـيـ «سـ»: «هـذـهـ التـلـاثـةـ».

(٧) بيانـ ذـلـكـ أـنـ اـسـمـ مـجـرـورـ بـالـحـرـفـ وـهـوـ الـبـاءـ، وـلـفـظـ اـسـمـ اللهـ تـعـالـىـ مـجـرـورـ بـإـضـافـةـ اـسـمـ إـلـيـهـ، وـالـرـحـمـنـ الرـحـيمـ بـالـتـبـعـيـةـ لـأـنـهـمـ صـفـتـانـ. تعـلـيقـ الـدـرـةـ الشـنـوـانـيـةـ (قـ ١٢٥ أـ).

مِنْ، وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ الْخَفْضِ^(١)، نَحْوُ: «مِنَ الْبَصْرَةِ».

وَإِلَى، نَحْوُ: «إِلَى الْكُوفَةِ».

وَعَنْ، نَحْوُ: «عَنْ زَيْدٍ».

وَعَلَى، نَحْوُ: «عَلَى السَّطْحِ».

وَفِي، نَحْوُ: «فِي الْمُصَاحِفِ».

وَرَبَّ - بِضمِّ الرَّاءِ^(٢) - نَحْوُ: «رَبَّ رَجُلٍ^(٣)».

وَالْبَاءُ، نَحْوُ: «بِالْمِنْدِيلِ».

وَالْكَافُ، نَحْوُ: «كَالْأَسَدِ».

وَالْلَّامُ، نَحْوُ: «لِبَلَدِ»^(٤).

وَمَا يُخْفَضُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ، أَيْ: الْيَمِينِ، وَهِيَ: الْوَاءُ وَالْبَاءُ وَالْتَّاءُ، نَحْوُ:

«وَاللَّهِ»، وَ«بِاللَّهِ»، وَ«تَالَّهِ».

وَبِوَاءِ رَبَّ، نَحْوُ: «وَلَيْلٍ»، أَيْ: وَرَبَّ لَيْلٍ^(٥).

(١) قال ابن الحاج: «وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ إِلَخٍ، هذه الزيادة توجد في بعض النسخ؛ ومعنى كونها أمًا أنها أقوى حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر ظروف لا تتصرف، كقبل وبعد وعنده ولدن ومع». العقد الجوهري (ص ٩١).

(٢) بِضمِّ الرَّاءِ لا توجد في «أ».

(٣) في «ع» زيادة: «كَرِيمٌ».

(٤) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص ٤٦): «لَزِيدٌ».

(٥) الجربا ورب هو مذهب الكوفيين والمبرد، والصحيح أن الجربا مضمورة، وهو مذهب البصريين. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٢٦ ب).

وَيَمْذُ وَمُنْذُ، نَحْوُ: «مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، وَ«مُنْذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»^(١).

وَأَمَّا مَا يُخْفُضُ بِالإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قُولَكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، فَزَيْدٌ: مَخْفُوضٌ
بِإِضَافَةِ غُلَامٍ إِلَيْهِ^(٢).

وَهُوَ، أَيْ: الْمَخْفُوضُ بِالإِضَافَةِ، عَلَى قِسْمَيْنِ^(٣):

الْأَوَّلُ^(٤): مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمِلْكِ^(٥)، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، أَوِ
الِّخِتَصَاصِ^(٦)، نَحْوُ: «بَابُ الدَّارِ».

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا يُقَدَّرُ بِمِنِ الدَّالَّةِ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ^(٧)، نَحْوُ: «ثَوْبٌ خَرَّ»
وَ«بَابٌ سَاجٌ» وَ«خَاتَمٌ حَدِيدٌ»^(٨)، أَيْ: ثَوْبٌ مِنْ خَرَّ، وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ
مِنْ حَدِيدٍ^(٩).

(١) «الْخَمِيسِ» لا تُوجَدُ في «ز»، وفي «ي»: «أُو» بدل الواو، وجاء في المطبوع (ص ٤٦): «الْخَمِيسِ» بدل: «الْجُمُعَةِ».

(٢) في «ع»: «بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ»، والمشهور أن المضاف إليه هو الثاني وأن المضاف هو الأول، وقيل: عكسه، وقيل: يجوز في كُلِّ كُلٍّ. تعليق الدرة الشنوانية (ق ١٢٥ أ).

(٣) المضاف إليه إن كان ظرفاً للمضاف كان المنوي «في»، وإن كان جنساً له كان المنوي «من»، وإن لم يكن ظرفاً ولا جنساً كان المنوي اللام. حاشية المدابغي (ق ١٨٥).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص ٤٦): «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ».

(٥) هي الواقعة بين ذاتين إحداهما مالكة للأخرى، نحو: «غلام زيد» أي: غلام مملوك لزيد. حاشية الإبراشي (ق ١٧٠ ب).

(٦) في «أ»: «أَيْ وَالِّخِتَصَاصِ»، ولام الاختصاص: هي الواقعة بين ذاتين إحداهما لا تملك الأخرى، نحو «الدار» من قوله: «هذا باب الدار» أي تختص بها. حاشية الإبراشي (ق ١٧١ أ).

(٧) الدالة على بيان الجنس؛ لأن المضاف إليه جنس المضاف. حاشية محاسن (ق ١٥ ب).

(٨) و«خَاتَمٌ حَدِيدٌ» لا تُوجَدُ في «أ» و«ب» و«س».

(٩) و«خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» لا تُوجَدُ في «أ» و«ب» و«ز» و«س».

وَالْخَرُّ نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ، وَالسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ الْخَشْبِ.

وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ تَبَعًا لِطَائِفَةٍ قِسْمًا ثالِثًا، وَهُوَ مَا يُقْدَرُ بِفِي الدَّالَّةِ عَلَى
الظَّرِيفَيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ الْيَلِ﴾^(١) أَيْ: مَكْرُ فِي اللَّيْلِ، وَ﴿تَرَبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾^(٢).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثَالَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوِ الْثَّالِثَةِ.

وَأَمَّا تَابِعُ الْمَخْفُوضِ، فَقَدْ تَقدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، فَلِمَرْجَعٍ جَمِيعٍ^(٣)
ذَلِكَ^(٤).

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرْدَنَا ذِكْرَهُ^(٥) عَلَى هَذِهِ الْمُقَدَّمَةِ^(٦).

(١) سورة سباء، الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٦)، أي تربص واقع في أربعة أشهر.

(٣) «جَمِيع» لا توجد في «ع».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص ٤٧) زيادة: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ» وتوجد في «ي» بعد قوله:
«الْمُقَدَّمَةِ».

(٥) في «ي»: «أَوْرَدْنَاهُ» بدل: «أَرْدَنَا ذِكْرَهُ».

(٦) ما بعد كلمة «الْمُقَدَّمَةِ» مأخوذه من «ب»، واقتصر ناسخ «أ» على: «وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَصْنِيفِ
هَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ، بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الْفَرِدَادِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ
وَثَمَانِيَّةِ»، وجاء بدلها في «ز» والمطبوع (ص ٤٧): «وَقَدْ تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنَهِ، وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وفي «س»: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، عَلَى تَمَامِ ذَلِكَ،
وَلَهُ الْفَضْلُ وَالْمِنَةُ»، وفي «ع»: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»، وفي «ك»: «وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَهُوَ
حَسْبُنَا، وَنَعْمَ الْوَكِيلُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ»، وفي «ي»:
«وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجَعُ وَالْمَأْبُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ»، قال مؤلفه: فَرَغْتُ مِنْ تَأْلِيفِهِ عَصْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ سَنَةَ سَبْعٍ
وَثَمَانِينَ وَثَمَانِيَّةِ».

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَصْنِيفِ هَذَا الشَّرْحِ، بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، أَوْلَ يَوْمٍ مِنْ
 رَجَبِ الْفَرَدِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِيَّةَ.
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، وَالصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



الفهرس العامة

أولاً

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَأَن تَصُومُوا حِلَالَكُمْ﴾	١٨٤	١٥٦
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	١٢٨
﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾	٢٢٦	٢٤٩
﴿لَا تُؤَاخِذُنَا﴾	٢٨٦	١٢٧
سورة آل عمران		
﴿لَتُبْلَوُا﴾	١٨٦	١٠٨
سورة النساء		
﴿مِئَنَ وَثُلَثَ وَرِبعَ﴾	٣	١٠٦
﴿فَأَنفِرُوا ثِيَابَاتِ﴾	٧١	٢٢٣
﴿أَيَّمَّنَاتَ كُنُوتُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	١٣٣
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٩٦	١٦٤
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُبَرَّ بِهِ﴾	١٢٣	١٢٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٦٨، ١٣٧	١٢٢
سورة الأعراف		
﴿مَهْمَاتِنَا بِهِ، مِنْ إِيمَانِهِ لَتَسْرَحَنَا إِلَيْهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٣٢	١٢٩
سورة الأنفال		
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	١٢٢
سورة هود		
﴿لَا تَخَفْ﴾	٧٠	١٢٧
سورة يوسف		
﴿مَا هَدَنَا بَشَرًا﴾	٣١	٢٠٣
﴿لَيُسْجِنَنَّ وَلَيُكُوْنُوا﴾	٣٢	٩٧
سورة الإسراء		
﴿إِنَّمَا تَدْعُونَ أَهْلَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى﴾	١١٠	١٣١
سورة الكهف		
﴿لَيُنَشَّأُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	١٩	١٨٨
سورة طه		
﴿لَنْ تَنْجُحَ﴾	٩١	١٢٠
﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	٩١	١٢٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفرقان		
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَنَّا مَا * يُصْنَعُ لَهُ الْعَذَابُ﴾	٦٩-٦٨	١٩٩
سورة العنكبوت		
﴿خَلَقَ اللَّهُ الْسَّمَاوَاتِ﴾	٤٤	١٠١
سورة سباء		
﴿وَإِنَّا أَوْ إِلَيْا كُمْ لَعَنْ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	١٨٨
﴿مَكَرُ الْأَتَيلِ﴾	٣٣	٢٤٩
سورة فاطر		
﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾	٣١	٢٢٣
سورة الزخرف		
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكَ﴾	٧٧	١٢٧
سورة الدخان		
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِيْنَ﴾	٣٨	٢٢٤
سورة محمد		
﴿فَشَدُوا الْوَقَائِ فَإِمَّا مَنْ اَبَدُ وَإِمَّا فَدَاء﴾	٤	١٨٩
سورة الحجرات		
﴿إِنَّمَّا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتَ﴾	١٢	٢٢٢

رقم الآية	الصفحة	الآية
		سورة الطور
٧٩	١	﴿وَالْطُّورِ﴾
		سورة الحديد
١٢١	٢٣	﴿لِكَيْلَاتَأْسُوا﴾
		سورة الطلاق
١٢٧	٧	﴿لِئْفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾
		سورة الشرح
١٢٦	١	﴿أَلَّا نَشَرِّ﴾
		سورة العلق
١٠٧	١٨	﴿سَنَمُّ أَزَبَيَّ﴾
		سورة القدر
١٩٠	٥	﴿حَتَّىٰ مَطْلَعَ الْفَجْرِ﴾

* * *

ثانيًا

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الآثر
١٣٧-١٣٦	إِنَّ أَبَا بَكْرِ رَجُلًا أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُولُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ
٢٢٤	وَصَلَّى وَرَأَءَهُ رَجَالٌ (قَوْمٌ) قِيَامًا
٢٣٩	يَا عَظِيمًا يُرجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ



ثالثاً

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	عجز البيت	صدر البيت
١٣٠	بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَاهُ تَأْمُرُ آتَيَا	وَإِنَّكَ إِذْمَاتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
١٣١	مَتَى أَصْعَعُ الْعَمَامَةَ تَعْرُفُونِي	أَنَا ابْنُ جَلَّ وَطَلَّعَ النَّهَائِيَا
١٣٢	فَأَيْيَانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِيلٍ	
١٣٣	تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَجا	فَأَصْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِهَا تَسْتَجِرُ بِهَا
١٣٤	نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ	حَيْثُمَا سَسْتَقِمْ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ
١٣٥	وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةً فَتَحَمَّلِ	اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنِيِّ
١٨٩	... حَتَّى مَاءِ دِجَالَةِ أَشْكَلُ	
١٩٩	تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَسْجِيَ طَائِعًا	إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَابِيَا
٢٢٨	صَدَدْتَ وَطَبِيَتِ النَّفَسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو	رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

رابعاً

فهرس الأعلام

- | | |
|---|--|
| <p>السهيلي: ٢٤٦ .</p> <p>سيبوه: ١١٦ ، ٢٣٦ .</p> <p>الشاطبي: ١٩٨ .</p> <p>عباس الأزهري: ٦٦ .</p> <p>الفراء: ٩٩ ، ٢٣٩ .</p> <p>الكسائي: ١١٥ .</p> <p>المازني: ٢١٤ .</p> <p>المبرد: ٢٣٦ .</p> <p>المكودي: ٨٤ .</p> | <p>ابن الجوزي: ١٣٧ .</p> <p>ابن كيسان: ٢٣٦ .</p> <p>ابن مالك: ٨١ ، ١٣٧ ، ٢٣٢ ، ١٩٨ .</p> <p>أبو بكر الصديق -رضي الله عنه-: ١٣٦ .</p> <p>أبو علي الفارسي: ١٧٢ .</p> <p>الأخفش: ٢٤٦ .</p> <p>أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-: ١٣٦ .</p> <p>الجزولي: ٦٨ .</p> <p>الزجاجي: ٧٢ ، ٩٩ ، ١٦٤ .</p> |
|---|--|



خامسًا

فهرس المصادر والمراجع^(١)

أولاً: المخطوطات:

- (١) إعراب الآجر ومية، للشيخ خالد الأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٤١٠٢١).
 - (٢) تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجر ومية في علم العربية للشنوانى، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٩٤).
 - (٣) الدرر الفرائد على شرح الآجر ومية للشيخ خالد، للشلبي، المكتبة الأزهرية، رقم (٣٣٢٣).
 - (٤) شرح الآجر ومية للشيخ خالد الأزهري، سبع نسخ خطية، تفاصيلها في قسم الدراسة.
 - (٥) شرح شواهد المباني على شرح الآجر ومية للشيخ خالد، تأليف عثمان المصري الأزهري الشهير بالشامي، دار الكتب المصرية، رقم (٧٩٥٥).
 - (٦) حاشية على ديباجة شرح الآجر ومية للأزهري، ليوسف بن بركات البلقطري الاسكندرى، مكتبة المسجد النبوى الشريف.
 - (٧) حاشية ابن علان على شرح الآجر ومية للأزهري، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٦٧).
 - (٨) حاشية الإبراشي على شرح الآجر ومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٨٢٧٠).
 - (٩) حاشية الشيبيني على شرح الآجر ومية للأزهري، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٣٢٢).
 - (١٠) حاشية الفيشي على شرح الآجر ومية للأزهري، مكتبة الملك عبد العزيز، رقم (٣١٩١).
 - (١١) حاشية القليوبى على شرح الآجر ومية للأزهري، دار الكتب القطرية، رقم (٢٣٥).
-
- (١) اقتصرت هنا على ذكر المصادر والمراجع المستخدمة في قسم التحقيق فقط.

- (١٢) حاشية محسن النحوي المالكي (الشيخ محمد)، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٢٩٤١).
- (١٣) حاشية المدابغى على شرح الآجرمية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٨).
- (١٤) حاشية النجاري على شرح الآجرمية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٨٧٠٠).
- (١٥) الدرة السننية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرمية، للوفائي، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٧٥٢).
- (١٦) فتح رب البرية في حل شرح الآجرمية، لعلي بن عبد القادر النبتي، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٩٦٨).
- (١٧) الفوائد الأجهورية على شرح المقدمة الآجرمية، لعبد البر الأجهوري، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (١٧٣٥).
- (١٨) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الآجرمية، للدجاني، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٦).
- (١٩) هداية رب البرية حل تراكمي الشيخ خالد على الآجرمية، للسوهائى، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (٥١٩).

ثانياً: المطبوعات:

- (١) أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهانى، تحقيق أحمد محمد مرسي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
- (٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- (٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط٥، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م.
- (٤) برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجنفان، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٨٢ م.

- (٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- (٦) البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة، مجذ الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- (٧) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية، لعبد الحميد الشافعي، المطبعة الكبرىالأميرية، ط١، ١٣١٣ هـ.
- (٨) تقرير الشيخ محمد الإنباي على حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري، مطبعة وادي النيل المصرية، ١٢٩٣ هـ.
- (٩) الجامع الصحيح، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠ هـ.
- (١٠) جامع المسانيد، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.
- (١١) الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
- (١٢) حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية في علم العربية، مطبعة الجمالية بمصر، ط١، ١٣٢٩ هـ.
- (١٣) درة الرجال في أسماء الرجال، لابن القاضي أبي العباس المكتناسي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- (١٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، دار الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- (١٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
- (١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- (١٧) شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد المنعم الجرجاوي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧ م.

- (١٨) شرح الآجر ومية، للشيخ خالد الأزهري، تصحیح إبراهيم عبد الغفار، ١٢٩٠ هـ.
- (١٩) شرح الآجر ومية، للمکو迪 أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، المطبعة العامرة العثمانية، ١٣٠٩ هـ.
- (٢٠) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- (٢١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
- (٢٢) شواهد التوضیح والتصحیح لمشکلات الجامع الصھیح، لجمال الدین ابن مالک الأندلسی، تحقیق عبد الله ناصیر، دار البشائر الإسلامية، بیروت، ط١، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م.
- (٢٣) صیحیح مسلم، تحقیق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بیروت، ط٤، ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م.
- (٢٤) الضوء اللماع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الجبل، بیروت، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- (٢٥) العقد الجوهری من فتح الحی القیوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجر ورم، لأحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج، مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٢٤ هـ.
- (٢٦) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بیروت، ط٣، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.
- (٢٧) المسند، للإمام أحمد بن حنبل وبها مشهه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، دار صادر، بیروت.
- (٢٨) المسند، لأبي يعلى الموصلی، تحقیق حسين سلیم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- (٢٩) المقاصد الشافیة في شرح الخلاصة الكافیة، لأبی إسحاق الشاطبی، جامعة أم القری، مکة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- (٣٠) النفائس الحسنية على الشواهد الأزهيرية، للشيخ حسن محمد فراج، المطبعة المصرية، ١٣٢١ هـ.



رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

قائمة الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة التحقيق
٦٢-٧	أولاً: قسم الدراسة
٢٤-٩	• المبحث الأول: ترجمة الشيخ خالد الأزهري - لقبه وكنيته وأسمه ونسبته - مولده ونشأته - شيوخه .. - تلاميذه .. - مؤلفاته .. - وفاته - دراسات مفردة حول الأزهري .. - صورة خط الشيخ خالد الأزهري .. • المبحث الثاني: التعريف بالشرح - تسمية الكتاب .. - إثبات نسبة الكتاب للمؤلف .. - تاريخ تأليف الكتاب .. - سبب تأليف الكتاب .. - موضوع الكتاب وبيان بعض المؤلفات السابقة في نفس الموضوع ..

الموضوع	الصفحة
- منهج المؤلف في كتابه	٣٠
- مزايا الشرح والمؤاخذات عليه.....	٣٢
- الثناء على الكتاب.....	٣٣
- عنابة العلماء بالكتاب.....	٣٤
- طبعاته.....	٤٠
• المبحث الثالث: بيان منهج التحقيق والتعريف بنسخه الخطية	٤٣-٤٨
- منهج التحقيق	٤٣
- النسخ المعتمدة في التحقيق	٤٥
• المبحث الرابع: متن الآجر ومية	٤٩-٦٢
ثانياً: النص المحقق	٦٣-٥٠
مقدمة المؤلف	٦٥
• الكلام وما يتألف منه	٦٧
- تعريف الكلام	٦٧
- أقسام الكلام	٧٢
- بيان علامات أقسام الكلام	٧٤
• باب الإعراب	٨٢
• باب معرفة علامات أقسام الإعراب	٩٤
- علامات الرفع	٩٤
- علامات النصب	١٠٠
- علامات الخفض	١٠٣
- علامات الجزم	١٠٧

الصفحة	الموضوع
	- فصل في ذكر حاصل ما تقدم من علامات الإعراب
١١٠	- باب الأفعال الاصطلاحية
١١٤	• ذكر أقسام الأفعال وبيان أحکامها
١١٤	- نواصب الفعل المضارع
١١٩	- جواز الفعل المضارع
١٢٦	- باب مرفوعات الأسماء
١٣٨	• الفاعل
١٤٠	- المفعول الذي لم يسم فاعله
١٤٨	- المبتدأ والخبر
١٥٥	• العوامل الدالة على المبتدأ والخبر
١٦٣	- كان وأخواتها
١٦٣	- إن وأخواتها
١٦٨	- ظن وأخواتها
١٧١	• التواعيد
١٧٥	- النعت
١٧٥	- (المعرفة والنكرة)
١٨٢	- العطف
١٨٧	- التوكيد
١٩٢	- البدل
١٩٦	باب منصوبات الأسماء
٢٠٢	- المفعول به
٢٠٥	

الموضع	الصفحة
- المصدر.....	٢١٢
- ظرف الزمان وظرف المكان.....	٢١٥
- الحال	٢٢١
- التمييز.....	٢٢٥
- الاستثناء.....	٢٢٩
- لا النافية للجنس.....	٢٣٥
- المنادى.....	٢٣٨
- المفعول من أجله.....	٢٤١
- المفعول معه	٢٤٣
• باب مخوضات الأسماء	٢٤٥
• الفهارس العامة	٢٥١
• فهرس الموضوعات.....	٢٦٥

